القولُ الحَثِيثُ
فِيمَنْ رَمَاهُم الحَافِظُ أَبُو الفَضْل السُّلَيْمَانِي بِوَضْعِ الحَدِيثِ
«دراسة نقدية تطبيقية»

إعداد الباحث

أحمد رزق درويش محمد

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

ملخص البحث

يحاول البحث تقديم أحببت دراسة عن الرواة الذين رماهم الحافظ السليماني بوضع الحديث، فقمت بجمع هؤلاء الرواة، وترجمت لهم ترجمة وافية لنتبين هل حكم الحافظ السليماني في محله أم أنه من المتشددين، أم من المتساهلين... وذلك بمقارنة أقوال غيره من النقاد وعلماء الجرح التعديل وقد سميتُ بحثي هذا بـــ: «القول الحثيث، فيمن رماهم الحافظ أبو الفضل السليماني بوضع الحديث – دراسة نقدية تطبيقية».

Research Summary

The research tries to present I liked a study on the narrators whom Al-Hafiz Al-Sulaimani accused of placing the hadith, so I collected these narrators, and translated them with a comprehensive translation to find out whether the ruling of Al-Hafiz Al-Sulaimani was in its place or whether he was one of the hardliners, or one of the lenient ones... by comparing the sayings of other critics and scholars of the wound modification I called my research this as: "The Inquisitive Saying, Whoever Al-Hafiz Abu Al-Fadl Al-Sulaimani accused of putting up the
hadith - an applied critical study

الكلمات المفتاحية

السليماني ـ وضع ـ الحديث ـ الرواه ـ تخريج."

key words

".Al-Sulaymani - laying down the hadith - the narrators - graduation

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق، وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين،،،،،،

أمَّا بعد:

مما لا شك فيه أن المحدثين – قديما وحديثا– قدّموا للسنة النبوية المطهرة خدمات جليلة، وجهودا عظيمة ؛ وذلك واضح من خلال مصنفاتهم الجليلة النافعة، والتي أظهرت عنايتهم بالسنة، فهما، وحفظا، وتطبيقا، وتلخيصا، وجمعًا ، ونقدًا لأسانيدها، ومتونها.

والله تبارك وتعالى قد قيض – في كل عصر من العصور– للسنة النبوية علماء أئمة، ورجالا عدولًا، ينفون عنها انتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ومن أبرز هؤلاء الأئمة الأجلاء، والعلماء النقاد، الإمام: أحمد بن علي بن عمرو بن عمرو بن حمد بن إبراهيم بن يوسف بن عنبر البيكندي البخاري، أبو الفضل السليماني، المتوفى: 404هـ، وهو إمام من أئمة الجرح والتعديل، له مصنفات كثيرة لكن لم يصل إلينا منها شيء، والحافظ السليماني – رحمه الله – يتكلم عن الرواة جرحًا وتعديلًا، وقد نقل العلماء عنه أقواله هذه في كتبهم ومصنفاتهم، ويعتبر – رحمه الله –عمدة لتراجم رواة غير موجودة عند غيره، كما أن الحافظ السليماني – رحمه الله – قد رمى عددا لا بأس به من الرواة، واتهمهم بوضع الحديث، وربما انفرد بحكمه على راو بأنه يضع الحديث دون غيره من النقاد، وربما رمى بالوضع بعض الرواة الثقات أو الصدوقين الذين لا يستحقون أن يوصفوا بهذا الوصف، وكان من أبرز عباراته في هذه المرتبة من مراتب الجرح ما يلي : [«اشتهر بوضع الحديث»، «يضع الحديث»، «في عداد من يضع الحديث»، «كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الإسناد»، «وضع حديثًا»، «كان يضع على الروافض»]؛ لذا أحببت أقدم دراسة

عن هؤلاء الرواة الذين رماهم الحافظ السليماني بوضع الحديث، فقمت بجمع هؤلاء الرواة، وترجمت لهم ترجمة وافية لنتبين هل حكم الحافظ السليماني في محله أم أنه من المتشددين، أم من المتساهلين... وذلك بمقارنة أقوال غيره من النقاد وعلماء الجرح التعديل وقد سميتُ بحثي هذا بـ: «**القول الحثيث، فيمن رماهم الحافظ أبو الفضل السليماني بوضع الحديث – دراسة نقدية تطبيقية**».

أهمية الموضوع وثمرته:

لا شك أن «علم الرجال» وعلم «الجرح والتعديل» يعدان عماد علوم السنة ، وبهما يتميز الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود ، وقد اتفق العلماء على وجوب كشف الضعفاء والكذابين من الرواة، وذلك صيانة للشريعة الغراء، والكلام على الرواة –جرحا وتعديلا– أمر واجب على العلماء، وقد دلت القواعد على أن حفظ الشريعة فرض كفاية، ولا يكون حفظ الشريعة وحفظ السنة إلا بذلك، وكما هو معلوم بأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛ لهذا اجتهد علماء الحديث، والنقاد المهرة، في هذا الباب، فجاءت هذه الجهود العظيمة، والمصنفات الجليلة النافعة التي بين فيها العلماء مقاصد هذا الفن، وكشفوا عن قواعده، وأوضحوا قرائنه، ولا يمكننا أن نفهم اصطلاحات هذا الفن خاصة، واصطلاحات علوم الحديث عامة إلا إذا تمكنا من الفهم المشترك الجامع بين إطلاقات الاصطلاحين معًا؛ الأمر الذي دفعني إلى جمع الرواة الذين اتهمهم الحافظ السليماني بوضع الحديث، ودراستهم دراسة متأنية يمكن من خلالها الوصول إلى نتيجة صحيحة، ومن المعلوم أن السبيل الوحيد لفهم مراد الأئمة النقاد من مصطلح ما، هو جمع عباراتهم، وسبرها، ودراسة إطلاقاتهم دراسة متأنية تجمع بين النظرية والتطبيق، ثم الخروج بنتائج تلك الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

جاءت أسباب البحث والدراسة في هذا الموضوع متمثلة في الأمور الآتية:

أولا: جمع الرواة الذين رماهم الحافظ السليماني بوضع الحديث، والموازنة بين نقده للرواة بأقوال أئمة النقد الآخرين، وإثبات هل هو من المتشددين، أو

المعتدلين، أو المتساهلين «المتسامحين»؟ وبذلك ليتم الوصول إلى وصف صحيح يتناسب ومكانة هذا الحافظ النبيل.

ثانيا: تحرير هذه الألفاظ التي ذكرها الحافظ السليماني في الرواة الذين رماهم بوضع الحديث؛ وذلك من خلال هذه الدراسة العلمية التطبيقية التوثيقية، والكشف عن مقصود قائلها – بقدر الإمكان – سيما مع استعمال أئمة النقد له.

ثالثا: حث الباحثين في مجال الحديث، وتوجيه هممهم إلى إمام جليل من أئمة النقد قَلَّ الاعتناء بأقواله، والخبرة بمسلكه التعديلي أو التجريحي، برغم شهرته في زمانه، وعناية النقاد بأقواله في أيامه، وتناقلها من لدن من جاء بعده؛ فالحافظ أبو الفضل السليماني من الحفاظ الذين لم يحظوا بالخدمة العلمية المناسبة، ولا يزال بحاجة إلى جهود الباحثين الجادين للإفادة من مشروعه في علم الجرح والتعديل.

رابعا: دراسة مناهج أئمة الجرح والتعديل توقفنا على مدى التشدد، أو التساهل في أحكامهم على رواة الحديث .

خامسا: التعرض لمصطلح مهم من مصطلحات الجرح، يمكننا من خلال تحرير الحكم على الحديث من حيث القبول والرد.

سادسا: عدم وقوفي على دراسة مستقلة مستوفية تُعنى بجمع هؤلاء الرواة والترجمة لهم ترجمة حديثية مستوفية و الوصول إلى خلاصة الحكم على الراوي، والموازنة بين حكم الحافظ السليماني وبين غيره من الأئمة النقاد مع ذكر مثال تطبيقي لكل راو من هؤلاء الرواة.

مشكلة البحث:

يسلط البحث الضوء على إمام من أئمة النقد، لم ينل حظه من الدراسة بالقدر الكافي، وبيان حكمه على بعض الرواة، من خلال استعماله لمصطلح من مصطلحات الجرح ومقارنة مدلول استعماله لهذا المصطلح مع استعمالات غيره من أبرز النقاد، وهل اعتمد العلماء قول السليماني في الرجال على كل الأحوال؟ و ما مرتبة السليماني من حيث: التشدد، أو التوسط، أو التساهل، وبيان جهود

حافظ من أئمة الجرح والتعديل، وإماطة اللثام عن هذا الناقد، وملاحظة بعض منهجيته في التعديل والتجريح، ومعرفة بعض ألفاظ النقد ومصطلحاته التي استعملها في نقد الرواة والمرويات.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتنقيب عما يتعلق بموضوعنا هذا، وجدت بعض الدراسات وثيقة الصلة بموضوع البحث، من هذه الموضوعات ما يلي:

– بحث بعنوان: «الحافظ أبو الفضل السليماني، ومنهجه في الجرح والتعديل»، للدكتور/ وائل بن فواز دخيل، أستاذ مشارك بقسم الحديث وعلومه بكلية الحديث الشريف، الجامعة الإسلامية، حولية الجامعة الإسلامية (صـ: 901 إلى صـ: 1044)، وهي دراسة اتسمت بالجمع، حيث ترجم مؤلفها للسليماني، واعتنى بمحاولة استيعاب ذكر أقواله جرحًا وتعديلًا، وبلغت تراجم البحث 88 ترجمة.

– بحث بعنوان: «الثقات الذين رماهم السليماني ببدعة»، للأستاذ الدكتور/ عزمي سالم شاهين حسين، واعتنى فيه بترجمة السليماني بالإضافة إلى مبحث يتعلق بالبدعة، والتعريف بها، ومبحث آخر أورد فيه 14 ترجمة للثقات الموسومين بالبدعة.

– بحث بعنوان: «الرواة الذين تكلم فيهم الإمام السليماني في كتاب: «ميزان الاعتدال» للإمام الذهبي .. جمع ودراسة»، للدكتور/ مقداد خزعل أحمد (مجلة الجامعة العراقية 2018م، عدد: 40، مجلد 2، صـ: 79 إلى 111)، وترجم فيه الباحث للحافظ السليماني، وكتب مقدمة في الجرح والتعديل، ومشروعيته، والرجال المتفق على توثيقهم، والرجال المتفق على تضعيفهم، والرجال الذين انفرد بذكرهم الإمام السليماني، وأورد فيه 51 ترجمة.

خطة البحث

اشتمل البحث على مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهرس للمصادر، وآخر للمحتويات

أما المقدمة، فقد اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الباحث.

وأما الفصل الأول فيتضمن ترجمة الحافظ أبي الفضل السليماني، وجهوده في الجرح والتعديل. **ويشتمل على مباحث:**

المبحث الأول : ترجمة الحافظ أبي الفضل السليماني بإيجاز .

المبحث الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: ألفاظ التعديل التي استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني.

المطلب الثاني: ألفاظ التجريح التي استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني.

المبحث الثالث: تعريف الحديث الموضوع، وبيان صفة مَنْ يُحكم على حديثه بالضعف الشديد أو الوضع.

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف الحديث الموضوع، والفرق بينه وبين الحديث الباطل.

المطلب الثاني: ضوابط معرفة الحديث الموضوع.

المطلب الثالث : بيان صفة مَنْ يُحكم على حديثه بالضعف الشديد أو الوضع.

وأما الفصل الثاني : فيشتمل على الدراسة التطبيقية للرواة الذين رماهم الحافظ السليماني بوضع الحديث.

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

الفهارس.

منهـج الباحث

اعتمدت في بحثي هذا عدة مناهج، منها: المنهج التوثيقي، والمنهج المقارن، والمنهج النقدي، كذلك استخدمت المنهج الوصفي؛ حيث إن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي – كما قرر علماء هذا الفن – وأن تقسيمها على هذا النحو إنما هو من أجل معرفتها، ودراستها فحسب، فكلها في الواقع خطوات مختلفة في منهج واحد عام قد نسير بها كلها أو بعضها لدراسة مسألة واحدة في علم واحد، وعمل واحد، ووقت واحد[1].

و قد كان عملي في هذا البحث على النحو الآتي:

أولا: بدأت البحث بمقدمة، ذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الباحث .

ثانيا: ترجمتُ – باختصار – للحافظ السليماني – رحمه الله – وذلك من خلال كتب التراجم والطبقات ، وحررت ما يحتاج إلى تحرير .

ثالثا: استقرأت الألفاظ التي استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في الجرح والتعديل في هذا الصدد، وحال الرواة الذين أطلق عليهم هذه المصطلحات، وخاصة من رماهم بوضع الحديث .

رابعا: رجعتُ إلى كتب الرجال، وكتب الجرح والتعديل، التي نقلت لنا أقوال واصطلاحات الحافظ السليماني، من أهمها: كتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، و«تاريخ الإسلام»، للإمام الذهبي – رحمه الله – و كذا كتاب: «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر، و «تنزيه الشريعة» لابن عراق...وغير ذلك من كتب الجرح والتعديل.

خامسا: جمعت الرواة الذين رماهم الحافظ السليماني بـ «بوضع الحديث» من خلال استقراء كتب الرجال التي أتيح لي الاطلاع عليها، وترجمت لهم ترجمة وافية بحسب ما اطلعت عليه من كتب التراجم، والطبقات، والكتب المساعدة في بيان أحوال الرواة؛ والغرض من ذلك الوصول إلى تحرير القول في الراوي، والنظر في حاله؛ للحكم على صحة قول السليماني، أو بقية النقاد، أو خلاف

ذلك بحسب ما تُظهر النتائج.

سادسا: راعيتُ أثنا الترجمة للراوي أيضا الرجوع إلى كتب الحافظ ابن حجر العسقلاني مثل «لسان الميزان»، و«تهذيب التهذيب»، «وتقريب التهذيب»، وغيرها من كتبه المفيدة.

سابعا: ذكرت العناصر الأساسية التي ينبغي توافرها في الترجمة؛ فترجمت للراوي بذكر اسمه، ونسبه، واكتفيت بذكر اثنين من شيوخه، واثنين تلاميذه، وذكرت أقوال النقاد فيه، وسنة وفاته إن وجدت.

ثامنا: اقتصرت على ذكر اسم الكتاب، والجزء، والصفحة، وباقي التعريف بالكتاب، ذكرته في قائمة المصادر، والمراجع للاختصار.

تاسعا: وثّقت قول كل إمام من كتابه ، فإن لم أجده قمت بالرجوع إلى كتب الجرح والتعديل المسندة فإن لم أجده رجعت إلى الكتب التي ذكرت أقوال الأئمة دون إسناد .

عاشرا : أضبط بالحروف ما يحتاج إلى ضبط من الأسماء والكنى والأنساب وغيرها، وأبين معاني الألقاب والأنساب التي تحتاج إلى ذلك .

الفصل الأول : ترجمة الحافظ أبي الفضل السليماني، وجهوده في الجرح والتعديل، ويشتمل على مباحث:

المبحث الأول : ترجمة الحافظ أبي السليماني .

اسمه، وكنيته، ونسبه :

هو الإمام، الحافظ، أحمد بن علي بن عمرو بن عمرو بن حمد بن إبراهيم بن يوسف بن عنبر – بِفَتْح الْعين المهلمة، بعْدهَا نون سَاكِنة، ثمَّ بَاء مُوَحدَة. المُعَمَّرُ محدث ما وراء النهر[2]. يكنى بأبي الفضل[3]، السليماني، قال السمعاني: منسوب إلى جده لأمه: أحمد بن سليمان البيكندي[4]، وقال ابن الصلاح: «وجده لأمه: أَحْمد بن سُلَيْمَان بن قُرَيْنَام بن حَازِم الْمُؤَذّن، وَلِهَذَا قيل: السُّلَيْمَانِي فِيمَا نرَاهُ، ونرى قَول الْحَاكِم فِي نسبه: ابْن عَمْرو بن سُلَيْمَان، وهمًا، أوقعه فِيهِ إِرَادَة تَحْقِيق نسبته[5].

مولده: وُلدَ الحافظ أبو الفضل السليماني سنة إحدى عشرة وثلاث مئة «311هـ»[6].

أهم شيوخه: تتلمذ الحافظ أبو الفضل السليماني على يد شيوخ كُثُر ؛ منهم: جده لأمه أحمد بن سليمان بن عبد الملك الرَّهَاوِيّ البيكندي، وأَبو جَعْفَرٍ أَحْمَد بْن مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْقَرَّابِيّ الهَرَوِيّ، وأبو بكر محمد بن عثمان الهروي، والحسين بن إسماعيل، ومحمد بن صابر بن كاتب البخاري، وصالح بن زهير البخاري، وعليّ بْن سختَوَيْه النَّيْسابوريّ، ومحمد بن حمدويه بن سهل المروزي، وعلي بن إبراهيم بن معاوية، ومحمد بن إسحاق الخزاعي، وأبو الحسن علي بن إسحاق بن البختري، البصري، وأبو العباس محمد بن يعقوب الأصم النيسابوري، وعبدوس بن الحسين النيسابوري، ومحمد بن علي الزراد، وأبو سعيد حاتم بن عقيل الجوهري، وغيرهم[7].

أهم تلاميذه: حَدّث عن الحافظ أبي الفضل السليماني – رحمه الله – تلاميذٌ كُثُرٌ، منهم :

أبو جعفر محمد بن أحمد بن حامد بن عُبَيْد البَيْكَنْديّ قاضي حلب، ومحمد بن إبراهيم الأصبهاني، وأبو شجاع محمد بن أحمد بن حمزة العلوي، وأبو طاهر محمد بن أَحْمَد بن عليّ بن حمدان الخراساني، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو العباس جعفر بن محمد المُستغفريُّ، وولده أبو ذَرٍّ محمد بن جعفر، وأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّيْرَجَانِيِّ، وإسحاق بن منصور المسياري، وأبو سهل عبد الكريم بن عبد الرحمن الكلاباذي، وأبو حفص عمر بن منصور بن خنب البزاز، وأَحْمد بن عَليّ أَبُو سهل الأبيوردي، وغيرهم[8].

مذهبه الفقهي: كان الحافظ أبو الفضل السليماني شافعي المذهب؛ فقد ترجم له التاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»، وقال: «وطوف الْبِلَاد ورحل إِلَى الْآفَاق، وَكَانَ من الْحِفْظ والإتقان وعلو الْإِسْنَاد وَكَثْرَة التصانيف بمَكَان مكين وَقدر رفيع»[9].

أقوال العلماء فيه:

أثنى عليه العلماء ثناءا حسنا؛ فقَالَ أبو عبد الله الْحَاكِم: «كَانَ يحفظ الحَدِيث، ورحل فِيهِ، وَكَانَ من الْفُقَهَاء الزهاد، ورأيته ببخارى على رسمه فِي طلب الْعلم، ومجالسة الصَّالِحين، وَلُزُوم الْجَمَاعَة[10].

ونقل ابن العماد الحنبلي عن ابن ناصر الدّين الدمشقي قوله: «كان إمامًا حافظًا من الثقات»[11].

وقال نجم الدين النسفي: له حديث كثير، ورحلة في الآفاق، وتصانيف جمة، لم يكن له في زمانه نظيرًا، إسنادًا وحفظًا، ودراية بالحديث، وضبطًا وإتقانًا» [12].

وقَالَ السَّمْعَانِيّ: «لم يكن لَهُ نَظِير فِي زَمَانه إِسْنَادًا وحفظًا ودرايةً بِالْحَدِيثِ وضبطًا وإتقانًا»[13]. وقال أبو محمد الحضرمي: «كان من الحفاظ المعمرين، والثقات المصنفين، رحل وطوف، وجمع وصنف، وحدث بغالب ما ألف»[14].

وقال تاج الدين السبكي: «كَانَ من الْحِفْظ والإتقان، وعلو الْإِسْنَاد، وَكَثْرَة التصانيف بمَكَان مكين، وَقدر رفيع»[15].

مرتبته بين ائمة النقاد: عَدَّه الإمام الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل في الطبقة الحادية عشر، وقال عنه: «صاحب التصانيف وعُمِّرَ ثلاثًا وتسعين سنة» [16]. وقد عَدَّه في أئمة النقد أيضًا ابن ناصر الدين الدمشقي؛ فقال: «ثُمَّ من بعدهمْ إِلَى بعيد الأربعمائة وَثَلَاثِينَ عدَّة من نقاد الْمُحدثين كَعبد الْغَنِيّ بن سعيد، وَأحمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي، وَأبي بكر أَحْمد بن مرْدَوَيْه، وَمُحَمّد ابْن أبي الفوارس، وَأبي نعيم أَحْمد بن عبد الله الْأَصْفَهَانِي»[17]. ومما يدلل على اعتماد أقواله، قول الحافظ الذهبي: «وقفت له على تأليف في أسماء الرجال، وعَلَّقْتُ منه»[18].

ويعتبر الحافظ السليماني من أبرز نقاد المحدثين في جيله الذين جاءوا بعد سنة أربع مئة؛ قال ابن ناصر الدين: «ثُمَّ من بعدهمْ إِلَى بعيد الأربعمائة وَثَلَاثِينَ عدَّة من نقاد الْمُحدثين كَعبد الْغَنِيّ بن سعيد، وَأحمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي، وَأبي بكر أَحْمد بن مرْدَوَيْه، وَمُحَمّد ابْن أبي الفوارس، وَأبي نعيم أَحْمد بن عبد الله الْأَصْفَهَانِي»[19].

وقال الحافظ ابن حجر : «والسليماني حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه...»[20].

الحافظ أبو الفضل السليماني – رحمه الله – يميل إلى التشدد في الجرح:

انتقده بعض أئمة النقد، بعد تتبع بعض أقواله في الرواة وحكمه عليهم؛ فقد ضعف بعض الرواة الذين لا يصح تضعيفهم، وقال بعض الأقوال التي لا يتابع عليها؛ كما أنه اتهم أئمة بالبدعة، وهي لا تصح عنهم؛ قال الحافظ الذهبي : «رأيت للسليماني كتابًا فيه حَطٌّ على كِبَارٍ، فلا يُسْمَعُ منه ما شَذَّ فيه»[21]. وقال في ترجمة: «أبي بكر محمد بن أحمد بن خنب البخاري»: قال أبو كامل البصري: سمعت بعض مشايخي يقول: كنا في مجلس ابن خنب، فأملى في فضائل علي – رضي الله عنه – بعد أن كان أملى فضائل الثلاثة، إذ قام أبو الفضل السليماني، وصاح: أيها الناس، هذا دجال فلا تكتبوا، وخرج من

المجلس؛ لأنه ما سمع بفضائل الثلاثة. قلت: هذا يدل على زعارة السليماني، وغلظته، الله يسامحه»[22].

وقال في ترجمة: الزبير بن بكار القرشي الأسدي الزبيري: «لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث[23]. وقال مرة: «منكر الحديث»[24].

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر أيضا في نفس الترجمة؛ فقال : «وقال أحمد بن علي السليماني في كتاب «الضعفاء» له: كان منكر الحديث، وهذا جرح مردود، ولعله استنكر إكثاره عن الضعفاء، مثل محمد بن حسن بن زبالة، وعمرو بن أبي بكر المؤملي، وعامر بن صالح الزبيري، وغيرهم، فإن في كتاب «النسب» عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة». وقال أحمد بن علي السليماني الحافظ: منكر الحديث. كذا قال، ولا يدري ما ينطق به»[25].

وقال ابن حجر – أيضا – في ترجمة محمد بن يحيى الكناني المدني: «وقد قال السليماني حديثه منكر، ولم يتابع السليماني على هذا، وقال الدارقطني: ثقة»[26].

وقال ابن عبد الهادي: «الحافظ المُعَمَّر، شيخ ما وراء النهر، وجمع وصَنَّفَ، وله عندي كتاب في أسماء الرجال فيه فوائد، وفيه أشياء لم يُتَابَع عليها»[27]. فهذا تشدد ظاهر من الحافظ السليماني في بعض الرواة .

<u>رحلاته في طلب العلم:</u> رحل الحافظ السليماني – رحمه الله – في طلب العلم، ونزل العديد من أوطان الإسلام، فرحل إلى العراق، والشام ، ومصر وغيرها...

قَالَ الْحَاكِم: «كَانَ يحفظ الحَدِيث، ورحل فِيهِ، ... ورأيته ببخارى على رسمه فِي طلب الْعلم، ومجالسة الصَّالِحين، وَلُزُوم الْجَمَاعَة»[28].

وقال الذهبي في «العبر»: «أحمد بن علي بن عمرو البيكندي البخاري، محدّث تلك الديار، طوَّف وسمع الكثير»[29].

وقال السمعاني: «كانت له رحلة إلى الآفاق، وعُرِفَ بالكثرة والحفظ والإتقان، ولم يكن له نظير في زمانه إسنادًا وحفظًا ودراية وإتقانًا، ...»[30].

وقال أيضًا: «من الحفاظ المكثرين، رحل الى العراق والشام وديار مصر ...»[31].

وقال الزِّرِكْلِيُّ: «رحل إلى العراق والشام ومصر، ...»[32].

وقال صاحب «معجم المؤلفين»: «رحل الى العراق، والشام، ومصر، ...»[33].

مصنفاته : صَنَّفَ الحافظ السليماني – رحمه الله – التصانيف الكثيرة، الكبيرة والصغيرة، وكان يُصَنِّفُ كل أسبوع شيئًا؛ وقد بلغت مصنفاته حوالى اربعمائة مصنف، فلم يكن له نظير في زمانه إسنادًا، وحفظًا ودراية وإتقانًا. ذكر السمعاني في ترجمة محمد بن علي بن سعيد بن المطهر بن عبد العزيز البخاري، أن من جملة مسموعاته العالية كتاب «المسند»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليماني الحافظ[34].وذكر – أيضًا – في ترجمة أيغر بنت عبد الله، التركية– :«سمعت منها جزءًا في «القراءة خلف الإمام» من جمع أبي الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليماني الحافظ البيكندي، بروايتها عن يوسف، عن أبي مسعود المظفر بن إبراهيم الجرجاني، عنه[35].

وقال أيضًا: «من الحفاظ المكثرين، ....له أكثر من اربعمائة مصنف صغار على ما سمعت، وكان يصنف كل أسبوع مجموعا ويحضره في الجامع يوم الجمعة ويحدث به،... »[36]. وقال عز الدين ابن الأثير: «له أكثر من أربعمائة مصنف صغار على ما سمعت»[37].

وقال الذهبي: «... صاحب التصانيف»[38]. وقال أيضًا: «جَمَّعَ وصَنَّفَ»[39].

وقال أيضًا: «يكن لَهُ نظيرٌ في عصره ببُخَاري حِفْظًا وإتقانًا، وعُلُوَّ إسناد، وكثْرة تصانيف»[40]. وذكر الحافظ مغلطاي أن له كتابًا يُسمَّى: «الحث على اقتباس الحديث»[41].

وذكر محققا كتاب: «عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب» أن من موارد مؤلفه إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، برهان الدين، أبي إسحاق الحلبي القبيباتي الشافعيّ الناجي في كتابه: كتاب: «جزء في السجع»، لأبي الفضل أحمد بن

علي السليماني البيكندي المتوفى سنة 404 هـ[42]. وقال تاج الدين السبكي: « كَانَ من الْحِفْظ والإتقان، وعلو الْإِسْنَاد، وَكَثْرَة التصانيف بمَكَان مكين، وَقدر رفيع»[43]. وقال ابن الملقن: «سمع وصنف الكثير»[44]. وذكر ياقوت الحموي أنه ألف كتابًا في شيوخه، وذكر فيه ألف شيخ في باب الكذابين»[45]. وقال الزِّرِكْلِيُّ: « له أكثر من أربعمائة مصنف صغار»[46]. وقال صاحب «معجم المؤلفين»: « صنف وجمع، وتقدم في الحديث حتى قيل: له اكثر من أربع مئة مصنف صغار، وله كتاب: «الحث على طلب الحديث»[47]. وله كتاب موسوم بـ «الضعفاء»؛ ذكر ذلك الزركشي [48]. وابن حجر [49].

وله كتاب في الكنى والنوادر، وأسماء الرجال، ذكر ذلك ابن عبد الهادي [50]. وقال : «وله عندي كتاب في «أسماء الرِّجال» فيه فوائد، وفيه أشياء لم يُتابعْ عليها[51].

<u>وفاته</u>: توفي الحافظ أبو الفضل السليماني – رحمه الله– في بيكند ليلة الجمعة الخامس والعشرين من ذي القعدة، سنة أربع وأربع مئة (404هـ)، وله ثلاث وتسعون (93) سنة[52]. وقال الذهبي: عمر ثلاثا وتسعين سنة[53].وقيل : توفى في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة[54]. و الأول أرجح؛ تبعا لجمهور العلماء، فضلًا عن أنه محدد تحديدًا دقيقًا، ففيه ذكر اليوم والشهر والسنة، وتحديد العمر، كما أنه اختلف قول ابن سعد فيه، فيؤخذ من قوليه القول الذي وافق فيه جماعة المؤرخين، وقد يكون التبس هذا التاريخ على ابن سعيد بتاريخ وفاة ابن الحافظ السليماني حيث ذكر المستغفري أن ابنه توفي سنة ثلاث عشرة وأربع مئة[55].

المبحث الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها الحافظ السليماني.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: ألفاظ التعديل التي استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني.

من ألفاظ التعديل التي استعملها الحافظ السليماني – رحمه الله – ونقلها عنه العلماء، الألفاظ الآتية :

– «**كان ثقةً تقيًّا ورعًا زاهدًا**»: وقد استعملها في ترجمة: محمد بْن أَحْمَد بْن حَفْص الْبُخَارِيّ[56]، **وخلاصة حاله** : أنه ثقة . قال فيه ابن منده: عالم أَهْل بُخاري، وشيخهم، وقال ابن منده أيضًا: فقيه أَهْل خُراسان وما وراء النَّهر[57]، وقال الذهبي: كان ثقةً إمامًا ورعًا زاهدًا ربانيًّا، صاحب سُنَّة واتباع، وانتهت إليه رئاسة الأحناف ببخارى بعد والده[58]، تُوُفيّ فِي رمضان سنة أربعٍ وستّين ومائتين[59].

– «**كان حافظًا مُصَنِّفًا**»: استعملها في ترجمة سهل بْن شاذويه الباهلي، أبي هارون البخاري[60]، قال عنه الحافظ ابن نقطة: هُوَ ثِقَة[61]، تُوُفّي في ذي القعدة سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ[62].

– «**إمام الأئمّة الموفَّق من السّماء**»: وقد استعملها في ترجمة محمد بن نصر، أبي عبد الله المَرْوَزِيّ. وخلاصة حاله : أنه ثقة إمام. قال الذهبي: أحد الأعلام في العلوم والأعمال، وقال مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ: كان محمد بن نصر بمصر إمامًا، فكيف بخُراسان؟! وقال ابن حزم في بعض تَوَاليفه: أعلم النّاس من كان أجمعهم للسنن، وأضبطهم لها، وأذكرهم لمعانيها وأدراهم بصحيحها، وبما أجمع الناس عليه مما اختلفوا فيه، وما نعلم هذه الصفة بعد الصحابة أتمّ منها في محمد بن نصر المَرْوَزِيّ، فلو قال قائل: ليس لرسول صلى الله عليه وسلم علم حديث، ولا لأصحابه إلّا وهو عِنْد محمد بن نصر، لَما بَعُدَ عن الصّدْق. وقال الخطيب: كان من أعلم النّاس باختلاف الصّحابة، ومَنْ بعدَهم. وقال الحاكم: إمام أَهْل الحديث فِي عصره بلا مُدَافعة. وقَالَ أبو بكر

الصَّيْرفيّ: لو لم يصنّف المَرْوَزِيّ إلّا كتاب «القَسَامة» لَكَان من أفقه النّاس، تُوُفّي بسَمَرْقَنْد، في المحرَّم سنة أربعٍ وتسعين ومائتين[63].

– «**كَانَ من أئمة اللغة**»: استعملها في ترجمة: **سهل بن المتوكل، أبي عِصْمة الْبُخَارِيّ**[64]، وتعديله في محله، قال الخليلي: ثقة مرضي[65] .و ذكره ابن حبان في «الثقات»[66]. ، تُوُفِّي سنة إحدى وثمانين ومائتين[67].

– «**أحد أئمّة أصحاب مالك**»: استعملها في ترجمة **محمد بن إبراهيم بن سعيد البوشَنْجيّ، أبي عبد الله العَبْديّ**[68]، وتعديل الحافظ السليماني في محله؛ فهو ثقة حافظ فقيه . قال الذهبي: الإمام الكبير، شيخ أهل الحديث في زمانه بنَيْسابور، رَحَلَ وطَوَّفَ وصَنَّفَ، وكان أبو عبد الله إمامًا في اللُّغة، وكلام العرب[69]، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كَانَ فَقِيهًا متقنًا[70]، وقال ابن عساكر: أحد الأئمة الفقهاء والحفاظ العلماء[71]، وقال المزي: الفقيه الأديب، شيخ أهل الحديث في عصره[72]، وقال أبو إسحاق أحمد بن محمد بن يونس البزاز: كان ثقة فقيه البدن صحيح اللسان كتب الحديث مع أبي زرعة[73]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه، عاش بضعًا وثمانين سنة[74]، تُوُفّي أبو عبد الله في غرّة المُحَرَّم سنة إحدى وتسعين ومائتين [75].

– «**أحفظ من صالح بن محمد بن جزرة**»: استعملها في ترجمة نصر بن أحمد بن نصر الكندي البغدادي، الملقب بـ «نصرك»[76]. قال الخطيب: كان أحد أئمة أهل الحديث، وكان خالد بن أَحْمَد الذهلي أمير بخارى قد حمله إليه فأقام عنده، وصنف له «المسند»[77]. وقال الحاكم: أحد أئمة الحديث[78].وقال ابن الجوزي: كان أحد أئمة الحديث[79]. وقال الذهبي: كان من أئمة هذا العلم، مات في رجب، سنة ثلاث وتسعين ومائتين، وله سبعون سنة وأكثر [80]. وقال الذهبي أيضًا: حافظ، مُجَوِّدٌ، ماهر، رَحَّالٌ، جَمَعَ وَخَرَّجَ، وصَنَّفَ المُسْنَدَ، وبَرَعَ في هذا الشأن[81]. وقال ابن عبد الهادي: حافظٌ ماهرٌ[82]. وقال السيوطي: إِمَام حَافِظ ماهر، من أَئِمَّة هَذَا الْعلم، صَنَّفَ الْمسند[83].

– «**لزم الْبُخَارِيَّ، وتفقه بِهِ، ورحل وَسَمِعَ**»: استعملها في ترجمة عامر بن

المُثَنَّى الكَرْمِيني[84]،وهذا الراوي ، لم أقف على ترجمة له إلا عند الإمام الذهبي بحسب ما اطلعت عليه من المصادر، قال الذهبي: من حُفّاظ ما وراء النَّهْر[85].فتعديل الحافظ السليماني هنا مطلوب، ومهم ومؤثر ومطلوب؛ لقلة المعلومات عن صاحب الترجمة.

– «**لا بأس به**»: استعمل الحافظ السليماني ، وهو يترجم لمحمد بن أشرس النيسابوري[86]. لكن الراجح من حال هذا الراوي أنه متروك الحديث؛ فليس فيما ذهب إليه السليماني صواب؛ قال السيوطي[87]، والشوكاني[88]: متروك. وقال الخليلي: يروي عن الضعفاء، فما يقع في حديثه من المناكير فمنهم لا منه[89].وقال الذهبي: متهم في الحديث، وتركه ابن الأخرم الحافظ، وغيره، وهو أحد شيوخ نيسابور الضعفاء [90]. وقال محمد بن صالح بن هانئ: كان مشايخنا يَنْهَوْنَ عنه[91].

وقال البيهقي: ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ[92]. وقال في موضع آخر: متروك الحديث[93]، ونقل البيهقي عن الحاكم أن أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ – يعني ابن الأخرم – لما سئل عنه، قال: لا تحل الرواية عنه[94]. وقال البيهقي أيضًا: محمد بن أشرس هذا مرمي بالكذب، ولا يحتج بروايته إلا من غلب عليه هواه، نعوذ بالله من متابعة الهوى[95].وقال الخطيب البغدادي: كان ضعيفًا[96]. وقال أبو العباس بن سعيد ابن عقدة: ضعيف الحديث[97].وقال الدارقطني: ضعيف[98]. وقال ابن الجوزي: ضعيف الحديث[99].**وخلاصة حاله** أنه متروك الحديث؛ وذلك لاتهامه ؛ فنقاد بلده هم الذين اتهموه بالكذب والوضع، وبلدي الرجل أولى به، وأعرف بحاله، وقد كانوا ينهون عن روايته، وأما قول السليماني عن محمد بن أشرس بأنه لا بأس به فلم يتابعه على هذا القول أحد، مما قد يعطينا إشارة إلى تساهل السليماني في التعديل.

– «**كَانَ ناسكًا صَدُوقًا من الأبدال**»: **وقد** استعملها في ترجمة «كَعْبان» وهو: كعب بْن سَعِيد العامريّ [100]، وتعديل السليماني له مؤثر ، فقد ذكره البخاري

في كتاب: «رفع اليدين» فيمن كان يرفع يديه من محدثي بخاري[101] وذكره ابن حبان في «الثقات»[102]، وقال ابن حجر: صدوق[103].

المطلب الثاني: ألفاظ التجريح التي استعملها الحافظُ أبو الفضل السُّلَيْمَانِي

استعمل الحافظ أبو الفضل السليماني العديد من ألفاظ الجرح، من أهمها :

– «**عُرِفَ بالمناكير**»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة مختار بن فلفل المخزومي[**104**]. قال أحمد: ما أعلم إلا خيرًا[105]. وقال أحمد أيضًا[106]، وابن معين[107]، وأبو حاتم، والعجلي[108]، والنسائي، ومحمد بن عبد الله بن عمار: ثقة. وقال أبو حاتم أيضًا: شيخ كوفي[109]. وقال يعقوب بن سفيان: كوفي ثقة[110]. وقال أبو داود: ليس به بأس[111]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطئ كثيرًا[112]. وقال أبو بكر البزار: صالح الحديث، وقد احتملوا حديثه. وقال الذهبي: ثقة[113]. وقال في موضع آخر: كوفي، ثقة، بكاء، عابد، توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة[114]. وقال مغلطاي: وخرج ابن حبان حديثه في «صحيحه»، وكذلك أبو عوانة الإسفرائيني، وأبو عبد الله النيسابوري، وأبو محمد الدارمي[115]. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[116].

– «**منكر الحديث**»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة عدد من الرواة ، منهم : إسحاق بن الفرات قاضي مصر[117]، لكن جانبه الصواب ؛ فالراجح من حاله أنه صدوق؛ قال العقيلي: لا بأس به. وقال الذهبي: صدوق فقيه، ما ذكرته إلا لأن غيري ذكره متشبثًا بشيء لا يدل، وهو قول أبي حاتم: شيخ ليس بالمشهور، نعم، وقال أبو سعيد بن يونس: في أحاديثه أحاديث كأنها مقلوبة[118]. وقال الذهبي في موضع آخر: ثقة يُغْرِبُ[119]. وقال أيضًا: الإمام الكبير، فقيه الديار المصرية، وقاضيها، تلميذ مالك الإمام، ليس هو بدون ابن القاسم[120]. وقال ابن حجر: صدوق فقيه. توفي سنة أربع ومئتين[121].

واستعملها – أيضا – في ترجمة بشر بن الوليد الكندي الفقيه، قاضي العراق، صَاحِبُ أَبِي يُوسُفَ[122]، و في ترجمة صالح بن محمد الترمذي[123]. و في ترجمة معمر بن الحسن الهذلي[124]. وفي ترجمة موسى بن عبد العزيز

العدني[125]، وفي ترجمة يونس بن نافع [126].

- «**حديثه منكر**»: **وقد** استعملها في ترجمة محمد بن يحيى الكناني الغساني[127]. ولم يصب السليماني في قوله هذا ؛ فهو ثقة حافظ كما عليه جمهور النقاد؛ قال ابن حجر: ثقة، لم يصب السليماني في تضعيفه[128]. وقال ابن حجر أيضًا: وقد قال السليماني حديثه منكر، ولم يتابع السليماني على هذا[129].وقال الدارقطني: ثقة[130]. وقال في موضع آخر: حجة[131].

- «**ليس بشيء**»: استعملها السليماني في ترجمة خالد بن هياج بن بسطام[132]. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يُعْتَبَرُ حَدِيثُهُ من غَيْرِ رِوَايَته عن أبيه[133]. وقَالَ يحيى بن أَحْمد بن زِيَاد الْهَرَوِيّ: كل ما أنكر على الْهياج فَهُوَ من جِهَة ابْنه خَالِد[134]. وقال الحاكم: أما أفراد خالد بن الهياج عن أبيه، فإنها أكثر من أن يمكن ذكرها في موضع، وقال صالح بن محمد جزرة: هياج بن بسطام منكر الحديث، ليس فيه مغنى، ولا يكتب من حديثه إلا حديثين ثلاثة للاعتبار، ولم أعلم أنه بكل ذلك منكر الحديث، فلما قدمت هراة رأيت عند الهرويين أحاديث كثيرة مناكير له، قال الحاكم: الأحاديث التي رآها صالح بن محمد بهراة من حديث الهياج الذنب فيها لابنه خالد، والحمل عليه فيها[135].وقال الذهبي في موضع آخر: خالد له مناكير، عن أبيه[136]. وقال ابن القطان الفاسي: لَا أعرفهُ فِي شَيْء من كتب الرِّجَال مَذْكُورًا بِذكر يَخُصُّهُ، مترجمًا باسمه، وَهِي مظان وجوده وَوُجُود أَمْثَاله[137]. وقال ابن القطان أيضًا: لَا تعرف حَاله[138]. وقال ابن الملقن: خَالِد بن الْهياج لَا أعرفهُ[139]. وقال ابن حجر[140]، والسيوطي[141]: خالد بن هياج متروك. وقال ابن حجر في موضع آخر: أحد الضعفاء[142]. توفي سنة تسع وعشرين ومئتين [143].

- «**يُتَّهَمُ بسرقة الحديث**»: استعملها في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي[144]، وقد جانب الحافظ السليماني الصواب في هذا ؛ فعبد الله بن محمد البغوي ثقة ثبت حافظ، و قد تعقبه الذهبي بقوله: هذا القول مردود، ما يتهم أبا القاسم أحد يدري ما يقول، الرجل ثقة مطلقًا، فلا عبرة بقول

السليماني[145]. وقال الخطيب: كان ثقة ثبتًا مكثرًا فَهِمًا عارفًا[146]. وقال الدارقطني: كان البغوي قَلَّ أن يتكلم على حديث، فإذا تكلم كان كلامه كالمسمار في الساج[147]. وقال الدارقطني أيضًا: ثقة جبل إمام من الأئمة ثبت، أقل المشايخ خطأ، وكان ابن صاعد أكثر حديثًا من ابن منيع، إلا أن كلام ابن منيع في الحديث أحسن من كلام ابن صاعد[148].وقال الخليلي: ثقة كبير كتب عن العلماء قديمًا وعُمِّرَ مائة وعشر سنين، أدرك الكبار من شيوخ البصرة وبغداد، وقريبًا من مائة شيخ لم يدركهم أحد في عصره[149]. وقال ابن القطان الفاسي: الْبَغوِيّ ثِقَة[150]. وقال ابن كثير: كَانَ ثِقَةً حَافِظًا ضَابِطًا، رَوَى عَنِ الحفاظ، وله مصنفات[151]. وقال أبو مسعود البجلي: روى أبو القاسم حديثًا فتكلم فيه جماعة من شيوخ وقته؛ فقطع الإملاء، ولم يزل يجتهد في تتبع الكتب حتى وجد أصله بخط جده[152]. وقال مسلمة بن قاسم: بغدادي ثقة، يُكْنَى أبا القاسم، وكانت إليه الرحلة في زمانه[153].وقال الذهبي: الحافظ الصدوق، مسند عصره، تكلم فيه ابن عدي بكلام فيه تحامل، ثم في أثناء الترجمة أنصف، ورجع عن الحط عليه، وأثنى عليه بحيث أنه قال: «والبغوي كان معه طرف من معرفة الحديث ومن معرفة التصانيف، وَهو من أهل بيت الحديث جده وعمه، وطال عمره، واحتمله الناس، واحتاجوا إليه، وقبله الناس، ولولا أني شرطت في الكتاب أن كل من تكلم فيه متكلم ذكرته، وإلا كنت لا أذكره»[154].

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: الحافظ الثقة الكبير مسند العالم، جَمَعَ وصَنَّفَ «معجم الصحابة»، وطال عمره، وتَفَرَّدَ في الدنيا[155]. وقال أيضًا: الحافظ، الإمام، الحجة، المعمر، مسند العصر[156]. وقال أيضًا: الحافظ الحبر الحجة[157].وقال الذهبي في موضع آخر: الحافظ الصدوق، مسند عصره، تُوفِّيَ ليلة الفطر سنة سبع عشرة وثلاثمائة رحمه الله، عن عمرٍ 103 سنة[158].

– «**فيه نظر**»: وقد استعملها الحافظ السليماني في الكثير من الرواة، على سبيل المثال : الحارث بن مسلم الرازي المقري: قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[159]. قال أبو حاتم: عابد، شيخ ثقة صدوق، رأيتُهُ، وصليتُ خلفَهُ[160].

وقال أبو زرعة: صدوق لا بأس به، كان رجلًا صالحًا[161]. وقال الخليلي: هو ثقة كبير، إلا فيما يرويه عن الضعفاء كزياد بن ميمون، والحمل فيه على زياد؛ لأنه يروي عن أنس المناكير التي لا يتابع عليها[162]. وأخرج أبو بكر ابن أبي الدنيا في «الزهد» قال: حَدَّثَنَا عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، ثَنَا الْحَارِثُ بْنُ مُسْلِمٍ الرَّازِيُّ، وَكَانُوا يَرَوْنَهُ مِنَ الْأَبْدَالِ[163]. وذكره زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»[164]. **فالراجح من حال الحارث بن مسلم :** أنه ثقة ؛ فقد وثقه ابو حاتم الرازي، ويكفي توثيقه ، وأما قول السليماني: «فيه نظر» فربما من أجل روايته عن الضعفاء، كما قال الخليلي ، لكن لعل عذر الحافظ السليماني في قوله هذا أنَّ رواية الثقات عن الضعفاء كانت محل نظر النقاد قديمًا، ويعتبرون أن هذا ليس مناسبًا، فإن رواية الثقة عن الضعيف قد يظن البعض أنها تقوية لأمره، والحال بخلاف ذلك؛ لذا فقد اعتبر مثل هذا عند النقاد محل نظر وتأمل وانتقاد لديهم، وعليه يكون مراد السليماني– والله أعلم – النظر في حاله عند الرواية عن الضعفاء، والله أعلم.

– «**يستغرب حديثه، ولا أعرفه**»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة جَنَابِ بنِ الْخَشْخَاشِ الميسانيِّ [165].

-«**يُرْمَى بالإرجاء**»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة إبراهيم بن طهمان[166].قال أحمد[167]، وأبو حاتم[168]، وأبو داود[169]: ثقة، زاد أبو حاتم: صدوق حسن الحديث. وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: صدوق اللهجة. وقال أحمد في موضع ثالث: هو صحيح الحديث مقارب، يرى الإرجاء، وكان شديدًا على الجهمية[170]. وقال ابن المبارك: صحيح العلم والحديث[171]. وقال في موضع آخر: كَانَ إِبْرَاهِيم بن طهْمَان ثبتًا فِي الحَدِيث[172].وقال أبو زرعة: ذُكِرَ عند أحمد، وكان متكئًا فاستوى جالسًا، وقال: لا ينبغي أن يُذْكَرَ الصالحون فنتكئ. وقال ابن معين[173]، والعجلى[174]: لا بأس به. وقال ابن معين[175]. وقال ابن حبان في «الثقات»: قد روى أحاديث مستقيمة تُشْبِهُ أحاديث الأثبات، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات[176]. وقال ابن حجر: الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، ولم يثبت غلوه في الإرجاء، ولا كان داعية إليه، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه - والله أعلم[177]. وقال ابن خراش: صدوق في الحديث، وكان مرجئًا خراسانيًّا[178]. وقال الذهبي: ثقة من علماء خراسان، أقدم من ابن المبارك، ورمز له برمز: «صح»[179]. وقال الذهبي: فلا عبرة بقول مُضَعِّفِهِ، وكذلك أشار إلى تليينه السليماني[180]. وقال الذهبي أيضًا: من أئمة الاسلام، وفيه إرجاء[181].

- «**كان من المرجئة**»: استعملها في ترجمة عدد من الرواة منهم : حماد بن مسلم الكوفي [182]، قال الدارقطني: ضعيف الحديث[183]. وَقَالَ شُعْبَة: كان حماد صدوق اللسان، لا يحفظ الحديث[184]. وَقَالَ يحيى بن معِين: حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان ثِقَة[185]. وَقَالَ النَّسَائِيّ: ثِقَة إِلَّا أَنه يرى الإرجاء، وَهُوَ أحد الْفُقَهَاء معلم أبي حنيفَة. وَقَالَ أَبُو حَاتِم: صَدُوق، وَلَا يحْتَج بحَديثه، وَهُوَ مُسْتَقِيم فِي الْفِقْه، وَإِذا جَاءَت الْآثَار شوش[186]. وقال ابن سعد: كان حماد ضعيفًا في الحديث، واختلط في آخر أمره، وكان مرجئًا كثير الحديث[187]. وقال الأعمش: حدثني حماد - وكان غير ثقة[188]. وقال العجلي: ثقة، كان أفقه أصحاب إبراهيم[189]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطئ، وكان مرجئًا، وأكثر

روايته عن إبراهيم النخعي، والتابعين[190]. وقال ابن عدي: حماد كثير الرواية، له غرائب، وهو متماسك، لا بأس به[191]. وقال الذهبي: أحد الاعلام بالكوفة، ومن صغار التابعين، وهو صدوق[192]. وقال الذهبي: أحد أئمة الفقهاء، تكلم فيه للإرجاء، ولولا ذكر ابن عدي له في كامله لما أوردته، مات حماد – رحمه الله – سنة عشرين ومائة[193]. وقال الذهبي أيضًا: العلامة، الإمام، فقيه العراق، وهو أنبل أصحاب إبراهيم النخعي، وأفقههم، وأقيسهم، وأبصرهم بالمناظرة والرأي، وكان أحد العلماء الأذكياء، والكرام الأسخياء، له ثروة وحشمة وتجمل[194]. وقال الذهبي أيضًا: ثقة إمام مجتهد كريم جواد[195]. وقال ابن حجر: فقيه صدوق له أوهام، ورُمِيَ بالإرجاء[196].

– «**من الرافضة**» : استعملها السليماني في ترجمة العديد من الرواة، منهم : عمار بن رُزَيْق الضَّبِّيُّ التميمي، أبي الأحوص الكوفي، قال الذهبي: ما رأيت لاحد فيه تليينًا إلا قول السليماني: إنه من الرافضة، فالله أعلم بصحة ذلك. [197]،وقال ابن معين[198]، وأبو زرعة[199]: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به[200]. وَقَال النَّسَائي: ليس بِهِ بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات»[201]. وقال أحمد بن حنبل: كان من الأكياس الأثبات[202]. وقال أحمد: صالح الحديث[203]. وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: عمار بن رزيق، ليس به بأس[204]. ولما ذكره ابن شاهين في كتاب «الثقات»، قال: قال فيه علي بن المديني: ثقة[205]. وقال الذهبي: ثقة[206]. وقال أيضًا: كان عالمًا كبير القدر، تُوفِيَ سنة تسع وخمسين ومائة[207]. وقال ابن حجر: لا بأس به[208].

– «**كان من الشيعة**»: استعملها في ترجمة **عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي**، قال الخليلي: أخذ علم أبيه، وأبي زرعة، وكان بحرًا في العلوم، ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمصار، وكان زاهدًا يُعَدُّ من الأبدال[209].وقال أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي: عبد الرحمن بن أبي حاتم، ثقة حافظ[210]. وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة جليل القدر، عظيم

الذكر إمامًا من أئمة خراسان[211]. وقال ابن نقطة: الإمام ابن الإمام، طاف البلاد[212].وقال الذهبي: كان ممن جمع علو الرواية، ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة ... وما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السليماني له، فبئس ما صنع، فإنه قال: ذكر أسامي الشيعة من المحدثين الذين يُقَدِّمُون عَلِيًّا على عثمان: الأعمش، النعمان بن ثابت، شعبة بن الحجاج، عبد الرزاق، عبيد الله بن موسى، عبد الرحمن بن أبي حاتم[213].وقال الذهبي – أيضا – : الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت[214]. وقال: الحافظ العلم الثقة[215]. وقال: العلامة، الحافظ، توفي في المحرم، سنة سبع وعشرين وثلاث مائة بالري، وله بضع وثمانون سنة[216].

– «**من القدرية**»: وقد استعملها الحافظ السليماني في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، قال الذهبي: ذكره السليماني في أسامي القدرية، فالله أعلم، وقد نفى القدر عنه الواقدي، وغيره[217].قال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: ابن أبي ذئب ثقة[218].وقال ابن الجوزي: كَانَ فقيهًا ورعًا صالحًا ثقة، يأمر بالمعروف، وينهى عَنِ المنكر[219].وقال الخليلي: ثقة أثنى عليه مالك، فقيه من أئمة أهل المدينة، حديثه مخرج في الصحيح[220].وقال الذهبي: أحد الاعلام الثقات، متفق على عدالته[221]. وقال أيضًا: أحد الاعلام، كان كبير الشأن، ثقة[222]. وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، مات سنة ثمان وخمسين ومئة، وقيل: سنة تسع، وله تسع وَسَبْعُونَ سنة[223].

<u>ومن أبرز عبارات الجرح التي رمى بها الحافظ السليماني بعض الرواة بالوضع، ما يلي</u>: «كان يضع على الروافض»، «اشتهر بوضع الحديث»، «يضع الحديث»، «في عداد من يضع الحديث»، «كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الإسناد»، «وضع حديثًا»: وغير ذلك من الألفاظ التي استعملها الحافظ السليماني مع الرواة الذين بوضع الحديث، وهؤلاء الرواة هم محل الدراسة إن شاء الله تعالى، كما سيأتي في الفصل الثاني من هذا البحث.

المبحث الثالث: تعريف الحديث الموضوع، وبيان صفة من يُحكم على حديثه بالضعف الشديد أو الوضع.

وفيه مطالب :

المطلب الأول : تعريف الحديث الموضوع، والفرق بينه وبين الحديث الباطل.

أما عن تعريف الحديث الموضوع في اللغة؛ فالموضوع : اسم مفعول، من وضع يضع وضعا، وضعة، والضعة معناها الانحطاط في الرتبة. ول تأملنا كتب اللغة لوجدنا أن «الوضع» يطلق على عدة معان، منها : «الحط»، يقال : وضعه يضعه، وضعا ، أي حطه، ووضع عنه أي حط من قدره، ووضع عن غريمه، أي أنقص مما عليه شيئا [224]. ووضع في تجارته، إذا خسر فيها [225]. ويأتي بمعنى «الإسقاط» يقال فلان وضع عنقه: أي أسقطها، وفلان وضع عنه الجناية أي أسقطها [226]. ويأتي بمعنى «الاختلاق»، و«الافتراء» يقال : «فلان وضع القصة» أي اختلقها وافتراها[227]. ويأتي بمعنى «الإلصاق»، يقال : وضع فلان على فلان كذا أي ألصقه به [228].

ومن خلال ما سبق، يمكن القول بأن: الحديث الموضوع يطلق على الحديث المنحط، أو المسقط، أو المختلق، او الملصق، وأنه يدل على أن استخدامه يكون لشيء لا يستحق الرفعة، ولا رتبة له، ولا قيمة له، وأن منزلته الحقيقية أن يبقى مطروحا، غير معبوء فيه، ولا يؤخذ به، ولا يتلفت إليه، بخلاف ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يسمى مرفوعا، وذلك تعظيما لقدره، ومراعاة لجهة نسبته إليه صبى الله عليه وسلم [229].

تعريف الحديث الموضوع في الاصطلاح:

من خلال أقوال العلماء يمكن تعريف الحديث الموضوع بأنه : «الحديث المختلق المصنوع الملصق بالنبي صلى الله عليه وسلم والمنسوب إليه كذبا، وبهتانا وزورا»[230].

فهو الحديث الذي لم يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم قولا، أو فعلا، أو تقريرا أو أضيف إليه خطأ، جهلا، أو كيدا، وإذا أطلق المحدثون «الموضوع»

فإنهم لا يريدون به إلا ما اختلق، ونسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أما المنسوب إلى غيره كذبا فإنهم يقول : «هذا موضوع على فلان»[231] وكثيرا ما يكون اللفظ المزعوم من كلام الحكماء، أو من الأمثال، أو من آثار الصحابة رضوان الله عليهم، ينسبه الواضع إلى النبي صلى الله عليه، وقد يكون من نسج خياله [232].

الفرق بين الحديث الموضوع، وبين الحديث الباطل :

لم يُفرِد المصنِّفون في كتب المصطلح باباً أو نوعاً للحديث الباطل، مع كثرة استعماله عند الأئمة المتقدمين كالإمام أحمد، ويحيى بن معين، وأبو حاتم وابن عدي والدارقطني والخطيب البغدادي، ثم من بعدهم من المتأخرين كالذهبي وابن حجر وغيرهم في تطبيقاتهم وأحكامهم. ومن ثَمَّ فلم نجدهم يَحدُّونَه بحدٍّ معيّن، غير أن أهل الحديث لم يخرجوا باستعمالهم مصطلحَ «الباطل» عن مدلوله اللغوي، فإنهم يجعلون الباطلَ في دائرة

واحدة تشمل الحديثَ الموضوعَ، وما لا أصلَ له، والمنكرَ، والخطأَ الذي لا يصحُّ بحال[233].

لكن تناوله بعض المعاصرين في عباراتهم؛ قال المعلمي اليماني : «ويقولون للخبر الذين تمتنع صحته أو تبعد: «منكر» أو «باطل» . وتجد ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات، والمتثبتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثاً حديثاً»[234].

وقد فرّق بعض العلماء بين الباطل وبين الموضوع، فالحديث الموضوع، هو مَنْ يتعمد راويه الكذب، بينما الباطل هو من يقع من راويه الكذب عل سبيل الخطأ.

قال المعلمي اليماني: «إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقد يقول : «بطل»، أو موضوع»، وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب، عمدا، أو خطأ، إلا أن المتبادر من الثاني الكذب عمداً، غير أن هذا المتبادر لم يَلتفت إليه جامعو كتب الموضوعات، بل يوردون فيها ما يرون قيامَ الدليل على بطلانه، وإن كان

الظاهرُ عدمَ التعمّد. قد تتوفر الأدلة على البطلان مع أن الراوي الذي يصرح الناقدُ بإعلال الخبر به لم يُتَّهم بتعمد الكذب، بل قد يكون صدوقاً فاضلاً، ولكن يرى الناقد أنه غلط أو أُدخل عليه الحديث»[235].

وقال صاحب لسان المحدثين: «باطل: أي لا يصح بحال، ولا يجوز البتة نسبته إلى من رُوي عنه سواء كان النبيَّ صلى الله عليه وسلم أو كان غيرَه. والنقاد لا يشترطون في تسمية الحديث باطلاً أن يكون في سنده كذاب أو متهم أو ضعيف؛ بل هم لا يفرقون في تسمية الحديث باطلاً بين ما كان من رواية الثقة وما كان من رواية غيره، ما دام أن الحديث متصف بما يقتضي الحكمَ عليه بالبطلان» [236].

وللحديث الباطل عند الإمام أبي حاتم الرازي عدة معانٍ، فهو يعني به: – الحديث المختلق المصنوع. أو الحديث الذي أخطأ فيه راويه، سواء كان هذا الراوي ثقة أم غير ثقة. أو – الحديث المنكر.

فالحديث الباطل عند الإمام أبي حاتم : هو الحديث الذي لا تصحُّ نسبته إلى قائله قطعاً، سواء كان خطأً أم كذبا . ويطلق أبو حاتم البطلان على الحديث الذي يتفرد به راويه سواء كان ثقةً –لكنه ليس في وزن من يقبل منه هذا التفرد– أو ضعيفاً أو شديد الضعف إذا تفرد بمتن غريب، أو زاد في المتن شيئاً، أو خالف غيره من الثقات في الإسناد أو المتن. والباطل عند الإمام أبي حاتم قد يكون مطلقاً، فيحكم على الحديث بالبطلان بمعنى أنه لا يصح بحال. وقد يكون نسبياً، فيحكم على حديث ما بسند ما أنه باطل، ولا يقتضي ذلك بالضرورة الحكم على أصل الحديث بالبطلان[237].

المطلب الثاني: ضوابط معرفة الحديث الموضوع.

لقد وضع جهابذة العلماء ضوابط حاكمة وكاشفة، يميزون بها الحديث الصحيح من السقيم وهذه الضوابط متعددة ومتنوعة منها ما يتعلق بالأسانيد والرواة، ومنها ما يتعلق بالمتن، ويمكن أن تتلخص في محورين، الأول: ما يتعلق بالأسانيد والرواة. والثاني :ما يتعلق بالمتن.

المحور الأول : ضوابط تتعلق بالأسانيد والرواة .

1- أن يكون في سند الحديث راو كذاب، أو وضاع عند أئمة الجرح والتعديل، ولقد تتبع الحفاظ في كل عصر لهذه الروايات وسبرها وعدها، وبيان زيفها وخطئها . قال حماد بن زيد : «وضعت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث»[238]. قال الصنعاني : «ومعرفة قدر عددها دليل على تتبع الحفاظ من الأئمة لها ومعرفتهم إياها»[239].

2- أن يروي عن شيخ لم يلقه، أو ولد بعد وفاته، أو كان في مكان آخر ما وصل أحدهما إليه؛ فمثلا نجد أن مأمون بن أحمد الهروي الوضاع، ادعى أنه سمع من هشام بن عمار، فسأله ابن حبان متى دخلت الشام، فقال سنة خمسين ومئتين، فقال له ابن حبان : فإن هشاما الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومئتين، فقال له هذا هشام بن عمار آخر [240]. لذا قال سفيان الثوري : «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التواريخ» [241].

3- أن يعترف الراوي بنفسه بأنه قام بالوضع ، مثل اعتراف ميسرة بن عبد ربه الذي وضع أحاديث في فضال سور القرآن ليرغب الناس في قراءة القرآن [242].

4- ألا يكون الحديث المروي عن شيخ ما، موجودا في الكتب الموثوقة لهذا الشيخ، ولا موجودا عند تلاميذه الثقات، وإنما يرويه أحد المختلقين الكذابين وقد اخترع سنده ونسبه إلى ذلك الشيخ؛ ومن ذلك قول ابن المبارك : «إني لأكتب الحديث عن معمر، قد سمعته من غيره. فقال له عبد الرزاق: وما يحملك على ذلك؟ قال : أما سمعت قول الراجز : قد عرفنا خيركم من شركم . يعني : أعرف

ما ينسب حقيقة إلى معمر مما يفتري عليه المفترون أو يخطئ فيه المخطئون» [243].

5- أن يعرف الوضع من حال الراوي نفسه، مثل ما فعل محمد بن الحجاج اللخمي ، فقد وضع حديث : «الهريسة تشد الظهر»، وكان بائع هريسة[244] .

6- أن يكون الراوي رافضيا، والحديث في فضائل أهل البيت[245] مثل أبي أدريس تليد المحاربي ، كان رافضيا يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وروى في فضائل أهل البيت عجائب [246].

المحور الثاني : ضوابط تتعلق بمتن الحديث :

1- أن يناقض الحديث صريح القرآن الكريم، مثل: « أَوْلادُ الزِّنَا يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صُورَةِ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ»[247] ، وهذا يتعارض مع قول الله تعالى {قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى}[248] .

2- أن يحتوي متن الحديث على سماجات وسخافات مثل : «أربع لا يشبعن من أربع، أرض من مطر، وأنثى من ذكر، وعين من نظر، وأذن من خبر»[249].

3- أن يكون ركيكا في لفظه، بحيث يستبعد أن يكون من ألفاظ وكلام إمام الفصحاء وسيد البلغاء – صلى الله عليه وسلم – مثل : «لو كان الأرز رجلا، لكان حليما، ما أكله جائع إلا أشبعه» يقول ابن القيم في «المنار المنيف» وهو يتحدث عن الأمور التي يعرف بها الحديث الموضوع : « ومنها ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويدفعها الطبع ويسمج معناها للفطن . و «أربع لا تشبع من أربع أنثى من ذكر وأرض من مطر وعين من نظر وأذن من خبر .وحديث : ارحموا عزيز قوم ذل وغني قوم افتقر وعالما يتلاعب به الصبيان . وحديث ذم الحاكة والأساكفة والصواغين أو صنعة من الصنائع المباحة كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لا يذم الله ورسوله الصنائع المباحة»[250].

4- أن يرد معناه العقل السليم، مثل : «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا، وصلت خلف المقام ركعتين»[251].

5- أن يخالف الحس والمشاهدة، الحقاق التاريخية ؛ مثل الحديث المنسوب إلى أنس بن مالك رضي الله عنه : «دخلت الحمام فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم – جالسا في الوزن وعليه مئزر»[252]، والثابت تاريخيا أن الحمامات لم تكن معروفة في الحجاز في عصر النبي صلى الله عليه وسلم . ومثل حديث: «إن النبي صلى الله عليه وسلم وضع الجزية عن أهل خيبر بشهادة سعد بن معاذ، وكتابة معاوية» ومن المعلوم تاريخيا أن الجزية لم تكن معروفة في عام خيبر إذ شرعت بعد عام تبوك، وسعد بن معاذ قد توفي قبل عام خيبر، ومعاوية بن أبي سفيان قد أسلم يوم الفتح [253].

6- أن يناقض السنة النبوية الصحيحة الصريحة، مثل ما ورد في تحديد عمر الدنيا وأنها سبعة الآف سنة، ونحن في الألف السابعة[254] . وهذا يتعارض مع قول النبي صلى الله عليه وسلم – حينما سئل عن وقت الساعة؛ فقال : «ما المسئول عنها بأعلم من السائل»[255].

7- أن يناقض الإجماع، فمثلا الأحاديث التي تنص على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أوصى لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه بالخلافة، موضوعة وذلك لإجماع الأمة على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينص على تولية أحد من بعده، وذلك مثل حديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد علي رضي الله عنه بمحضر من الصحابة، وقال : «هذا وصيي وأخي، والخليفة من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا» [256].

8- أن يشتمل الحديث على ثواب عظيم للحث على عمل صغير، مثل : «من صلى الضحى، كذا، وكذا ركعة، أعطي ثواب سبعين نبيا»[257]

9- أن يشتمل على وعيد شديد للتحذير من أمر صغير، مثل «ما من رجل يدخل بصره في منزل قوم إلا قال الملك الموكل به أف لك آذيت، وعصيت، ثم

يوقد عليه النار إلى يوم القيامة»، و «من أكل الثوم ليلة الجمعة فليهووا في النار سبعين خريفا»[258].

10- أن يشتمل الحديث على أمر عظيم من شأنه أن تتوافر الدواعي على نقله، ثم لا يشتهر، ولا يرويه إلا راو واحد، مثل : «أن الشمس ردت لعلي بن أبي طالب بعد العصر والناس يشاهدونها»[259].

11 – عدم وجود الحديث في بطون الكتب زمن استقرار الرواية ، فلا يوجد في الكتب ولا في صدور الرجال[260] .

المطلب الثالث : بيان صفة مَنْ يُحكم على حديثه بالضعف الشديد أو الوضع.

هناك ألفاظ استعملها النقّاد ليعبروا بها عن وصف أحوال الرواة على تباين أحوالهم ومراتبهم في القوة والضعف، ولقد تفاوتت أحكامهم على الرواة من ناحية الجرح والتعديل تبعًا لاختلافهم. وقد حاول العلماء تقسيم عبارات وألفاظ الجرح إلى مراتب، فبعضهم جعلها أربعًا وبعضهم خمسًا، وبعضهم ستًا، وهي أمور تقريبية. وكان الإمام ابن أبي حاتم الرازي – رحمه الله- أول من قسّم مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، في مقدمة كتابه «الجرح والتعديل»، وبيّن أحكامها بدقة وإتقان، فقسّم مراتب الجرح إلى أربع مراتب، تبدأ من الأضعف إلى الأشد ضعفًا.[261]، وأقرّ الخطيبُ البغدادي، تقسيم ابن أبي حاتم لهذه المراتب، وذكرها في كتابه «الكفاية» على سبيل الاعتماد، واكتفى من كلامه بذكر أعلى العبارات في التعديل، وأدونها في الجرح عنده، قال: «فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: حجة أو ثقة، وأدونها أن يقال: كذاب أو ساقط [262]،وتابع الإمامان ابنُ الصلاح، والنوويُّ، الإمامَ ابنَ أبي حاتم على هذا التقسيم، فوافقوه وزاد ابن الصلاح، ألفاظًا أخرى على ما ذكره ابن أبي حاتم، فزاد رتبة أعلى من الأولى عند ابن أبي حاتم، وجعل الثالثة، والرابعة مرتبة واحدة[263].ثم جاء الأئمة: الذهبي، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي، و زادوا هذه المراتب ترتيبًا وتقسيمًا وتنظيمًا وأحكامًا. فقسم الذهبي مراتب الجرح إلى خمس مراتب، لكن نقل السخاوي أن مراتب الجرح عند الذهبي ست مراتب بزيادة مرتبة

«ضعيف»، بالإضافة إلى أن الحافظ الذهبي قد وسّع – بتقسيمه – دائرة ألفاظ الجرح والتعديل؛ حيث أتى بألفاظ، ومصطلحات لم يأت بها من كان قبله من العلماء كابن أبي حاتم، وابن الصلاح. وقد بدأ الذهبي ذكر ألفاظ الجرح بالأشد منها فما دونه، لكن ترتيبها مع الابتداء بالأخف[264].وتبع العراقيُّ الذهبيَّ في تقسيمه وأدخل عليه تفصيلاً، وإيضاحًا، فزاد كلمة: «المرتبة الأولى»، «المرتبة الثانية»، بدلً من كلمة: «ثم»، وتوسع في ذكر ألفاظ كل مرتبة، وأبان حكم المراتب وأوضحه[265] ، لكنه خالف الذهبي في بعض الألفاظ.[266]، ثم جاء الحافظ ابن حجر فزاد مرتبة عليها، وهي: مرتبة المبالغة «كأكذب الناس»، «إليه المنتهى في الوضع»، أو هو «ركن الكذب» ...[267] فصارت مراتب الجرح ستًا[268].ثم جاء بعده السخاوي، فتبع ابن حجر في جعل كل من مراتب الجرح والتعديل ستًا [269].

والذي يعنينا في هذا المطلب أن نتناول أسوأ مراتب الجرح منزلة وأشدها، والتي يُردُّ حديث من يتصف بها :

وهي المراتب: الأولى والثانية، وأحيانا الثالثة، والرابعة عند من بدأ بأسوء مراتب الجرح وأشدها كالإمام الذهبي والإمام العراقي، والمراتب الثلاث الأخيرة – غالبا –لمن بدأ بأخف مراتب الجرح، كالحافظ ابن حجر .

فعند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح المرتبة الرابعة من مراتب الجرح : إذا قالوا : متروك الحديث ، أو ذاهب الحديث، أو كذاب ، فهو ساقط الحديث ، لا يكتب حديثه ، وهي المنزلة الرابعة[270] .

ونلاحظ هنا أن ابن أبي حاتم، وابن الصلاح قد جعل المرتبتين مرتبة واحدة، فعبارة «متروك الحديث، أو ذاهب الحديث» أخف من «كذاب» فمن يوصف من الرواة بمتروك الحديث أو ذاهب الحديث يكون حديثه ضعيفا جدا، أما من يوصف بأنه «كذاب» يكون حديثه موضوعا.

قال العراقي : «وأدخل ابن أبي حاتم والخطيب بعض ألفاظ المرتبة الثانية في هذه . قال ابن أبي حاتم : إذا قالوا : متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو

كذاب ، فهو ساقط لا يكتب حديثه)[271]. وقال الخطيب : أدون العبارات أن يقال : كذاب أو ساقط» [272].[273]

وذكر الحافظ الذهبي مراتب الجرح بقوله : وأردأ عبارات الجرح : **المرتبة الأولى** : ومن ألفاظها : دجال ، كذاب، أو وضاع ، يضع الحديث . و**المرتبة الثانية** : ومن عباراتها : متهم بالكذب ، ومتفق على تركه. أما المرتبة الثالثة فمن ألفاظها : متروك، وذاهب الحديث ، وهالك وساقط[274].

فأصحاب المرتبة الأولى عند الذهبي حديثهم موضوع، وأصحاب المرتبة الثانية والثالثة حديثهم ضعيف جدا .

وجعل الحافظ العراقي ألفاظ التجريح على خمس مراتب، المرتبة الأولى : وهي أسوأها، أن يقال : فلان كذاب، أو يكذب، أو فلان يضع الحديث، أو وضاع، أو وضع حديثاً ، أو دجال . و**المرتبة الثانية** : فلان متهم بالكذب، أو الوضع، وفلان ساقط، وفلان هالك، وفلان ذاهب، أو ذاهب الحديث ، وفلان متروك، أو متروك الحديث ، أو تركوه...قال العراقي : وكل من قيل فيه ذلك من هذه المراتب الثلاث لا يحتج به، ولا يستشهد به ،ولا يعتبر به.[275]

والمتأمل يلاحظ أن ألفاظ المرتبة الأولى من التجريح عند العراقي أقوى من بعض، فمثلاً : وضاع وكذاب ودجالٍ أقوى من وضع ويكذب . والظاهر أن دجالاً أقوى من وضاع، لتشبيهه بالدجال المدعي للألوهية، ثم وضاع لتخصيصه اصطلاحاً بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ثم كذاب[276].

فأصحاب المرتبة الأولى عند العراقي، حديثهم موضوع، وأصحاب المرتبة الثانية، حديثهم ضعيف جدا .

أما الحافظ ابن حجر : فقد قسم مراتب الجرح والتعديل إلى اثنتي عشرة مرتبة، ومن ألفاظ وعبارات المرتبة العاشرة عنده :«متروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط».

أما المرتبة الحادية عشرة ، فهي: من اتهم بالكذب .و**أما الثانية عشرة، فهي:** من أطلق عليه اسم الكذب ، والوضع.[277]

وهنا يُلاحظ : أن الحافظ ابن حجر – رحمه الله – قد عرّف «المتروك» بأنه : من جرح بقادح ولم يوثق، في حين أنه عرف «المتروك» – في أكثر من مرة – بأنه : ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب[278].وعرفه السيوطي بأنه :«الحديث الذي لا مخالفة فيه، و راويه متهم بالكذب».[279]

أما قوله في المرتبة الثانية عشرة : «من أطلق عليه اسم الكذب والوضع»، فهذه المرتبة الأخيرة عنده تشمل مرتبتين من مراتب الجرح، كما صرح الحافظ نفسه في شرح النخبة[280]، وكما صرح بذلك علماء آخرون.[281]؛ فقد جاء عن الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : «وللجرح مراتب وأسوأها : الوصف بما دل على المبالغة فيه ، وأصرح ذلك : التعبير بأفعل، كأكذب الناس»[282].

وبناء عليه: فإن أصحاب المرتبة الثانية عشرة حديثهم موضوع، وأصحاب المرتبة العاشرة والحادية عشرة حديثهم ضعيف جدا .

أما الحافظ السخاوي، فقد جعل المرتبة الأولى من وصف صاحبها بأسوأ التجريح، وهو الوصف بما دل على المبالغة في الكذب، والوضع، كأكذب الناس ، وكذا قولهم : إليه المنتهى في الوضع ، وهو ركن الكذب ونحو ذلك.[283]

أما المرتبة الثانية : فقد قال عنها : «ثم يليها كذاب، أو يضع الحديث ، أو يكذب، أو وضاع، كذا دجال، أو وضع حديثاً»، ثم قال السخاوي عن عبارة : «وضع حديثاً »: وهو أسهل الصيغ في هذه المرتبة [284]. ومن المرتبة الثانية أيضاً قولهم : «آفته فلان» أي في الوضع. قال ابن عرّاق : «إن قالوا : موضوع آفته فلان»؛ فهو كناية عن الوضع[285] .

وأما ألفاظ وعبارات المرتبة الثالثة عند الحافظ السخاوي فهي : «فلان يسرق الحديث، وفلان متهم بالكذب، أو بالوضع، أو ساقط، أو هالك ، أو ذاهب ، أو ذاهب الحديث ، أو متروك». قال السخاوي : «فلان يسرق الحديث فإنها – كما قال الذهبي– : أهون من وضعه واختلاقه في الإثم، إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجئ السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك

المحدث» . ثم قال الحافظ السخاوي : «أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته . قال الذهبي : وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب ، فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة»[286].

<u>وأما المرتبة الرابعة عنده، فمن ألفاظها</u> : «فلان رُدَّ حديثه ، أو ردوا حديثه ، أو مردود الحديث، وكذا فلان ضعيف جدا، أو واهٍ بمرة، وفلان لا يكتب حديثه ، أو لا تحل كتابة حديثه ، أو لا تحل الرواية عنه ، وفلان ليس بشيء ، أو لا يساوي فلساً ، أو لا يساوي شيئاً . ونحو ذلك[287] .

ثم بين السخاوي – رحمه الله – حكم هذه المراتب، فقال : « في المراتب الأربع الأولى : إنه لا يحتج بواحد من أهلها ، ولا يستشهد ، ولا يعتبر به.[288]

وبناء عليه، فإن أصحاب المرتبتين الأولى والثانية – عند السخاوي– حديثهم موضوع، وأصحاب المرتبتين الثالثة والرابعة، حديثهم ضعيف جدا .

<u>وفي هذا السياق هناك أمور ينبغي مراعاتها والتنبيه عليها</u> :

1– إذا وُصِفَ الراوي بالكذب، وكان ممن اشتهر بالعدالة، فإنه لا يراد به حقيقة الكذب، وذلك لأن الكذب ينافي العدالة، ولا ينافيها الضعف، فمثلا : عمرو بن عبيد، قال عنه ابن حبان: «يكذب في الحديث وهما لَا تعمدا»[289] والكذب وهما هو قوع الخطأ في الحديث على طريق السهو أو الغفلة ونحو ذلك وهو مما لا يخلو عنه إنسان مهما جل حفظه وانتباهه[290]. فالكذب الذي يقدح في الراوي ما كان عن عمد، ومن ثم فإن رمي الرجل الشهير بالعدالة بالكذب لا يوجب القدح فيه بل يوجب توقفا في قبوله حتى يبين سبب ضعفه وإن كان القدح بالكذب فيمن لم تعرف عدالته كان جرحا مبين السبب بأنه الكذب.[291]

2– مطلق وجود كذاب في السند لا يلزم منه أن يكون المتن مكذوبا؛ قال العراقي : « فَلاَ يلزمُ مِنْ وُجودِ كذّابٍ في السندِ أنْ يكونَ الحديثُ موضوعاً، إذ مطلقُ كذبِ الرَّاوِي لا يدلُّ عَلَى الوضعِ، إلا أنْ يعترفَ بوضعِ هَذَا الحديثِ بعينِهِ، أو ما يقومُ مقامَ اعترافِهِ عَلَى ما ستقفُ عَلَيْهِ»[292].

3- صنف علماء الحديث كتبا جمعت المتون الموضوعة، وقاموا بنقد هذه الأحاديث، والحكم عليها، وبينوا عللها وأوجه كذبها، مثل :«الموضوعات» لابن الجوزي، و«الموضوعات من الأحاديث المرفوعات» لأبي عبد الله الجوزقاني، و «المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب» لضياء الدين عمر بدر الموصلي، و«الموضوعات» للصغاني، و«مختصر الأباطيل والموضوعات» للذهبي، و«المنار المنيف» لابن القيم، واللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي، و «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لابن عراق، «تذكرة الموضوعات» للفتني، و«المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» للشيخ الملا على القاري، و«الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة» لمرعي بن يوسف بن الكرمى المقدسي، «الفوائد المجموعة» للشوكاني ، و «اللؤلؤ المرصوع فيما قيل لا أصل له، أو بأصله الموضوع» للشيخ محمد بن خليل القاوقجي...»، فينبغي علينا أن ننظر في هذه الكتب قبل أن نحكم على الحديث بالوضع، ومن خلال ذلك نستطيع أن نقف على أسباب حكم هؤلاء العلماء على هذه الأحاديث بالوضع .

4- هناك صيغٌ ومصطلحات اطلقها العلماء على الحديث الموضوع، مثل : «هذا الحديث لا أصل له، أو لا أصل له بهذا اللفظ، أو لا يعرف له أصل، ومعناه أنه لا إسناد له»[293] .

ومثل : قولهم : «لا يصح، ولا يثبت، أو ليس بثابت؛ قال التهانوي: «إذا قالوا في كتب الضعفاء أو الموضوعات هذا الحديث لا يصح ولا يثبت فمعناه أنه موضوع» [294].

ومثل قولهم : «لا أعرفه، أو لم أقف عليه، أو لا أعرف له أصلا، أو لم أجد له أصلا، أو لم أره بهذا اللفظ ، أو لا يعلم من أخرجه ولا إسناده ، ... »ونحو هذه العبارات إذا صدرت من أحد الحفاظ المعروفين، ولم يتعقبه أحد كفى للحكم على الحديث بالوضع، كما قال السيوطي: «قال الحافظ ابن حجر: إذا قال الحافظ المطلع الناقد في حديث : لم أعرفه اعتمد ذلك في نفيه».[295]

الفصل الثاني : «الدراسة التطبيقية للرواة الذين رماهم الحافظ أبو الفضل السليماني بوضع الحديث»

1- الزبير بن بكار:

قال الذهبي : «ثقة من أوعية العلم، **لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث**»[296].

أقوال النقاد فيه:

هو: الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ بن عَبد الله بْن مصعب بْن ثابت بْن عَبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي الزبيري، أبو عَبْد اللَّهِ بْن أَبي بكر المدني، قاضي مكة. روى عن: سفيان بن عيينة، وإسماعيل بن أبى أويس، وغيرهما. روى عنه: أَحْمَدُ بْنُ زَكَرِيَّا، وابن ماجة، وغيرهما[297].

قال ابن أبى حاتم: كتب عنه أبى بمكة، ورأيته ولم أكتب عنه[298]. وقال الدارقطنى: الزبير بن بكار ثقة[299]. وقال الخطيب البغدادي: وكان ثقة ثبتا عالما بالنسب عارفا بأخبار المتقدمين ومآثر الماضين، وله الكتاب المصنف في نسب قريش وأخبارها، وولى القضاء بمكة، وورد بغداد وحدث بها[300]. وقال أبو القاسم البغوي: كان ثبتا، عالما، ثقة[301]. وقال الذهبي في «الكاشف»: صدوق أخباري علامة[302]. وقال قال ابن حجر :قال أحمد بن على السليماني في كتاب "الضعفاء" له: كان منكر الحديث. قال الحافظ في تهذيب التهذيب: وهذا جرح مردود ولعله استنكر إكثاره عن "الضعفاء" مثل محمد بن الحسن بن زبالة، وعمر بن أبى بكر المؤملى، وعامر بن صالح الزبيرى، وغيرهم، فإن في "كتاب النسب" عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة. وذكر الخطيب روايته عن مالك، واعتمد على رواية منقطعة، ولم يلحق الزبير السماع من مالك فإنه مات والزبير صغير، فلعله رآه. وقد طالعت كتابه في "النسب" فلم أر له فيه رواية عن مالك إلا بواسطة، رأيت له روايات في كتاب "النسب" عن أقرانه، ومن أطرفها أنه أخرج في مناقب عثمان عن زهير بن حرب، عن قتيبة، عن الدراوردى حديثا

والدراوردى فى طبقة شيوخه[303]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[304]. وقال الذهبي : ثقة من أوعية العلم، لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث[305]. وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، أخطأ السليماني في تضعيفه، من صغار العاشرة[306]. وذكره السيوطي في «طبقات الحفاظ» وقال : قاض مكة، مَاتَ بِمَكَّة لَيْلَة الْأَحَد لتسْع بَقينَ من ذِي الْقعدَة سنة سِتّ وَخمسين وَمِائَتَيْنِ عَن أَربع وَثَمَانِينَ سنة[307].

وخلاصة حاله: أنه ثقة ثبت، متفق على توثيقه عند أئمة النقاد، وشذ الحافظ السليماني فرماه بالوضع، وهذا إن دل فإنما يدل على تشدده في الجرح، وقد تعقب السليمانيَّ كل من الحافظ الذهبي حيث قال : ««ثقة من أوعية العلم، لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث»[308]، وكذلك تعقبه ابن حجر: فقال في التهذيب : «وهذا جرح مردود ولعله استنكر إكثاره عن "الضعفاء»[309]، وقال في التقريب : «ثقة أخطأ السليماني في تضعيفه»[310].وقال سبط ابن العجمي : الزبير بن بكار ت الإِمَام صَاحب النّسَب قَاضِي مَكَّة ثِقَة من أوعية الْعلم لَا يلْتَفت إِلَى قَول أَحْمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي حَيْثُ ذكره فِي عداد من يضع الحَدِيث وَقَالَ مرّة مُنكر الحَدِيث انْتهى وَقد وَثَّقَهُ الدَّارَقُطْنِيّ وَوَثَّقَهُ الْخَطِيب فَقَالَ كَانَ ثِقَة ثبتا عَالما بِالنّسَبِ عَارِف بأخبار الْمُتَقَدِّمين ومآثر الماضين وَله الْكتاب المُصَنّف فِي نسب قُرَيْش واخبارها انْتهى وَلَوْلَا إِنِّي شرطت أَن أذكر كل من ذكر أَنه وضع أَو اتهمَ بِهِ لما ذكرته[311] .

<u>نموذج تطبيقي :</u>

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (13101/276/12) قال : حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ مُحَمَّدُ بْنُ حَنِيفَةَ الْوَاسِطِيُّ، ثنا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، ثنا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف، لضعف شيخ الطبراني هنا، وهو

مُحَمَّدُ بْنُ حَنِيفَةَ الْوَاسِطِيُّ ؛ قال الدار قطني : ليس بالقوي [312]، وبقية رجال السند ثقات .

لكن للحديث متابعات قاصرة، يرتقي بها إلى الصحيح لغيره منها :

ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب كم يجوز الخيار(64/3/ 2107) قال : حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: إِنَّ «المُتَبَايِعَيْنِ بِالخِيَارِ فِي بَيْعِهِمَا مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونُ البَيْعُ خِيَارًا» .

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (1531/1163/3) قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، به بنحوه.

2- محمد بن جرير الطبري:

قال الحافظ أبو الفضل السليماني : «كان يضع للروافض» [313].

أقوال النقاد فيه:

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري. روى عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وأحمد بن منيع البغوي، وخلق كثير نحوهم من أهل العراق، والشام، ومصر. وروى عنه الطبراني، وابن عدي، وأبو بكر الشافعي، في آخرين[314]. قال الخطيب البغدادي : استوطن الطبري بغداد، وأقام بها إلى حين وفاته، وكان أحد أئمة العلماء يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظًا لكتاب الله، عارفًا بالقراءات، بصيرًا بالمعاني، فقيهًا في أحكام القرآن، عالمًا بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم، وله الكتاب

المشهور «في تاريخ الأمم والملوك»، وكتاب في «التفسير»، لم يصنف أحد مثله، وكتاب سماه: «تهذيب الآثار»، لم أر سواه في معناه إلا أنه لم يتمه، وله في أصول الفقه، وفروعه كتب كثيرة، واختيار من أقاويل الفقهاء[315].وقال الخليلي : أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُذْكَرَ، جَامِعٌ فِي الْعُلُومِ، إِمَامٌ[316]. وقال ابن الجوزي : وَكَانَ قد جمع من العلوم ما رأس به أهل عصره، وَكَانَ حافظا للقرآن، بصيرا بالمعاني، عالما بالسنن، فقيها في الأحكام، عالما باختلاف العلماء، خبيرا بأيام الناس وأخبارهم، وتصانيفه كثيرة[317]. وقال الذهبي: الإمام الجليل المفسر، صاحب التصانيف الباهرة[318]. وقال أيضًا: الإمام، العلم، المجتهد، عالم العصر، صاحب التصانيف البديعة، ولد: سنة أربع وعشرين ومائتين، وطلب العلم بعد الأربعين ومائتين، وأكثر الترحال، ولقي نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر علمًا، وذكاء، وكثرة تصانيف، قَلَّ أن ترى العيون مثله، وكان من كبار أئمة الاجتهاد، كان ثقة، صادقًا، حافظا، رأسًا في التفسير، إمامًا في الفقه، والإجماع والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفا بالقراءات وباللغة، وغير ذلك، وكان ابن جرير من رجال الكمال، وشنع عليه بيسير تشيع، وما رأينا إلا الخير، وبعضهم ينقل عنه أنه كان يجيز مسح الرجلين في الوضوء، ولم نر ذلك في كتبه[319].وقال الذهبي – أيضا – : ثقة صادق فيه تشيع يسير، وموالاة لا تضر، **<u>أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ، فقال: كان يضع للروافض.</u>** كذا قال السليماني: وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما نَدَّعِي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير، فلعل السليماني أراد الآتي»[320]. وقال الحافظ ابن حجر: «ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلا الآتي لبررت، والسليماني حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل، والله أعلم، وإنما رُمِيَ بالتشيع؛ لأنه صَحَّحَ حديث غدير خم، وقد اغتر شيخ شيوخنا أبو حيان[321] بكلام السليمانى ...» مات في شهر شوال، سنة عشر وثلاثمائة

.[322]

وخلاصة حاله : أنه ثقة إمام من أئمة أهل السنة، وهو برئ من تهمة وضع الحديث للروافض، ولم يخالف في ذلك أحد من النقاد إلا ما كان من الحافظ السليماني حيث رماه بالوضع للروافض، ولعل الحافظ السليماني اختلط عليه الأمر ، كما أشار إلى ذلك الإمامان الذهبي وابن حجر، والله أعلم .

نموذج تطبيقي :

أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، تفسير سورة سبأ (2/460/ 3587) قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلِ بْنِ خَلَفٍ الْقَاضِي، ثنا **مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الْفَقِيهُ**، ثنا أَبُو كُرَيْبٍ، سَمِعْتُ أَبَا أُسَامَةَ وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا}[323] فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: طَلَبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً فَوَجَدْتُهُ قَائِمًا يُصَلِّي فَأَطَالَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ قَالَ: «أُوتِيتُ اللَّيْلَةَ خَمْسًا لَمْ يُؤْتَهَا نَبِيٌّ قَبْلِي؛ أُرْسِلْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ» ، قَالَ مُجَاهِدٌ: " الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ فَيُرْعَبُ الْعَدُوُّ، وَهُوَ عَلَى مَسِيرَةِ شَهْرٍ وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَقِيلَ لِي: سَلْ تُعْطَهْ فَاخْتَبَأْتُهَا شَفَاعَةً لِأُمَّتِي فَهِيَ نَائِلَةٌ مَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا».

وقال الحاكم : «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ إِنَّمَا أَخْرَجَا أَلْفَاظًا مِنَ الْحَدِيثِ مُتَفَرِّقَةً» . ووافقه الذهبي في التلخيص .

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: صحيح؛ لاستيفائه شروط الصحة.

3- زكريّا بن يحيى بن الحارث النيسابوري

قال الذهبي: ذكره أحمد بن السليماني في عداد من يضع الحديث[324]. وقال ابن عراق: ذكره السُّلَيْمَانِي فِي عداد من يضع الحَدِيث[325].

أقوال النقاد فيه:

هو زكريّا بن يحيى بن الحارث النيسابوري، أبو يحيى الْبَزَّازُ المزكي الفقيه، صاحب المصنفات. روى عن إسحاق بن راهوَيْه، والحَسَن بن عيسى بن ماسرجس، وأيّوب بن الحَسَن، وأقرانهم. وروى عنه إِسْمَاعِيل بْن أَحْمَد بْن الحسين الْقَزْوِينِيّ، وعبد الرحمن بن الحسين القاضي، والمشايخ[326]. قال الحاكم: شيخ أهل الرأي وعصره، وله مصنّفات كثيرة في الحديث، وكان من العُبّاد[327] . وقال الذهبي: الإمام المُزَكّيّ الفقيه، شيخ الحنفيّة بنيسابور [328]. وقال الذهبي في موضع آخر: شيخ الحنيفة، وصاحب التصانيف، وكان ذا عبادة وتقى[329]. وقال الصفدي: الإِمَام الْفَقِيه شيخ الْحَنَفِيَّة بنيسابور، وَشَيخ أهل الرَّأْي فِي عصره، لَهُ مصنفاتٌ كَثِيرَة فِي الحَدِيث، وَكَانَ من الْعُبَّاد[330]. وقال محيي الدين الحنفي القرشي: أحد مشائخ أَصْحَاب أبي حنيفَة في عصره، وَأحد الْعُبَّاد[331]. وقال رضا كحالة: فقيه، محدث، له تصانيف كثيرة في الحديث[332].

تُوفِي في ربيع الآخر سنة ثمانٍ وتسعين ومائتين[333].

وخلاصة حاله: أنه إمام، فقيه، محدث، مصنف، شيخ الحنفية بنيسابور، لم أقف على أحد تناوله بجرح إلا الحافظ السليماني حيث رماه بالوضع، ولم يوافقه أحد من النقاد، ولم يذكر على ذلك مستندا .

نموذج تطبيقي:

أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب البيوع(45/2) قال : حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَأَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَأَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْبَزَّازُ، قَالُوا: ثنا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا أَبُو دَاوُدَ، ثنا

شُعْبَةُ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ النَّهْدِيَّ، يُحَدِّثُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «تُرْفَعُ لِلرَّجُلِ صَحِيفَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَرَى أَنَّهُ نَاجٍ، فَمَا تَزَالُ مَظَالِمُ بَنِي آدَمَ تَتْبَعُهُ حَتَّى مَا تَبْقَى لَهُ حَسَنَةٌ، وَيُزَادُ عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ» قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ أَوْ قَالَ لَهُ عَاصِمٌ: عَمَّنْ يَا أَبَا عُثْمَانَ؟ قَالَ: عَنْ سَلْمَانَ وَسَعْدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَرَجُلَيْنِ آخَرَيْنَ لَمْ يَحْفَظْهُمَا قَالَ شُعْبَةُ: فَسَأَلْتُ عَاصِمًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَحَدَّثَنِيهِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ، وَأَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عُثْمَانَ يُحَدِّثُ بِهَذَا عَنْ سَلْمَانَ وَأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وقال الحاكم : «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» وَلَا أَعْرِفُ لِشُعْبَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ غِيَاثٍ حَدِيثًا مُسْنَدًا غَيْرَ هَذَا " وقال الذهبي في التلخيص : على شرط البخاري ومسلم.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : صحيح .

4- <u>محمد بن أحمد بن خَنْب</u>:

قال الذهبي: «قَالَ أَبُو كَامِلٍ البَصْرِيّ: سَمِعْتُ بَعْضَ مَشَايِخِي يَقُوْلُ: كُنَّا فِي مَجْلِس ابْنِ خَنْب، فَأَملَى فِي فَضَائِل عليّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – بَعْدَ أَنْ كَانَ أَمْلَى فَضَائِلَ الثَّلاَثَة، **<u>إِذْ قَامَ أَبُو الفَضْلِ السُّلَيْمَانِيُّ، وَصَاح: أَيُّهَا النَّاس، هَذَا دَجَّال فَلاَ تكتُبُوا، وَخَرَجَ مِنَ المَجْلِس</u>** لأَنَّه مَا سَمِعَ بفَضَائِل الثَّلاَثَة. قُلْتُ(الذهبي): هَذَا يَدُلُّ عَلَى زَعَارَّة السُّلَيمَانِي، وَغِلْظَتِهِ، الله يسَامحه»[334].

<u>أقوال النقاد فيه</u>:

هو : محمد بْن أَحْمَد بْن خَنْب، أَبُو بَكْر البغداديّ الدَّهْقان. نزيل بُخارى. سَمِعَ: يحيى بن أبي طالب، والحسن بن مُكْرَم، وابن أَبِي الدُّنيا، وغيرهم. رَوَى عَنْهُ: أَبُو أَحْمَد الحاكم، وإسماعيل بْن الْحُسَيْن الزّاهد، ومحمد بْن أَحْمَد الغُنْجار، وغيرهم[335]. ولد ببغداد في سنة ست وستين ومائتين، ودخل بخارى سنة سبع وثمانين ومائتين [336]. قال الذهبي : نزيل بُخارى ومُسْندُها[337]. وقال في

«السير» : الشَّيْخُ، العَالِمُ، المُحَدِّث، الصَّدُوْق، المُسْنِد،... وَكَانَ فَقِيْهاً شَافعِيَّ المَذْهَب، محدِّثاً فَهماً، لاَ بَأْسَ بِهِ. [338]. وقال أبو الفضل السليماني : دجال، فلا تكتبوا عنه، وتعقبه الذهبي بقوله : هَذَا يَدُلُّ عَلَى زَعَارَّة السُّلَيمَانِي، وَغِلْظَتِهِ، الله يسَامحه»[339]. مات ببخارى يوم السبت غرة رجب سنة خمسين وثلاث مائة[340].

وخلاصة حاله : أنه صدوق لا بأس به؛ أما اتهام السليماني له، فليس في محله، ولم يوافقه عليه أحد، ولقد تعقبه الإمام الذهبي، وذكر سبب رمي السليماني له بأنه دجال؛ وذلك حين أملى محمد بن أحمد بن خَنْب فِي فَضَائِل عليّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – بَعْدَ أَنْ كَانَ أَمْلَى فَضَائِلَ الثَّلاَثَة، إِذْ قَامَ أَبُو الفَضْلِ السُّلَيْمَانِيُّ، وَصَاح: أَيُّهَا النَّاس، هَذَا دَجَّال فَلاَ تكتُبُوا، وَخَرَجَ مِنَ المَجْلِس لأَنَّه مَا سَمِعَ بفَضَائِل الثَّلاَثَة.

<u>نموذج تطبيقي :</u>

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة، باب ما جاء في تحرز النبي صلى الله عليه وسلم بما علمه جبريل عليه السلام (95/7) قال : أَخْبَرَنَا أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ الزَّوْزَنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا **<u>أبو بكر مُحَمَّدُ بْنُ خَنْبٍ</u>**، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الرِّيَاحِيِّ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ. إِنَّ كَائِدًا مِنَ الْجِنِّ يَكِيدُنِي، قَالَ: قُلْ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ اللَّاتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ مِنْ شَرِّ مَا ذَرَأَ فِي الْأَرْضِ، وَمَنْ شَرِّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَنْ شَرِّ مَا يَعْرُجُ فِي السَّمَاءِ، وَمَنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنْهَا، وَمَنْ شَرِّ كُلِّ طَارِقٍ إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنُ» ، قَالَ: فَفَعَلْتُ فَأَذْهَبَهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنِّي.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : حسن، فيه محمد بْن أَحْمَد بْن خَنْب – صاحب الترجمة – ويَحْيَى بنُ أَبِي طَالِبٍ[341] ، وهما صدوقان، وبقية رجال السند ثقات .

<u>5– عبد الرحمن بن قريش الهروي</u>

قال الذهبي: اتهمه السليماني بوضع الحديث[342]. وقال ابن عراق: اتهمه السُّلَيْمَانِي بِوَضْع الحَدِيث[343]. وقال سبط ابن العجمي: اتهمه السُّلَيْمَانِي بِوَضْع الحَدِيث[344].

أقوال النقاد فيه:

هو : عبد الرحمن بن قريش بن فهير بن خزيمة، أَبُو نُعَيْمٍ الهروي الجلّاب، سكن بغداد. روى عن إِدْرِيس بْنِ مُوسَى الْهَرَوِيِّ، ومُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِئِ، وبشر بن الوليد، وغيرهم. وروى عنه بُكَيْرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ الْحَدَّادُ، وابن حبان، وابن قانع، وأبو بكر الخلال الحنبلي، وجماعة. قال الخطيب: في حديثه غرائب وأفراد، ولم أسمع فيه إلا خيرًا[345].

وقال الدارقطني: متأخر، له أحاديث غرائب[346]. وقال الذهبي: حدَّث ببغداد ودمشق، وله غرائب[347]. توفي سنة ثلاث وثلاثمائة[348].

وخلاصة حاله : أنه صدوق حسن الحديث؛ فهذا الراوي لم يتهمه أحد بوضع الحديث غير السليماني، ولعل ذلك من أجل روايته للغرائب، وهذا لا يوجب اتهام الراوي ، فقد بالغ السليماني – رحمه الله – في ذلك، ولم يتابعه على قوله هذا أحد من أئمة النقاد، بل قال الخطيب : لم أسمع فيه إلا خيرا، وقد صحح ابن حبان حديثه – كما سيأتي في النموذج التطبيقي ، فهو– على أسوأ الأحوال – صدوق حسن الحديث، والله تعالى أعلم.

نموذج تطبيقي :

أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الطهارة، باب نواقض الوضوء (3/400/ 1116) قال : أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ **عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ قُرَيْشٍ،** قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَرْوَانَ، عَنْ بُسْرَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : حسن؛ فيه عبد الرحمن بن قريش– صاحب الترجمة– صدوق ، و عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ[349] ، صدوق أيضا . وبقية

رجاله ثقات .

6- أبو عاتكة البصري :

قال الذهبي: وذكره السليماني فيمن عرف بوضع الحديث[350]. وقال ابن حجر: ضعيف، وبالغ السليماني فيه[351]. وقال ابن عراق: عده أَحْمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي فِيمَن عرف بِوَضْع الحَدِيث[352].

أقوال النقاد فيه:

هو: أبو عاتكة البصري، أو الكوفي اسمه طريف بن سلمان، ويُقَال: سلمان بن طريف. روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه. روى عنه الحسن بن عطية، وغسان بن عبيد، وحماد بن خالد الخياط، وجماعة[353].

قال البخاري: منكر الحديث[354]. قال أبو حاتم: ذاهب الحديث، ضعيف الحديث[355].وَقَالَ النَّسَائِيّ: لَيْسَ بِثِقَة[356]. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: ضَعِيف[357]. وقال الترمذي: يُضَعَّف[358]. وقال ابن حبان: طريف بْن سُلَيْمَان أَبُو عَاتِكَة شيخ من أهل الْعرَاق يَرْوِي عَن أَنَس بْن مَالِك إِن كَانَ رَآهُ روى عَنْهُ الْحَسَن بْن عَطِيَّة والكوفيون مُنكر الْحَدِيث جدًّا يروي عَن أنس مَالا يشبه حَدِيثه وَرُبمَا روى عَنْهُ مَا لَيْسَ من حَدِيثه[359]. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه، عَن أَنَس لا يتابعه عليه أحد من الثقات[360]. وقال أبو القاسم الكعبي: ضعيف الحديث[361]. وقال الذهبي: مختلف في اسمه، مجمع على ضعفه[362]. وقال أيضًا: ضعفوه[363]. وقال ابن عبد الهادي: ضعيفٌ[364].وقال عبد الحق الدهلوي: ضعفوه[365].وقال ابن حجر: ضعيف، وبالغ السليماني فيه[366].

وخلاصة حاله : أنه ضعيف، كما عليه أغلب أئمة الجرح والتعديل، ومثله لم يصل إلى مرتبة الوضع ، لكن الحافظ السليماني بالغ فيه، ورماه بوضع الحديث، خلافا لكافة أئمة النقاد.

نموذج تطبيقي :

أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الصوم، باب ما جاء في الكحل للصائم (3/96/ 726) قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَطِيَّةَ

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاتِكَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: اشْتَكَتْ عَيْنِي، أَفَأَكْتَحِلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قال الترمذي : «حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالقَوِيِّ، وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا البَابِ شَيْءٌ، وَأَبُو عَاتِكَةَ يُضَعَّفُ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف، لضعف أبي عاتكة البصري ، وهو صاحب الترجمة .

7- عذال بن محمد:

قال الذهبي: ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث، وقال: روى عن محمد بن حجادة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «الحجامة تزيد في العقل والحفظ»[367]. وقال ابن عراق الكناني: ذكره أَحْمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي فِيمَن يضع الحَدِيث[368].

أقوال النقاد فيه:

روى عن محمد بن حجادة، روى عنه: زِيَاد بن يحيى أَبُو الْخطاب الحساني، الْبَصْرِيّ. قال الحاكم: مجهول لا أعرفه بعدالة، ولا جرح[369]. وقال ابن الجوزي: عذال في مقام المجهولين[370].قال الذهبي: لا يدرى من هو[371].وقال في موضع آخر: لا يعرف، وخبره منكر في الحجامة[372]. وقال ابن ناصر الدين: ذُكِرَ فِيمَن يضع الحَدِيث[373].

وخلاصة حاله : أنه مجهول ، ولم يُرْمَى بالوضع إلا من قِبَلِ الحافظ السليماني .

نموذج تطبيقي:

أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب الطب (7479/234/4) قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الزَّاهِدُ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ الرَّازِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفِرْيَابِيُّ، وَزَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى السَّاجِيُّ، قَالُوا: ثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ يَحْيَى الْحَسَّانِيُّ، ثَنَا **عذالُ بْنُ مُحَمَّدٍ**، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ نَافِعٌ: قَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ: أَبْغِنِي حَجَّامًا لَا يَكُونُ غُلَامًا صَغِيرًا وَلَا شَيْخًا كَبِيرًا فَإِنَّ الدَّمَ قَدْ تَبَيَّغَ بِي وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الْحِجَامَةُ تَزِيدُ فِي الْعَقْلِ وَتَزِيدُ فِي الْحِفْظِ فَعَلَى اسْمِ اللَّهِ يَوْمَ الْخَمِيسِ لَا تَحْتَجِمُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَا يَوْمَ السَّبْتِ وَلَا يَوْمَ الْأَحَدِ وَاحْتَجِمُوا يَوْمَ الِاثْنَيْنِ وَالثُّلَاثَاءِ وَمَا نَزَلَ جُذَامٌ وَلَا بَرَصٌ إِلَّا فِي لَيْلَةِ الْأَرْبِعَاءِ» قال الحاكم : رُوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ إِلَّا غَزَالَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَإِنَّهُ مَجْهُولٌ لَا أَعْرِفُهُ بِعَدَالَةٍ وَلَا جَرْحٍ. وَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ قَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ مُسْنَدٍ وَلَا مُتَّصِلٍ " وقال الذهبي في التخليص :عذال بن محمد مجهول.

وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (1463/874/2) من طريق : أبي الخطاب زياد بن يحيى قال نا عذال بن محمد، به بنحوه .

وقال ابن الجوزي: هذا الحديث لا يصح، قال الدارقطني: تفرد به زياد بن يحيى.

قلت: زياد وعذال في مقام المجهولين.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد :ضعيف، لحال عذال بن محمد، مجهول، أما زياد بن يحيى، فليس مجهولا كما قال ابن الجوزي، بل هو ثقة حافظ [374].

8- أبو سعد السَّاعِدِيُّ:

قال الذهبي: وقد ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث[375]. وقال ابن عراق: أَبُو سعد السَّاعِدِيّ مَجْهُول، ذكره السُّلَيْمَانِي فِيمَن يضع الحَدِيث[376].

أقوال النقاد فيه:

هو : أبو سعد الساعدي. روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه. وروى عنه رَوَّادُ بْنُ الْجَرَّاح العسقلاني. قال أبو حاتم: مجهول لم يرو عنه غير رواد[377].وقال أبو زرعة: مجهول[378]. وقال في موضع آخر: لا أعرف اسمه[379].وقال ابن حبان: شيخ يروي عَن أنس ابْن مَالك الْمَنَاكِير الَّتِي لَا يُشَارِكهُ فِيهَا أحد لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال[380]. وقال الدارقطني: مجهول يترك حديثه[381].وقال الذهبي: ليس بعمدة[382]. وقال المزي: أحد المجاهيل[383]. وقال الذهبي[384]، وابن حجر[385]، والخزرجي[386]: مجهول. وقال الحوت البيروتي: مَجْهُول وَلَيْسَ بعمدة[387].

وخلاصة حاله :أنه مجهول ؛ تبعا لأقوال الأكثرين من النقاد، أما رميه بالوضع فقد انفرد به الحافظ السليماني، ولم يتابعه عليه أحد.

نموذج تطبيقي:

أخرجه ابن ماجه في سننه، كِتَابُ: الْأَدَبِ، بَابُ: اللَّعِبِ بِالْحَمَامِ (3767/1239/2) قال : حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ الْعَسْقَلَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوَّادُ بْنُ الْجَرَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا **أَبُو سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ**، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَتْبَعُ حَمَامًا فَقَالَ: «شَيْطَانٌ يَتْبَعُ شَيْطَانًا».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف؛ لحال أبي سعد الساعدي – صاحب الترجمة – مجهول، وفيه – أيضا – رواد بن الجراح، ضعيف، على الراجح من حاله[388].

9- موسى الأبني:

قال الذهبي: ذكره السليمانيُّ هكذا فيمن يَضَعُ الحديث[389].

وقال ابن عراق: ذكره السُّلَيْمَانِي هَكَذَا فِيمَن يضع الحَدِيث[390].

أقوال النقاد فيه:

لم أقف على ترجمته عند غير الذهبي في «الميزان»[391] ونقل كلام الذهبي: سبط بن العجمي [392] وابن عراق[393]. ولم أقف مثال تطبيقي لهذا الراوي، فيما اطلعت عليه من مصادر.

10- عمرو بن شمر الجعفي:

قال الحافظ السليماني: كان عمرو يضع على الروافض[394].

أقوال النقاد فيه:

هو عمرو بن شمر الجعفي الشيعي، أبو عبد الله الكوفي. روى عن جعفر بن محمد، وجابر الجعفي، والأعمش، وعِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، وغيرهم. وروى عنه خلاد بن يزيد الجعفي، وأحمد بن يونس، وأَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ الْجَمَّالُ، وغيرهم[395].

قال ابن معين: ليس بشيء[396]، وقال أيضًا: لا يكتب حديثه[397]. وقال ابن سعد: كان قاصًّا، وكانت عنده أحاديث وكان ضعيفًا جدًّا، متروك الحديث[398].وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث جدًّا، ضعيف الحديث، لا يشتغل به، تركوه، لم يزد على هذا شيئًا[399]. وقال أبو زرعة الرازي: ضعيف الحديث[400]. وقال البخاري: منكر الحديث[401].وقال الجوزجاني: زائغ كذاب[402].وقال النسائي[403]، والدارقطني[404]: متروك الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يُكْتَب حديثه[405].

وقال الخطيب: مَتْرُوك[406].وذكره العقيلي[407]، والدولابي، وابن الجارود، وابن شاهين في الضعفاء[408].وقال ابن عدي: عَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ[409]. وقال الحاكم أبو عبد الله: كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشات عن جابر غيره، فَوَجَبَ أَن يكون الْحمل فِيهَا عَلَيْه[410].وَقَالَ عَمْرو بن عَليّ: واهي الحَدِيث، حَدَّث بِأَحَادِيث مُنكرَة[411].وقال ابن حبان: رافضي يشتم الصحابة، ويروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب[412]. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوى عندهم[413]. وقال أبو نعيم: يروى عن جابر الجعفي الموضوعات المناكير[414]. وقال البيهقي: عَمْرُو بْنُ شَمِرٍ وَجَابِرٌ الْجُعْفِيُّ لَا يُحْتَجُّ بِهِمَا[415]. وقال في موضع آخر: ضعيف[416].وقال ابن القطان الفاسي: هُوَ أحد الهالكين[417]. وقال ابن الملقن: ضَعِيف جدًّا[418]. وقال ابن حجر[419]،

والسيوطي[420]: متروك. تُوفِي سنة سبع وخمسين ومائة[421].

وخلاصة حاله : أنه متروك، تبعا للأكثرين، وجمعا بين أقوال النقاد فيه، ورماه بعضهم بالوضع وهم الجوزجاني، والحاكم، وابن حبان، وتبعهم في ذلك أبو الفضل السليماني.

نموذج تطبيقي :

أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب العيدين (1737/390/2) قال : ثنا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ السَّمَّاكِ ، ثنا أَبُو قِلَابَةَ ، ثنا نَائِلُ بْنُ نَجِيحٍ ، عَنْ **عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ** ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ مِنْ غَدَاةِ عَرَفَةَ يُقْبِلُ عَلَى أَصْحَابِهِ فَيَقُولُ: «عَلَى مَكَانِكُمْ» ، وَيَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ» ، فَيُكَبِّرُ مِنْ غَدَاةِ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف جدا؛ فيه عمرو بن شمر، متروك، وهو صاحب الترجمة، وفيه أيضا جابر بن يزيد بن الحارث الجُعْفيُّ، وهو ضعيف على الراجح من حاله[422].

11- عمران بن عبد الرحيم الباهلي:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر، هو الذي وضع حديث أبي حنيفة، عن مالك[423]. وَقَالَ الذهبي في موضع آخر: قال السُّليماني: يُقَالُ: إِنَّهُ وضع حديثًا[424]. وقال ابن عراق: اتهمه السُّلَيْمَانِي وَأَبُو الشَّيْخ[425].

أقوال النقاد فيه:

هو عِمران بن عبد الرحيم بن عبد الملك بن أبي الورد، أَبُو سَعِيد الباهلي الأصبهاني. روى عن قرة بن حبيب، ومسلم بن إبراهيم، وبَكْر بن بكار، وعبد الله بن رجاء، وقُرّة بن حبيب، وقطبة بن العلاء، وَالحُسَيْن بن حفص، وعُثْمَانَ بْنِ الْهَيْثَمِ، وجماعة من الكبار. وَروى عَنْهُ: يوسف بن محمد المؤذن، وأحمد بن

عَليّ بن الجارود، وَأَحْمَد بن إِبْرَاهِيم شيخ لأبي نُعَيْم، وإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زَيْدٍ، وآخرون[426]. قال الخطيب: كَانَ ثِقَةً[427]. وقال أبو نعيم الأصبهاني: كَثِيرُ الْحَدِيثِ[428]. وقَالَ أَبُو الشَّيْخ: كان يُرْمَى بالرفض، كثير الحديث، حَدَّثَ بعجائب، ورُمي بالرَّفض، تُوُفِّي في ذي الحجة، سنة إحدى وثمانين ومئتين[429].

وخلاصة حاله : أنه متروك، متهم، ورُمي بالرَّفض.

نموذج تطبيقي:

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (287/4) قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُوسُفَ، ثَنَا **عِمْرَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ**، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَفْصٍ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: «نَخْلُ الْجَنَّةِ كَرْبُهَا ذَهَبٌ أَحْمَرُ، وَجُذُوعُهَا زُمُرُّدٌ أَخْضَرُ، وَسَعَفُهَا كِسْوَةٌ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، مِنْهَا مُقَطَّعَاتُهُمْ وَحُلَلُهُمْ، وَثَمَرُهَا أَمْثَالُ الْقِلَالِ وَالدِّلَاءِ، أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَأَلْيَنُ مِنَ الزُّبْدِ، لَيْسَ لَهُ عَجْمٌ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف جدا، فيه عمران بن عبد الرحيم، متروك، متهم، ورمي بالرفض.

12- حفص بن سلم السمرقندي الفزاري:

قال الذهبي: قال السليمانيُّ: حفص بن سلم الفزاري- صاحب كتاب «العالم والمتعلم»[430] - في عداد من يضع الحديث[431]. وقال ابن عراق: قَالَ السُّلَيْمَانِي: هُوَ فِي عداد من يضع الحَدِيث[432].

أقوال النقاد فيه:

هو حفص بن سلم، الفزاري، أبو مقاتل السمرقندي. روى عن هشام بن عروة، وأيوب، وعبيد الله بن عمر، ومسعر، وغيرهم، وتفقه على الإمام أبي حنيفة. وروى عنه عليّ بْن سَلَمَةَ اللَّبَقيّ، وعتيق بن محمد، وأيوب بن الحسن النيسابوريون. وتفقه عليه جماعة منهم: مُحَمَّد بن مقاتل الرازي قاضي الري، ونصير بن يَحْيَى البلخي[433]. قال ابن حبان: «كَانَ صَاحب تقشف وَعبادَة، وَلكنه يَأْتِي بالأشياء الْمُنكرَة الَّتِي يعلم من كتب الْحَدِيث أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا أصل يرجع

إِلَيْهِ، سُئِلَ بن الْمُبَارك عَنْهُ فَقَالَ: خُذُوا عَن أَبِي مقَاتل عِبَادَته وحسبكم، وَكَانَ قُتَيْبَة بْن سَعِيد يحمل عَلَيْهِ شَدِيدًا، ويضعفه بِمرَّة، وَقَالَ: كَانَ لَا يدْرِي مَا يحدث بِهِ، وَكَانَ عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مهْدي يكذبهُ، قَالَ نصر بْن الْحَاجِب الْمروزِي ذكرت أَبَا مقَاتل لعَبْد الرَّحْمَنِ بْن مهْدي فَقَالَ: وَالله لَا تحل الرِّوَايَة عَنْهُ»[434]. وقال الحاكم: حَدَّثَ بِأَحَادِيث مَوْضُوعَة، كَذَّبَهُ وَكِيعُ بنُ الْجراح بِالْكُوفَةِ[435].وذكره في «تاريخ نيسابور»، وقال: يروي المناكير. وقال ابن عدي: لَيْسَ هُوَ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى رِوَايَاتِهِ[436].وقال الجوزجاني: حُدِّثْتُ أن أبا مقاتل كان ينشئ للكلام الحسن إسنادًا[437]. وقال أبو نعيم: حدث بالمناكير، تركه وكيع وكَذَّبَهُ[438].وقال ابن القيسراني: أَبُو مُقَاتِلٍ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ[439]. وقال أبو يعلى الخليلي: مشهور بالصدق، والعلم، غير مخرج في «الصحيح»، وكان ممن يفتي في أيامه، وله في العلم والفقه محل، يعنى بجمع حديثه[440].وقال الذهبي: واه بمرة[441]. وقال في موضع آخر: أحد المتروكين[442]. وقال في موضع ثالث: متهمٌ واهٍ[443].وقال الذهبي: وَهَّاه قتيبة شديدًا، وكَذَّبَهُ ابنُ مهدي[444].وقال ابن عراق: كذبه وَكِيع وَعبد الرَّحْمَن بن مهْدي[445].وقال ابن رجب الحنبلي: هو من العُبَّاد، يروى عن الكوفيين، كأبي حنيفة، ومسعر، والثوري، عن البصريين كأيوب، والتيمي، وعن الحجازيين كهشام بن عروة، وعبيد الله بن عمر، وسهيل[446].وقال ابن حجر: وَهَّاهُ الدارقطني[447]. وقال أيضًا: مقبول[448]. مات سنة ثمان ومائتين[449].

وخلاصة حاله : أنه متروك، متهم بالوضع، كما هو عليه عامة النقاد، وقد شذّ الخليلي فقال: "مشهور بالصدق غير مخرج في الصحيح؛ فالرجل متروك الرواية رغم أنه من أهل العبادة والإكثار من النوافل، لكن من هؤلاء – كما قال العلماء– من يكونوا من أهل الغفلة، وذلك لانشغالهم بنوافل العبادات، والإكثار منها، وغفلتهم عن طلب العلم والاشتغال به. روى مسلم في مقدمة صحيحه، باب الكشف عن معايب رواة الحديث (17/1) قال : وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَفَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «لَمْ نَرَ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ» قَالَ ابْنُ أَبِي عَتَّابٍ: فَلَقِيتُ أَنَا

مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ: عَنْ أَبِيهِ، «لَمْ تَرَ أَهْلَ الْخَيْرِ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ». قَالَ مُسْلِمٌ: " يَقُولُ: يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى لِسَانِهِمْ، وَلَا يَتَعَمَّدُونَ الْكَذِبَ ".

وما يدل على أن حفص بن سلم من أهل الغفلة، ما ذكره الترمذي في العلل الصغير (ص739) قال : «وَالْقَوْم كَانُوا أَصْحَاب حفظ فَرب رجل وَإِن كَانَ صَالحا لَا يُقيم الشَّهَادَة وَلَا يحفظها فَكل من كَانَ مُتَّهمًا فِي الحَدِيث بِالْكَذِبِ أَو كَانَ مغفلا يخطئ الْكثير فَالَّذِي اخْتَارَهُ أَكثر أهل الحَدِيث من الْأَئِمَّة أَن لَا يشْتَغل بالرواية عَنهُ أَلا ترى أَن عبد الله بن الْمُبَارك حدث عَن قوم من أهل الْعلم فَلَمَّا تبين لَهُ أَمرهم ترك الرِّوَايَة عَنْهُم أَخْبرنِي مُوسَى بن حزَام قَالَ سَمِعت صَالح بن عبد الله يَقُول كُنَّا عِنْد أبي مقَاتل السَّمرقَنْدِي فَجعل يروي عَن عون بن أبي شَدَّاد الْأَحَادِيث الطوَال الَّذِي كَانَ يروي فِي وَصِيَّة لُقْمَان وَقتل سعيد بن جُبَير وَمَا أشبه هَذِه الْأَحَادِيث فَقَالَ لَهُ بن أخي أبي مقَاتل يَا عَم لَا تقل حَدثنَا عون فَإِنَّك لم تسمع هَذِه الْأَشْيَاء قَالَ يَا بني هُوَ كَلَام حسن».

<u>نموذج تطبيقي:</u>

أخرجه ابن عدي في الكامل (393/2) قال حدثنا مكي بن عبدان ثنا محمد بن عقيل بن خويلد ثنا أبو صالح خلف بن يحيى قاضي الري ثنا **<u>أبو مقاتل</u>** عن عبد العزيز بن أبي رواد عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قبل بين عيني أمه كان له سترا من النار قال بن عدي: وهذا منكر إسنادا ومتنا وعبد العزيز بن أبي رواد عن طاووس ليس بمستقيم وأبو مقاتل هذا له أحاديث كثيرة ويقع في أحاديثه مثل ما ذكرته أو أعظم منه وليس هو ممن يعتمد على رواياته.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف جدا؛ فيه حفص بن سلم ، متروك متهم بالوضع.

13- عمرو بن حميد الدينوري:

قال الذهبي: وقد ذكره السليماني في عداد من يضع الحديث[450].

وقال ابن عراق: ذكره السُّلَيْمَانِي فِي عداد من يضع الحَدِيث[451].

أقوال النقاد فيه:

هو عمرو بن حميد، قاضي الدَّيْنَورِ. روى عن الليث بن سعد. وروى عنه مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زِيَادٍ الرَّازِيُّ، وإِبْرَاهِيم بْن سهل المدائني الكاتب، ومُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَبُنْدَارُ بْنُ عَبْدَكٍ، وغيرهم. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «روى عَنهُ أهل بَلَده صَدُوق فِي الرِّوَايَة وَفِي الْقلب مِنْهُ شَيْء لروايته عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَن بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ انْتِظَارُ الْفَرَجِ بِالصَّبْرِ عِبَادَةٌ هَذَا الَّذِي وَهِمَ فِيهِ يَجِبُ أَنْ يَتَنَكَّبَ مَا أَخطَأ فِيهِ وَيْحتج بِغَيْرِه»[452]. قال الذهبي: هالك، أتى بخبر موضوع، اتهم به[453]. وقال في موضع آخر: هالك وخبره موضوع[454].

وخلاصة حاله: أنه متهم بالوضع؛ وذلك لتفرده عن الليث بخبر « انْتِظَارُ الْفَرَجِ بِالصَّبْرِ عِبَادَةٌ» ولعل الحافظ السليماني قد رماه بالوضع من أجل روايته هذا الخبر، قال الذهبي: هالك، أتى بخبر موضوع، اتهم به.

نموذج تطبيقي:

أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب»، باب: انتظار الفرج بالصبر عبادة (46/62/1) عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَاجِّ، أخبرنا الْفَضْلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيُّ الْمَقْدِسِيُّ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زِيَادٍ الرَّازِيُّ، حدثنا **عَمْرُو بْنُ حُمَيْدٍ الْقَاضِي**، حدثنا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رضي الله عنهما مرفوعًا: «انْتِظَارُ الْفَرَجِ بِالصَّبْرِ عِبَادَةٌ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف جدًّا؛ فيه عمرو بن حميد – صاحب الترجمة– متهم بالوضع، ومحمد بن إبراهيم بن زياد الطيالسي[455]، متروك.

14- عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي:

قال الذهبي: قال أحمد السليماني: «كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الإسناد»، وهذا ضَرْبٌ من الوضع[456]. وقال سبط ابن العجمي: قَالَ أَحْمد السُّلَيْمَانِي: «كَانَ يضع هَذَا الْإِسْنَاد على هَذَا الْمَتْن، وَهَذَا الْمَتْن على هَذَا الْإِسْنَاد»، انْتهى، وَهَذَا ضرب من الْوَضع[457].

<u>أقوال النقاد فيه</u>:

هو عبد اللَّه بن مُحَمَّد بن يعقوب بن الحارث بن الخليل الحارثي، أبو مُحَمَّد الكلاباذي الفقيه البخاري ويعرف بعبد اللَّه الأستاذ، صاحب تصانيف. روى عن عُبَيْد الله بْن واصل بْن عَبْد الشَّكُور، ومحمد بن علي الصائغ، وعبد الصمد بن الفضل البلخي، وأبو عبد الله بن منده، وغيرهم. وروى عنه أبو أحمد ابن عدي، وأَحْمَد بْن مُحَمَّد البخاري الحازمي، وأَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن الحسين الكلاباذي، وأبو عبد الله بن منده، وآخرون[458]. قال الذهبي: كان محدثًا جوّالًا، رأسًا في الفقه، صَنَّفَ التصانيف[459]. وقال أيضًا: شيخ الحنفيّة بما وراء النَّهر، كَانَ كبير الشّأن كثير الحديث، إمامًا فِي الفقه، صَنَّفَ كتاب «الكشف عن وهم الطبقة الظلمة أَبَا حنيفة»، وقد جمع «مُسْنَد أبي حنيفة»، ولكن فيه أوابد ما تفوه بها الإمام، راجت على أبي محمد[460].

وقال في موضع آخر: الشيخ، الإمام، الفقيه، العلامة، المحدث، عالم ما وراء النهر، وكان شيخ المذهب الحنفي بما وراء النهر[461].وقال اللكنوي: كان شيخًا مكثرًا من الحديث غير أنه كان ضعيف الرواية غير موثوق به فيما ينقله من الرواية[462]. وقال أبو زرعة: ضعيف[463]. وقال الحاكم: هو صاحب عجائب وأفراد عن الثقات سكتوا عنه. وقال الخطيب: صاحب عجائب ومناكير وغرائب، وليس بِموضع الحجة[464]. وقال الخليلى: يعرف بالأستاذ، له معرفة بهذا الشأن، وهو لين ضَعَّفُوه، حدثنا عنه الملاحمي، وأحمد بن محمد البصير بعجائب، كان يدلس[465].وقَالَ السمعاني: كَانَ غير ثِقَة، وَله مَنَاكِير. وقال البيهقي: أما حديث عبد الله بن محمد بن يعقوب فإنه كذاب، لا يحتج به، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: سمعت أبا أحمد الحافظ يقول: كان عبد الله الأستاذ

ينسج الحديث[466]. وقال البيهقي أيضًا: رأيت في حديثه عن الثقات من الأحاديث الموضوعة ما يطول بذكره الكتاب وليس يخفى حاله على أهل الصنعة قال: وأرى جماعة من المتروكين يلتجئون في هذه المناكير والموضوعات إلى الحسن بن سهل البصري[467].وقال ابن الجوزي: قال أبو سعيد الرواس: يتهم بوضع الحديث. وقال محيي الدين الحنفي بقوله: «عبد الله بن مُحَمَّد أكبر وَأجل من ابْن الْجَوْزِيّ وَمن أبي سعيد الرواس»[468]. توفي سنة أربعين وثلاث مائة[469].

وخلاصة حاله : أنه متهم بالوضع، فقد اتهمه غير واحد من النقاد، مثل البيهقي وابن الجوزي نقلا عن أبي سعيد الرواس، وقال أبو أحمد الحافظ ينسج الحديث، وقد وافقهم الحافظ السليماني القول، وله عجائب وأفراد ومناكير كما قال الخطيب والحاكم، ويبدو أن من اتهمه بالوضع اتهمه لشدة خطأه فقد كان يضع هَذَا الْإِسْنَاد على هَذَا الْمَتْن، وَهَذَا الْمَتْن على هَذَا الْإِسْنَاد، أما من أثنى عليه خيرا فإنما أثنى عليه لبراعته في الفقه؛ فقد كان شيخ الحنفيّة بما وراء النَّهر، كَانَ كبير الشّأن ، إمامًا فِي الفقه.

<u>نموذج تطبيقي</u> :

أخرجه البيهقي في «الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه» (480/2/ 1964) قال : أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنِي أَخُونَا أَبُو نَصْرٍ الْبُخَارِيُّ بِنَيْسَابُورَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَهْلٍ الْبَصْرِيِّ، عَنْ قَطَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم –: "مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ" . قال البيهقي : وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ فَإِنَّهُ كَذَّاب، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : ضعيف جدا، فيه عبد الله بن محمد بن يعقوب – صاحب الترجمة – متهم بالوضع .

15- محمد بن نمير الفاريابي:

قال الذهبي: عَدَّهُ السليمانيُّ فيمن يَضَعُ الحديث[470].

أقوال النقاد فيه:

محمد بن نمير الفاريابي.

قال الذهبي: لا أعرفه[471].

قلت : (الباحث) : لم أقف على ترجمته عند غير الذهبي في «الميزان» وأقر كلامَ الذهبي ولم يزيدوا عليه، كل من ابن عراق[472] وسبط ابن العجمي[473]، وابن حجر [474].

ولعل ذلك تصحيف من «محمد بن تميم السعدي الفاريابي» شيخ محمد بن كرام. قال أبو نعيم : كَذَّاب وَضاع [475].وقال ابن حبان : يضع الحَدِيث تعلق مُحَمَّد بن كرام بِرجلِهِ وتشبث بالجويباري فِي كِتَابه فَأَكْثرُوا رِوَايَته عَنْهُمَا وجميعا كَانَا ضعيفين فِي الحَدِيث لَيْسَ عِنْد أَصْحَابنَا عَنْهُمَا شَيْء إِنَّمَا ذكرناهما لِئَلَّا يتَوَهَّم أَحْدَاث أَصْحَابنَا أَن شُيُوخنَا تركوهم للإرجاء فَقَط وَإِنَّمَا كَانَ السَّبَب فِي تَركهم إِيَّاهُمَا أَنَّهُمَا كَانَا يضعان الحَدِيث على رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وضعا[476]. وقال الحاكم : كذاب خبيث [477].وقال ابن حجر : وقال سهل بن شاذويه البخاري : رأيت ببخارى ثلاثة من الكذابين الذي يكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم : محمد بن تميم ، وَالحسن بن سهل ، وآخر، وقال النقاش : وضع غير حديث[478].

وخلاصة حاله : أنه كذاب ، وبناء عليه فإن كان هو «محمد بن تميم السعدي الفاريابي» وقد صُحِّفَ إلى : «محمد بن نمير الفاريابي» فإن كلام السليماني فيه موافق لكلام النقاد، وإلا فلا. والله أعلم .

نموذج تطبيقي :

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، كتاب مدح السخاء والكرم، بَاب فِي أَن السَّخِيّ قَرِيبٌ مِنَ اللَّهِ والبخيل بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ (180/2) قال : فأنبأنا مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرٍ حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ عبد الله العارى حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ النَّقَّاشُ أَنْبَأَنَا أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ تَمِيمٍ الْفَارَيَابِيُّ** حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الإِيمَانَ قَالَ إِلَهِي قَوِّنِي فَقَوَّاهُ بِحُسْنِ الْخُلُقِ، ثُمَّ خَلَقَ الْكُفْرَ فَقَالَ الْكُفْرُ إِلَهِي قَوِّنِي فَقَوَّاهُ بِالْبُخْلِ، ثُمَّ خَلَقَ الْجَنَّةَ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ثُمَّ قَالَ مَلائِكَتِي، فَقَالُوا رَبَّنَا لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ قَالَ السَّخِيُّ قَرِيبٌ مِنْ جَنَّتِي قَرِيبٌ مِنْ مَلائِكَتِي بَعِيدٌ مِنَ النَّارِ، وَالْبَخِيلُ بَعِيدٌ مِنِّي بَعِيدٌ مِنْ جَنَّتِي بَعِيدٌ مِنْ مَلائِكَتِي قَرِيبٌ مِنَ النَّارِ ". قال ابن الجوزي : هَذَا الحَدِيث لَا يَصح. المتهم بِهِ مُحَمَّد بْن تَمِيم.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : موضوع، فيه محمد بن تميم – صاحب الترجمة – وهو كذاب باتفاق النقاد ؛ قال ابن الجوزي : هَذَا الحَدِيث لَا يَصح. المتهم بِهِ مُحَمَّد بْن تَمِيم.

16- حامد بن آدم المروزي:

قال الإمام الذهبي: عَدَّه أحمدُ بنُ عليٍّ السليمانيُّ فيمن اشتهر بوضع الحديث، وقال: قال أبو داود السنجى: قلت لابن معين: عندنا شيخ يقال له: حامد بن آدم، روى عن يزيد، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد وجابر رفعاه: «الغيبة أشد من الزنا»، فقال: هذا كذاب، لعنه الله[479]. وقال سبط ابن العجمي: عَدَّهُ أَحْمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي فِيمَن اتهمَ بِوَضْع الحَدِيث[480].

أقوال النقاد فيه:

هو حامد بن آدم بن مسلم المروزي. روى عن ابن المبارك، والفضل بن موسى، وحفص بن سليمان، وعبدة بن سليمان، وغيرهم. وروى عنه مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، وأَحْمَدُ بْنُ تَمِيمِ بْنِ عَبَّادٍ الْمَرْوَزِيُّ، وإِبْرَاهِيم بن إِسْحَاق القَاضِي وغيرهم[481]. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: رُبمَا أَخطَأ[482]، وتعقبه ابن حجر بقوله: ولقد شان ابن حبان «الثقات» بإدخاله هذا فيهم، وكذلك أخطأ الحاكم بتخريجه حديثه في «مستدركه»[483]. وقال ابن عدي: لم أر في حديثه

إذا روى عن ثقة شيئًا منكرًا، وإنما يؤتى ذلك إذا حَدَّثَ عن ضعيف[484]. وقال الخليلي: ثقة[485].و قال النسائي: ليس بشيء[486].

وقال الجوزجاني: كان يكذب، ويحمق في كذبه[487].وقال ابن الجوزي: قال الأزدي: كذاب أحمق في كذبه[488]. وقال السمعاني: أسرف في الرواية عن عبد الله بن المبارك وغيره فاتهم- مع حفظه- فيه، وتَبَيَّنَ غلطه فيها، وتكلموا فيه[489].وقال البيهقي: كَانَ مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ[490]. وقال الهيثمي: كذاب[491]. وقال في موضع آخر: مَشْهُورٌ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ[492]. وقال ابن حجر: كذاب مشهور بوضع الحديث[493]. وقال السيوطي: يضع الحديث[494].

<u>وخلاصة حاله</u>: أنه كذاب مشهور بوضع الحديث، فقد رماه بالكذب أكثر النقاد، كابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر، وقبلهما الجوزجاني، والأزدي، ولهذا فلا مجال لتوثيقه،، فالقول فيه قول من كذبه واتهمه، وهم أكثر النقاد، وقد وافقهم الحافظ السليماني، فقد رماه بالوضع، ولم يخالف في ذلك إلا ابن حبان حين ذكره في الثقات، والحاكم حين أخرج له في مستدركه، والخليلي حين وثقه، ولقد تعقب الحافظُ ابن حجر: ابنَ حبان والحاكمَ، فقال: «ولقد شان ابن حبان «الثقات» بإدخاله هذا فيهم، وكذلك أخطأ الحاكم بتخريجه حديثه في «مستدركه»[495].

<u>نموذج تطبيقي :</u>

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (11958/344/11) قال : حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، ثنا **<u>حَامِدُ بْنُ آدَمَ الْمَرْوَزِيُّ</u>**، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، ثنا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " الْإِسْلَامُ عَشَرَةُ أَسْهُمٍ، وَقَدْ خَابَ مَنْ لَا سَهْمَ لَهُ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَهِيَ الْمِلَّةُ، وَالثَّانِي الصَّلَاةُ، وَهِيَ الْفِطْرَةُ، وَالثَّالِثُ الزَّكَاةُ، وَهِيَ الطُّهُورُ، وَالرَّابِعُ الصَّوْمُ، وَهُوَ الْجُنَّةُ، وَالْخَامِسُ الْحَجُّ، وَهُوَ الشَّرِيعَةُ، وَالسادسُ الْجِهَادُ، وَهُوَ الْغَزْوُ، وَالسابعُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَهُوَ الْوَفَاءُ، وَالثامِنُ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهِيَ الْحُجَّةُ، وَالتاسعُ الْجَمَاعَةُ، وَهِيَ الْأُلْفَةُ، وَالْعَاشِرُ الطَّاعَةُ، وَهِيَ الْعِصْمَةُ ".

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : موضوع، فيه حامد بن آدم، كذاب مشهور بوضع الحديث، وقد ذكر ه الهيثمي في مجمع الزوائد (104/37/1) وقال : فِي إِسْنَادِهِ حَامِدُ بْنُ آدَمَ، مَشْهُورٌ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ.

17- الحسن بن شبل الكرميني:

قال الذهبي: ذكره السليماني في جملة من يضع الحديث[496].

وقال سبط ابن العجمي: ذكره السُّلَيْمَانِي فِي جملَة من يضع الحَدِيث[497].

أقوال النقاد فيه:

هو : الحسن بن شبل الكرمينى الْعَبْدِيُّ البخاري، شيخ معاصر للبخاري. روى عن عَمْرو بْن خالد الأسدي الكوفي، وأَصْرَمَ بْنِ حَوْشَبٍ، وروى عنه أحمد بن نوسة الدامغاني، ومُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَوْمِسِيُّ، قال الذهبي: كَذَّبَهُ سهلُ بنُ شاذويه[498].

قلت : ولم أقف في ترجمته أكثر من هذه المعلومات، وهناك «الحسن بن شبل الكوفي» آخر غير صاحب الترجمة ، وهو شيخ حدث عنه أبو بكر بن أبي شيبة، قال ابن أبي حاتم، والذهبي : مجهول [499].

مثال تطبيقي :

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، كتاب الزينة، بَاب قصّ الشَّارِب فِي أَيَّام الاسبوع(53/3) قال : أَنبأَنَا الْمُبَارَكُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّدَفِيُّ أَنْبَأَنَا سَعْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَيُّوب أَنبأَنَا هناد ابْن إِبْرَاهِيمَ أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ خَلَفٍ حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ حَفْصٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ حَدَّثَنَا **الْحَسَنُ بْنُ شِبْلٍ** أَنْبَأَنَا الْفَضْلُ بْنُ خَالِدٍ النَّحْوِيُّ عَنْ أَبِي عِصْمَةَ نُوحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ السَّبْتِ خَرَجَ مِنْهُ الدَّاءُ وَدَخَلَ فِيهِ الشِّفَاءُ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الأَحَدِ خَرَجَتْ مِنْهُ الْفَاقَةُ وَدَخَلَ فِيهِ الْغِنَى، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الاثْنَيْنِ خَرَجَتْ مِنْهُ الْعِلَّةُ وَدَخَلَتْ فِيهِ الصِّحَّةُ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الثُّلاثَاءِ خَرَجَ مِنْهُ الْبَرَصُ وَدَخَلَ فِيهِ الْعَافِيَةُ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ خَرَجَ الْوِسْوَاسُ وَالْخَوْفُ

وِدَخَلَ فِيهِ الأَمْنُ وَالصِّحَّةُ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ خَرَجَ مِنْهُ الْجُذَامَ وَدَخَلَ فِيهِ الْعَافِيَةِ، وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَخَلَتْ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَخَرَجَ مِنْهُ الذُّنُوبُ ".

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: موضوع؛ قال ابن الجوزي : هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ عَلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ من أقبح الموضوعات وأبردها، وَفِيهِ مَجْهُولُونَ وضعفاء، فَفِي أَوله هناد وَلَا يوثق، وَفِي آخِره نوح[500].

قلت : وفيه أيضا : الحسن بن شبل – صاحب الترجمة– كذبه السليماني وسهل بن شاذويه.

والحديث أيضا ذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (227/2).

18– عمر بن صبح الخراساني :

قال الذهبي: قال أحمد بن علي السليماني: عمر بن الصبح الذي وضع آخر خطبة النبي صلى الله عليه وسلم[501].

أقوال النقاد فيه:

هو عمر بن صبح بن عمران التميمي العدوي، أبو نعيم الخراساني السمرقندي. روى عن قتادة، وثور بن يزيد، ومنصور بن المعتمر، والأوزاعي، وغيرهم. وروى عنه عيسى بن موسى غنجار، ومحمد بن يعلى زنبور، ويزيد بن عوف، وأبو قتادة الحراني، وغيرهم[502].

قال البخاري في «التاريخ الأوسط»: حدثني يحيى اليشكري، عن علي بن جرير، قال: سمعت عمر بن صبح يقول: أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم[503].وقال إسحاق بن راهويه: أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير في البدعة والكذب جهم بن صفوان، وعمر بن الصبح، ومقاتل بن سليمان[504].وقال الأزدي: كذاب[505]. وقال ابن عدي أيضًا: عامة ما يرويه غير محفوظ، لا متنًا، ولا إسنادًا[506]. وقال أبو حاتم، وابن عدي: منكر الحديث[507].وقال الدارقطني: متروك[508].وقال ابن حبان: كان ممن يضع

الحديث على الثقات، لا يحل كتب حديثه إلا على وجه التعجب لأهل الصناعة[509].وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن قتادة، ومقاتل الموضوعات[510].وقال ابن كثير: عمر بن صبح هذا متروك كذاب متهم بالوضع[511].وقال أيضًا: أحد الكذابين[512].وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: كذاب، أحد الوضاعين[513]. وقال ابن الملقن: كَذَّاب، اعْترف بِالْوَضْعِ، قَالَ عَن نَفسه: «أَنا وضعت خطْبَة النَّبِي – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم»[514]. وقال النسائي: ليس بثقة[515]. وقال العقيلي: حديثه ليس بالقائم، وليس بمعروف بالنقل[516]. وقال الهيثمي: متروك كذبه ابن راهويه[517]. وقال في موضع آخر: ضَعِيفٌ جِدًّا[518]. وقال عبد الحق الأشبيلي: هو متروك[519]. وقال الذهبي: ليس بثقة ولا مأمون[520]. وقال الذهبي في موضع آخر: مُتَّهم[521]. وقال أيضًا: متروك[522]. وقال أيضًا: تركوه[523]. وقال ابن حجر: متروك كذبه ابن راهويه[524].

وخلاصة حاله : أنه كذاب وضاع، كما قال الحافظ السليماني، وقد وافق قوله قول أغلب النقاد، وقد أقر الراوي على نفسه بأنه وضع خطْبَة النَّبِي – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم ، كمال قال البخاري .

نموذج تطبيقي:

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، كتاب العلم، بَاب صفة من ينْتَفع بِالْعلمِ وَمن لَا ينْتَفع بِهِ (231/1) قال : أَنْبَأَنَا ابْنُ نَاصِرٍ قَالَ أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بكر بن مرْدَوَيْه قَالَ حَدثنَا عبد الحميد بن عبد الرحمن النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الذُّهْلِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مُوسَى عَنْ **عُمَرَ عَنْ صُبْحٍ عَنْ** كَثِيرِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِلَّهِ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ بَابًا إِلا ازْدَادَ بِهِ فِي نَفْسِهِ ذُلا وَفِي النَّاسِ تَوَاضُعًا وَلِلَّهِ خَوْفًا وَفِي الدُّنْيَا اجْتِهَادًا، فَذَلِكَ الَّذِي يَنْتَفِعُ بِالْعِلْمِ فَيَتَعَلَّمُهُ، وَمَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِلدُّنْيَا وَالْمَنْزِلَةِ عِنْدَ النَّاسِ وَالْحُظْوَةِ عِنْدَ السُّلْطَانِ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ بَابًا إِلا ازْدَادَ بِهِ فِي نَفْسِهِ عَظَمَةً وَبِاللَّهِ اغْتِرَارًا وَفِي الدِّينِ

جَفَاءً، فَذَلِكَ الَّذِي لَا يَنْتَفِعُ بِالْعِلْمِ فَلْيَكُفَّ عَنِ الْحُجَّةِ عَلَى نَفْسِهِ وَالنَّدَامَةِ وَالْخِزْيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ".

قال ابن الجوزي : هَذَا حَدِيث مَوْضُوعٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْمُتَّهَمُ بِهِ عمر بن صبح.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد : موضوع؛ فيه عمر بن صبح- صاحب الترجمة – كذاب .

الخاتمة و النتائج والتوصيات

بعد هذه الدراسة الحديثية نسأل الله جل وعلا أن يكون هذا البحث في هذه القضية إضافة جديدة في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية المطهرة .

وخلاصة ما تعرضت له في بحثي هذا، ما يلي : ترجمت للحافظ أبي الفضل السليماني – رحمه الله – ترجمة موجزة وبيّنتُ رتبته بين علماء النقد، ثم تعرضت لجهوده في الجرح والتعديل، مركزا على أهم ألفاظ، وعبارات الجرح ، التي رمى بها الحافظ السليماني بعض الرواة بالكذب ووضع الحديث، كما أشرت إلى المراد بالحديث الموضوع والفرق بينه وبين الحديث الباطل ، و ذكرت ضوابط معرفة الحديث الموضوع، وبينت صفة مَنْ يُحكم على حديثه بالضعف الشديد أو الوضع. ثم ختمت بدراسة تطبيقية للرواة الذين رماهم الحافظ السليماني بوضع الحديث فقمت بدراسة أحوالهم من حيث الجرح والتعديل، مع ذكر نموذج حديثي لكل راوٍ منهم .

وأما عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا فهي كالآتي:

1-أن الحافظ السليماني – رحمه الله- يعد من أئمة الجرح والتعديل، و له مصنفات كثيرة لكن لم يصل إلينا منها شيء، وهو من الحفاظ الذين لم يحظوا بالخدمة العلمية المناسبة، ولا يزال بحاجة إلى جهود الباحثين الجادين للإفادة من مشروعه في علم الجرح والتعديل.

2- يميل الحافظ السليماني – رحمه الله – إلى التشدد في الجرح؛ فقد انتقده بعضُ أئمة النقد بعد تتبع بعض أقواله في الرواة وحكمه عليهم؛ فقد ضعف

بعض الرواة الذين لا يصح تضعيفهم، بل وأحيانا رماهم بالوضع، وقال بعض الأقوال التي لا يتابع عليها؛ كما أنه اتهم أئمة بالبدعة، وهي لا تصح عنهم وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في هذا البحث.

3- تحتاج مصطلحات أئمة الجرح والتعديل إلى تحرير وبيان، وموازنة هذه المصطلحات في ضوء بعضها البعض، مع تمييز عبارات الإمام الواحد، ومحاولة الوصول لمقصوده من خلال تطبيقاته لتلك المصطلحات .

4- علم الجرح والتعديل يعتبر من أجل علوم السنة النبوية وأهمها؛ فمن خلاله يتم معرفة الراوي الثقة من غيره، وتمييز الراوي مقبول الرواية من غيره، وهذا يكون له أثر كبير في قبول الحديث، أو رده.

5- الحديث الموضوع هو: «الحديث المختلق المصنوع الملصق بالنبي صلى الله عليه وسلم والمنسوب إليه كذبا، وبهتانا وزورا». فهو لم يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم قولا، أو فعلا، أو تقريرا أو أضيف إليه خطأ، جهلا، أو كيدا، لكن فرّق بعض العلماء بين الباطل وبين الموضوع، بأن الحديث الموضوع، هو من يتعمد راويه الكذب، بينما الباطل هو من يقع من راويه الكذب عل سبيل الخطأ.

6- وضع جهابذة العلماء ضوابط حاكمة وكاشفة، يميزون بها الحديث الصحيح من السقيم وهذه الضوابط متعددة ومتنوعة منها ما يتعلق بالأسانيد والرواة، ومنها ما يتعلق بالمتن، ومنها ما يتعلق بطرق معرفة الوضع والوضاعين.

7- إذا وُصِفَ الراوي بالكذب، وكان ممن اشتهر بالعدالة، فإنه لا يراد به حقيقة الكذب، وذلك لأن الكذب ينافي العدالة، ولا ينافيها الضعف.

8- صنف علماء الحديث كتبا جمعت المتون الموضوعة، وقاموا بنقد هذه المتون، والحكم عليها، وبينوا عللها وأوجه كذبها.

9- هناك صيغٌ ومصطلحات اطلقها العلماء على الحديث الموضوع، مثل : هذا الحديث لا أصل له، أو لا أصل له بهذا اللفظ، أو لا يعرف له أصل، ومعناه أنه لا إسناد له، ولا يصح، ولا يثبت، أو ليس بثابت... وغير ذلك من

الصيغ والمصطلحات التي ذكرت في ثنايا هذا البحث .

10- من خلال دراسة الرواة في هذا ا البحث تبين أن الحافظ السليماني عمدة لتراجم لا نجدها إلا عنده، فهو يتناول رواة لا نجد لغيره فيها كلاما ، وظهر لنا من خلال هذا البحث أنه حكم على رواة كثر بالتهمة بالوضع، وحكم على آخرين بألفاظ أخرى، قد وردت في ثنايا هذا البحث.

11- أقوال الإمام السليماني لم تقتصر على الجرح فقط؛ وإنما اشتملت على أقوال التعديل أيضا.

12- من خلال الدراسة التطبيقية للرواة الذين وصفهم الحافظ السليماني بوضع الحديث تبين لنا أن منهم: رواة ثقات، قد اتفق الأئمة النقاد على توثيقهم وإمامتهم، مثل : الزُّبَيْر بْن بَكَّارٍ ، ومحمد بن جرير الطبري، وزكريّا بن يحيى بن الحارث النيسابوري، ومنهم أيضا رواة صدوقون ، مثل : محمد بن أحمد بن خَنْب، وعبد الرحمن بن قريش ، ومنهم ضعفاء يعتبر بهم، ولا يصلون إلى مرتبة الوضع أو الكذب، مثل أبي عاتكة البصري، ومنهم مجهولون، مثل عذال بن محمد، وأبي سعد الساعدي، وهذا إن دل فإنما يدل على أن الحافظ السليماني – رحمه الله متشدد في الجرح كما ذكرنا آنفا. إلى غير ذلك من النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث.

<u>وأما عن أهم التوصيات، فهي كما يلي:</u>

1- نحن في أمس الحاجة إلى استمرارية الجهود للذب عن حياض السنة النبوية المطهرة، وتنقيتها من الدس والكذب، وتقريبها إلى عموم الناس .

2- إعداد دراسات علمية موسعة حول أئمة الجرح والتعديل الذين لم يحظوا بالخدمة العلمية الموسعة أمثال الحافظ السليماني؛ فمثل هؤلاء الأئمة لا زالوا بحاجة إلى جهود الجادين من الباحثين الجادين للاستفادة من مشروعهم في علم الجرح والتعديل.

3- إعداد موسوعة علمية حاسوبية متخصصة في ألفاظ الجرح والتعديل، والاهتمام بعمل تراجم واسعة للرواة وسبر مروياتهم، ومقارنتها بروايات المتقنين

من الرواة، والحكم عليها بما يليق بحالها، مع ضرورة الاستعانة بأساتذة متخصصين للنظر والترجيح بين الأقوال المتعارضة في الراوي.

4- بحث القضايا الشائكة التي تشغل أذهان الأوساط الحديثية في مجال السنة النبوية المطهرة، وذلك من خلال عقد مُؤتمر علمي سنوي في جامعتنا العريقة .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن ينفعنا بهذا العمل، وأن يجعل نياتنا خالصة لوجهه الكريم، وألا يجعله وبالا علينا ، وأن يرزقنا الإخلاص والقبول. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصل اللهم على سيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث

فهرس بأهم المصادر والمراجع

1)	الأحكام الوسطى من حديث النبي – صلى الله عليه وسلم، لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (المتوفى: 581 هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416 هـ – 1995م.
2)	أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبي إسحاق (المتوفى: 259هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي – فيصل آباد، باكستان.
3)	إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له: د سعد بن عبد الله الحميد، راجعه ولخص أحكامه وقدم له: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، الناشر: دار الكيان – الرياض، مكتبة ابن تيمية – الإمارات.
4)	الإرشاد في معرفة علماء الحديث. المؤلف : الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى. الناشر : مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة الأولى، 1409هـ. تحقيق : د. محمد سعيد عمر إدريس.
5)	أسد الغابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: 630هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، عام النشر: 1409هـ – 1989م.
6)	أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد بن محمد درويش، أبي عبد الرحمن الحوت الشافعي (المتوفى: 1277هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1418 هـ –1997م.
7)	الإصابة في تمييز الصحابة. المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الناشر : دار الجيل – بيروت. الطبعة الأولى، 1412هـ. تحقيق : علي محمد البجاوي.
8)	الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزِّرِكْلِيّ الدمشقي (المتوفى: 1396هـ). الناشر: دار العلم للملايين. الطبعة:

	الخامسة عشر – أيار – مايو 2002 م.
9)	إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبي بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: 629هـ)، المحقق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1410هـ.
10)	إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: مغلطاي بن قليج المصري الحنفي. المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى، 1422 هـ – 2001 م.
	الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لسعد الملك، أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: 475هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، سنة: 1411هـ–1990م.
11)	الأنساب. المؤلف: أبو سعد السمعاني. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الطبعة: الأولى، 1382 هـ – 1962م.
12)	البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1407 هـ – 1986م.
13)	البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض– السعودية، الطبعة: الاولى، سنة: 1425هـ–2004م.
14)	بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبي الحسن ابن القطان (المتوفى: 628هـ)، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: 1418هـ–1997م.
15)	تاج التراجم، لأبي الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا

	السودوني الجمالي الحنفي (المتوفى: 879هـ)، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: 1413 هـ – 1992م.
16)	تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: 233هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، سنة: 1399 هـ – 1979م.
17)	تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت: 233هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.
18)	تاريخ أسماء الثقات. المؤلف: أبو حفص ابن شاهين. المحقق: صبحي السامرائي. الناشر: الدار السلفية – الكويت. الطبعة: الأولى، 1404 – 1984م.
19)	تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: 385هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولى، سنة: 1409هـ/1989م.
20)	تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1410 هـ-1990م.
21)	تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، 2003م، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. الطبعة: الثانية، 1413 هـ – 1993م.
22)	التاريخ الأوسط، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث – حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: 1397 هـ – 1977م.

23)	التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: 279هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: 1427 هـ - 2006م.
24)	التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
25)	تاريخ بغداد. المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، 1417 هـ.
26)	تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: 1415 هـ - 1995م.
27)	تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت – لبنان.
28)	تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو، الناشر: مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: 1407 هـ - 1987م.
29)	تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو، الناشر: مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: 1407 هـ - 1987م.
30)	تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. المؤلف: جلال الدين السيوطي. الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وأيضًا طبعة حققها: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر:

	دار طيبة.
31)	تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي)، ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: 909 هـ)، عناية: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011م.
32)	تذكرة الحفاظ. المؤلف: شمس الدين الذهبي (المتوفى: 748هـ). الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، 1419هـ-1998م.
33)	تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الشهير بـ «الذهبي»، تحقيق: غنيم عباس غنيم - مجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعه: الأولى، سنة: 1425 هـ - 2004م.
34)	ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544هـ)، المحقق: جزء 1: ابن تاويت الطنجي، 1965م، وجزء 2، 3، 4: عبد القادر الصحراوي، 1966 - 1970م، وجزء 5: محمد بن شريفة، وجزء 6، 7، 8: سعيد أحمد أعراب 1981-1983م، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.
35)	التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: 1406هـ - 1986م.
36)	تقريب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد - سوريا. الطبعة: الأولى، 1406 - 1986م.
37)	التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المؤلف: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: 629هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة: 1408 هـ - 1988م.

38)	التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: 1389هـ/1969م.
39)	التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: 1389هـ/1969م.
40)	التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة – مصر، الطبعة: الأولى، سنة: 1416هـ/1995م.
41)	تلخيص المتشابه في الرسم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: 1985م.
42)	تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: 963هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1399 هـ.
43)	تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: 963هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1399 هـ.
44)	تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين أبو عبد الله محمد

	بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : 748هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، الناشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: 1421 هـ - 2000م.
45)	تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: 744 هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: 1428 هـ - 2007م.
46)	تهذيب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ.
47)	تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أبو الحجاج المزي. المحقق: د. بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، 1400 – 1980م.
48)	تهذيب اللغة المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)المحقق: محمد عوض مرعب الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، 2001م عدد الأجزاء: 8.
49)	توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري» ط المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة: الأولى، – 1416 هـ - 1995 م.
50)	توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: 1182هـ)المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان الطبعة: الأولى 1417هـ/1997معدد الأجزاء: 2
51)	توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: 842هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1993م.
52)	الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا الحنفي (المتوفى: 879هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن

	محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، سنة: 1432 هـ - 2011م.
53)	الثقات. المؤلف: ابن حبان البُستي. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، 1393هـ = 1973م.
54)	جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، المحقق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، طبع على نفقة المحقق ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، سنة: 1419 هـ - 1998م.
55)	الجامع لعلوم الإمام أحمد - الرجال، الإمام: أبو عبد الله أحمد بن حنبل، المؤلف: خالد الرباط، سيد عزت عيد [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، سنة: 1430 هـ - 2009م.
56)	الجرح والتعديل. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي. الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952م.
57)	جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»، لجلال الدين السيوطي، المحقق: مختار إبراهيم الهائج - عبد الحميد محمد ندا - حسن عيسى عبد الظاهر، الناشر: الأزهر الشريف، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، سنة: 1426 هـ - 2005 م.
58)	الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبي محمد، محيي الدين الحنفي، الناشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي.
59)	خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي اليمني. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية . دار البشائر - حلب . بيروت. الطبعة:

	الخامسة، 1416هـ.
60)	الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، المؤلف: أبو بكر البيهقي (384 هـ - 458 هـ)، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الناشر: الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1436 هـ - 2015م.
61)	الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: 799هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
62)	ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1996م.
63)	ذكر الجهر بالبسملة مختصرًا، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، سنة: 2004م.
64)	ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: 748هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة: الرابعة، 1410هـ، 1990م
65)	ذم الدنيا، لابن أبي الدنيا، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة: الأولى، سنة: 1414 هـ - 1993م.
66)	رجال الحاكم في المستدرك، لمُقْبل بن هَادِي بنِ مُقْبِل بنِ قَائِدَةَ الهَمْدَاني الوادعِيُّ (المتوفى: 1422هـ)، الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة: الثانية، 1425 هـ - 2004م.
67)	الرد الوافر، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن

	مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: 842هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1393هـ.
68)	الزهد لابن أبي الدنيا، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: 1420 هـ - 1999م.
69)	سنن الترمذي. المؤلف: أبو عيسى الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2). ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3). وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5). الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975م.
70)	سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 1424 هـ - 2004م.
71)	سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: 1414هـ.
72)	سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبي بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: 425هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، سنة: 1404هـ.
73)	شذرات الذهب في أخبار من ذهب. المؤلف: ابن العماد الحنبلي. حققه: محمود الأرناؤوط. خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت. الطبعة: الأولى، سنة: 1406 هـ - 1986م.
74)	شرح التبصرة والتذكرة، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: 806هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1423هـ - 2002م.

75)	شرح التبصرة والتذكرة، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: 806هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1423هـ – 2002م.
76)	شعب الإيمان. المؤلف: أبو بكر البيهقي. حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند. الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند. الطبعة: الأولى، 1423 هـ – 2003 م.
77)	صحيح البخاري. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة: الأولى، 1422هـ.
78)	صحيح مسلم. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
79)	الضعفاء الكبير. المؤلف: أبو جعفر العقيلي المكي. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، 1404هـ – 1984م.
80)	الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: 303هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.
81)	الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
82)	الضعفاء والمتروكون، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1406هـ.
83)	الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر:

	عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: 1402هـ/1982م.
84)	الضعفاء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، المحقق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة – الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، 1405هـ – 1984م.
85)	طبقات الحفاظ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1403هـ.
86)	طبقات الحنابلة، لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: 526هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت . د ت.
87)	طبقات الشافعية الكبرى. المؤلف: تاج الدين السبكي. المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، 1413هـ.
88)	طبقات الشافعيين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: 1413 هـ – 1993م.
89)	طبقات الفقهاء الشافعية، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1992م.
90)	الطبقات الكبرى. المؤلف: لابن سعد. المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الأولى، 1968م.
91)	طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: 369هـ)، المحقق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1412هـ – 1992م.
92)	طبقات علماء الحديث، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي

	الدمشقي الصالحي (المتوفى: 744 هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، سنة: 1417 هـ - 1996م.
93)	العبر في خبر من غبر، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. المحقق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
94)	عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب»، لإبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، برهان الدين، أبي إسحاق الحلبي الشافعيّ الناجي، تحقِيق وَدِرَاسة: الدكتور إبراهيم بن حماد الريس، الدكتور محمد بن عبد الله بن علي القنّاص، الناشر: مَكتَبة المعَارف للنشر وَالتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولي، 1420 هـ - 1999م.
95)	العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804 هـ)، المحقق: أيمن نصر الأزهري - سيد مهني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولي، 1417 هـ - 1997م.
96)	علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى: 279هـ)، بترتيب على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1409هـ.
97)	فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - السعودية – الرياض، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م.
98)	فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379م.
99)	فتح المغيث بشرح ألفية الحديث المؤلف: السخاوي؛ محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي المحقق: عبد الكريم بن عبد الله

	بن عبد الرحمن الخضير – محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد حالة الفهرسة: غير مفهرس الناشر: دار المناهج سنة النشر: 1426 عدد المجلدات: 5
(100	فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ) المحقق: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة – مصر الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م عدد الأجزاء:4
(101	الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، الناشر: طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر – لصاحبها محمد إسماعيل، الطبعة: الأولى، 1324 هـ.
(102	الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: 1250هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت.
(103	القاموس المحيط. المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ) .تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة .بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي .الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان .الطبعة: الثامنة، 1426 هـ – 2005 م .عدد الأجزاء: 1
(104	قبول الأخبار ومعرفة الرجال، لأبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي (المتوفى: 319 هـ)، المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 1421 هـ – 2000م.
(105	قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، المؤلف: أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (870 – 947 هـ)، عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، الناشر: دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ – 2008م.
(106	القند في ذكر علماء سمرقند، لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي، تحقيق: يوسف الهادي، الناشر: مرآة التراث بإيران، ط1، سنة:

	1420هـ.
107)	الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة. الطبعة: الأولى، 1413 هـ – 1992م.
108)	الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض. عبد الفتاح أبو سنة. الناشر: الكتب العلمية – بيروت– لبنان. الطبعة: الأولى، 1418هـ 1997م.
109)	الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: 841هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1407هـ – 1987م.
110)	كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (المتوفى: 1162هـ)، الناشر: مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي – القاهرة، عام النشر: 1351 هـ.
111)	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ)، الناشر: مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: 1941م.
112)	كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: 975هـ)، المحقق: بكري حياني – صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، سنة: 1401هـ/1981م.
113)	الكنى والأسماء، لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن

	مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: 310هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم – بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 1421 هـ – 2000م.
114)	لسان العرب. المؤلف: جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة – 1414 هـ.
115)	لسان الميزان. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان. الطبعة: الثانية، سنة: 1390هـ .1971م.
116)	لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد اللَّه البخاري الدِّهلوي الحنفي، تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، سنة: 1435 هـ – 2014م.
117)	المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: 1417 هـ – 1997م.
118)	المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، اسم المؤلف: الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي ، دار النشر : دار الوعي – حلب – 1396هـ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد .
119)	المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: ابن حبان البُستي. المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، 1396هـ.
120)	مجلس في حديث جابر (مطبوع ضمن مجموع رسائل لابن ناصر الدين)، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: 842هـ)، تحقيق وتعليق: أبي عبد الله مشعل بن باني الجبرين المطيري، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 1422 هـ – 2001م.

(121	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: 1414هـ، 1994م.
(122	المحكم والمحيط الأعظم. المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000م. عدد الأجزاء: 11 (10 مجلد للفهارس).
(123	المختصر في أخبار البشر، المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود ابن كثير، (المتوفى: 732هـ)، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة: الأولى.
(124	المدخل إلى الصحيح، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، المحقق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ.
(125	المدخل إلى علم الجرح والتعديل، لأبي محمد حازم بن محمد الشربيني، تقديم أ د/ الشريف حاتم العوني، دار المودة، د ت.
(126	المستدرك على الصحيحين. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، 1411 – 1990م.
(127	مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب، لأبي عبد الله محمد بن أحمد المصنعي العنسي، قرظه وقدم له: محمد بن عبد الوهاب الوصابي، الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن – الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر، الطبعة: الأولى، سنة: 1426 هـ - 2005م.
(128	المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: (17) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: 1419هـ.
(129	المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، المحقق:

	طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.
130)	معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995م.
131)	المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، المؤلف: أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري، الناشر: الدار الأثرية، الأردن – دار ابن عفان، القاهرة.
132)	المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.
133)	معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي. د ت.
134)	معجم مقاييس اللغة. المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، أبو الحسين الرازي. المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عام النشر: 1399هـ – 1979م. عدد الأجزاء: 6 .
135)	معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية. الطبعة: الأولى، 1405 – 1985م.
136)	معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ) المحقق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت سنة النشر: 1406هـ – 1986م عدد الأجزاء: 1
137)	معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، سنة: 1397هـ –

	1977م.
138)	المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: 277هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، سنة: 1401 هـ- 1981م.
139)	المعين في طبقات المحدثين، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، المحقق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: دار الفرقان - عمان - الأردن، الطبعة: الأولى، سنة: 1404هـ.
140)	مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 1427 هـ - 2006م.
141)	المغني في الضعفاء. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور نور الدين عتر.
142)	مناهج البحث العلمي»، د/ عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات - الكويت، ط: 3، سنة: 1977م.
143)	المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: 1417 هـ - 1996م.
144)	المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1412 هـ - 1992م.
145)	منهج النقد في علوم الحديث المؤلف دكتور نور الدين عتر ط دار الفكر .
146)	المهذب في اختصار السنن الكبير، اختصرهُ: أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عُثمان الذّهَبيّ الشَّافعيّ (المتوفي: 748 هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميٍ، بإشراف أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، الناشر: دار الوطن

	للنشر، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001م.
147)	موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، لمجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل)، الطبعة: الأولى، 2001 م، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.
148)	الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـ 1، 2: 1386 هـ - 1966م، جـ 3: 1388 هـ - 1968م.
149)	ميزان الاعتدال في نقد الرجال. المؤلف: شمس الدين الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963م.
150)	نزهة الألباب في الألقاب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ-1989م.
151)	نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. تحقيق: نور الدين عتر. الناشر: مطبعة الصباح، دمشق. الطبعة: الثالثة، 1421 هـ - 2000م. عدد الأجزاء: 1 .
152)	الوافي بالوفيات. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث – بيروت. عام النشر:1420هـ- 2000م.
153)	الوضع في الحديث . المؤلف: عمر بن حسن بن عثمان فلاته. الناشر: مكتبة الغزالي - مؤسسة مناهل العرفان سنة النشر: 1401 هـ - 1981 م عدد المجلدات: 3

([1]) ينظر : «مناهج البحث العلمي»، د. عبد الرحمن بدوي (صـ: 18)، وكالة المطبوعات – الكويت، ط: 3، سنة: 1977م.

([2]2) ينظر : «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (115/200/17).

(3) السابق نفسه.

(4) ينظر: «الأنساب»: (2140/198/7)، و«سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (115/200/17)، وبيكند: بلدة بين بخارى وجيحون، على مرحلة من بخارى، وكانت بلدة كبيرة حسنة كثيرة العلماء، «معجم البلدان»: (533/1)، وهي حاليًا في دولة أوزبكستان.

(5) ينظر: «طبقات الفقهاء الشافعية»، لابن الصلاح: (355/1).

(6) ينظر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (115/200/17)، و«تاريخ الإسلام»، للذهبي: (97/28).

(7) ينظر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (115/200/17).

(8) ينظر: «المصدر السابق»: (115/200/17). .

(9) ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (262/41/4).

(10) يُنْظَر: «طبقات الفقهاء الشافعية»، لابن الصلاح: (355/1).

(11) يُنْظَر: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، لابن العماد الحنبلي: (26/5)، وينظر: «بديعة البيان»، لابن ناصر الدين: (صـ: 185).

(12) يُنْظَر: «القند في ذكر علماء سمرقند»، لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي: (صـ: 88)، تحقيق: يوسف الهادي، الناشر: مرآة التراث بإيران، ط1، سنة: 1420هـ.

(13) يُنْظَر: «الأنساب»: (2140/198/7).

(14) يُنْظَر: «قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر»، لأبي محمد الحضرمي: (315/3).

(15) يُنْظَر: «طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (41/4).

(16) يُنْظَر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (صـ: 210– 213).

(17) يُنْظَر: «الرد الوافر»: (صـ: 16).

(18) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»، للذهبي: (960/160/3).

(19) يُنْظَر: «الرد الوافر»، لابن ناصر الدين الدمشقي: (صـ: 16).

(20) ينظر: «لسان الميزان»: (100/5)، وسنتعرض لترجمة الطبري في ثنايا هذا البحث، هذا وقد عَدَّ حازم الشربيني الإمام السليماني من الطبقة الحادية عشرة للنقاد. «المدخل إلى علم الجرح والتعديل»، لأبي محمد حازم بن محمد الشربيني: (374 – 375)، تقديم أ د/ الشريف حاتم العوني، دار المودة.

(21) ينظر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (115/200/17).

(22) ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (524/15)، ومعنى «الزعارة»: شراسة الطبع وسوء الخلق. «لسان العرب»: (323/4) وسيأتي ترجمته مستوفية في ثنايا هذا البحث إن شاء الله تعالى.

([23]) ينظر: «الميزان»: (2/ 2830/66)، وسيأتي ترجمته مستوفية في ثنايا هذا البحث إن شاء الله تعالى.

(24) ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (314/12)، وقال في «الميزان»: (2/ 2830/66): «لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث. وقال – مرة: منكر الحديث».

([25]) «التهذيب»: (313/3).

(26) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (518/9).

(27) يُنْظر: «طبقات علماء الحديث»، لابن عبد الهادي: (234/3)، و«تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ»، لابن عبد الهادي: (صـ: 35/ برقم: 48).

(28) يُنْظَر: «طبقات الفقهاء الشافعية»، لابن الصلاح: (355/1).

(29) يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»، للذهبي: (208/2).

(30) ينظر: «الأنساب»: (2140/198/7).

(31) «السابق نفسه»: (405/2).

(32) يُنْظَر: «الأعلام»، للزركلي: (171/1).

(33) يُنْظَر: «معجم المؤلفين»: لعمر رضا كحالة: (16/2).

(34) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني»، لأبي سعد السمعاني: (صـ: 1531).

(35) يُنْظَر: السابق نفسه: (صـ: 1531).

(36) «الأنساب»: (405/2).

(37) يُنْظَر: «اللباب في تهذيب الأنساب»، لابن الأثير: (199/1)، وينظر: «معجم البلدان»، للحموي: (533/1).

(38) يُنْظَر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، للذهبي: (صـ: 211/ برقم: 521).

(39) يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»، للذهبي: (208/2).

(40) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»، للذهبي: (96/28).

(41) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»، لمغلطاي: (400/6).

(42) يُنْظَر: «عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب»، لإبراهيم الناجي: (72/103/1).

(43) يُنْظَر: «طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (41/4).

(44) يُنْظَر: «العقد المذهب في طبقات حملة المذهب»، لابن الملقن الشافعي: (صـ: 250/برقم: 852).

(45) يُنْظَر: «معجم البلدان»، لياقوت الحموي: (419/1).

(46) ينظر: «الأعلام»، للزركلي: (171/1).

(47) ينظر: «معجم المؤلفين»: لعمر رضا كحالة: (16/2).

(48) ينظر: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (صـ: 45).

(49) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (313/3).

(50) ينظر: «طبقات علماء الحديث»: (362/2).

(51) «طبقات علماء الحديث»: (234/3).

(52) ينظر: «الأنساب»: (123/7)، و«القند في ذكر علماء سمرقند»، لنجم الدين النسفي: (صـ: 88).

(53) ينظر: «العبر في خبر من غبر»: (208/2)، «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، للذهبي: (صـ: 211/ برقم: 521)، و ويُنْظر ترجمته أيضًا في: «تذكرة الحفاظ»، للذهبي: (960/160/3)، «المعين في طبقات المحدثين»، للذهبي: (صـ: 122/ برقم: 1357)، و«الوافي بالوفيات»، للصفدي: (142/7)، و«طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (262/41/4)، و«هدية العارفين»، للبغدادي: (71/1)، و«الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم»، لأبي الطيب المنصوري: (106/247/1) و«طبقات الشافعيين»: لابن كثير: (صـ: 348)، و«العقد المذهب في طبقات حملة المذهب»، لابن الملقن: (صـ: 250/برقم: 852) .

(54) يُنْظَر: «الأنساب»: (405/2).

(55) «السابق نفسه»: (199/7).

(56) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (390/6 – 376/391).

(57) السابق نفسه.

(58) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (240/617/12).

(59) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (376/390/6)، وأيضًا: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»، لمحيي الدين الحنفي: (26/10/2)، و«الفوائد البهية في تراجم الحنفية»، لأبي الحسنات اللكنوي: (صـ: 18 – 19)، و«هدية العارفين»، لإسماعيل البغدادي: (17/2)، و«معجم المؤلفين»، لرضا كحالة: (255/8).

(60) السابق نفسه: (219/951/6).

(61) يُنْظَر: «إكمال الإكمال لابن نقطة»: (2887/115/3).

(62) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (951/6)، و«الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»: (313/7)، و«الأنساب»، للسمعاني: (450/13)، و«اللباب في تهذيب الأنساب»: (397/3).

([63]) ينظر :«تاريخ الإسلام»: (1048/6)، و«تذكرة الحفاظ»، للذهبي: (166/2)، و«سير أعلام النبلاء»، و«تهذيب التهذيب» : (489/9/ 798).

(64) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (280/758/6).

(65) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (969/3).

(66) يُنْظَر: «الثقات»: (13521/294/8).

(67) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (280/758/6)، وينظر ترجمته أيضًا في: «رجال الحاكم في المستدرك»: (828/412/1).

(68) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (586/13)، و«تاريخ الإسلام»: (360/1003/6).

(69) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (360/1003/6).

(70) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (15723/152/9).

(71) يُنْظَر: «تاريخ دمشق»، لابن عساكر: (6038/203/51).

(72) يُنْظَر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (5025/308/24).

(73) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (12/8/9).

(74) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 465/برقم: 5693).

(75) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (360/1003/6)، وأيضًا: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (1065/187/7)، و«المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (1986/29/13)، و«شذرات الذهب في أخبار من ذهب»: (380/3)، «طبقات الحنابلة»: (264/1)، «تذكرة الحفاظ»: (678/168/2).

(76) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (698/180/2)، و«سير أعلام النبلاء»: (538/13)، و«طبقات الحفاظ»، للسيوطي: (صـ: 299).

(77) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (7217/400/15).

(78) يُنْظَر: «تاريخ نيسابور»: (صـ: 60/ برقم: 1175).

(79) يُنْظَر: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (47/13).

(80) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»، للذهبي: (180/2)، و«تاريخ الإسلام»: (1061/6).

(81) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (538/13).

(82) يُنْظَر: «طبقات علماء الحديث»: (662/390/2).

(83) يُنْظَر: «طبقات الحفاظ»، للسيوطي: (صـ: 299)، وينظر أيضًا: «الأعلام»، للزركلي: (21/8)، و«مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب»: (333/3)، و«معجم المؤلفين»: (88/13)، و«هدية العارفين»: (490/2).

(84) بفتح الكاف وسكون الراء وكسر الميم، نسبة إلى كرمينية، وهي إحدى بلاد ما وراء النهر على ثمانية عشر فرسخًا من بُخَارَى. يُنْظَر: «الأنساب»: (405/10)، وقول السليماني نقله الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (294/760/6).

(85) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (760/6 – 294/761).

(86) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (7246/485/3)، و«تاريخ الإسلام»: (389/395/6).

(87) يُنْظَر: «جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»، للسيوطي: (371/22)، و«كنز العمال»، للمتقي الهندي: (245/2).

(88) يُنْظَر: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»: (صـ: 33).

(89) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (827/3).

(90) المصدرين السابقين، و«المغني في الضعفاء»: (5312/557/2).

(91) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (389/396/6).

(92) يُنْظَر: «شعب الإيمان»: (302/13).

(93) يُنْظَر: «الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه»: (436/2).

(94) يُنْظَر: «القراءة خلف الإمام»، للبيهقي: (صـ: 159).

(95) «السابق نفسه»: (صـ: 162).

(96) يُنْظَر: «المتفق والمفترق»، للخطيب: (1210/1817/3).

(97) السابق نفسه: (1818/3).

(98) يُنْظَر: «لسان الميزان»، لابن حجر: (167/49/5)، و(273/84/5)، ويُنظَر في ترجمته أيضًا: «فتح الباب في الكنى والألقاب»: (صـ: 496/برقم: 4543)، و«تاريخ نيسابور»: (صـ: 30/برقم: 499)، و«رجال الحاكم في المستدرك»: (182/2).

(99) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (2892/43/3).

(100) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (333/905/5)، والأبدال هم أناس صالحون أولياء عُبَّاد يحفظ الله بهم الأرض، ويُسْتَنْصَرُ بهم، ويُسْتَمْطَرُ بهم، ويرفع الله أنواع البلاء بدعائهم، كلما مات منهم وليٌّ أبدل الله مكانه وليًّا آخر، وقد وردت فيهم أحاديث تصل إلى درجة الحسن بمجموع طرقها وشواهدها، ولقد ذكرها الشيخ العجلوني في كتابه «كشف الخفا» وقال عقب بعض منها : «إن رجال الحديث مختلف فيهم، فهو حسن على رأي جماعة من الأئمة، وقال الزركشي أيضًا: هو حسن، وقال في التمييز تبعًا

للأصل: له طرق عن أنسٍ مرفوعًا بألفاظ مختلفة، وكلها ضعيفة، انتهى. وأقول: لكنه يتقوى بتعدد طرقه الكثيرة» «كشف الخفاء»: (32/1/رقم : 35).

(101) يُنْظَر: «تهذيب الكمال» (4972/176/24)، و«تهذيب التهذيب» (787/434/8).

(102) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (15008/28/9).

(103) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 461/برقم: 5640)، و«نزهة الألباب في الألقاب»، لابن حجر: (2394/123/2)، وينظر أيضًا: «تذهيب التهذيب»، للذهبي: (5687/451/7)، و«الخلاصة»، للخزرجي: (صـ: 321).

(104) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (8379/80/4)، و«تهذيب التهذيب»: (118/68/10).

(105) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (1432/310/8).

(106) يُنْظَر: «سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل»: (صـ: 52/برقم: 90).

(107) يُنْظَر: «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال»: (صـ: 35/برقم: 29).

(108) يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (1693/267/2).

(109) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (1432/310/8).

(110) يُنْظَر: «المعرفة والتاريخ»: (151/3).

(111) السابق نفسه.

(112) يُنْظَر: «الثقات»: (5552/429/5).

(113) يُنْظَر: «الكاشف»: (5331/248/2).

(114) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (34/123/6).

(115) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (4458/106/11).

(116) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 523/برقم: 6524)، وينظر أيضًا: «تاريخ الإسلام»: (269/732/3).

(117) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (195/1/برقم: 778)، و«تهذيب التهذيب»: (246/1-462/247).

(118) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (195/1/برقم: 778).

(119) يُنْظَر: «الكاشف»: (315/238/1).

(120) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (191/503/9).

(121) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 102/برقم: 377)، وينظر أيضًا في ترجمته: «العبر في خبر من غبر»: (270/1)، و«شذرات الذهب»: (24/3)، و«الولاة والقضاة»، للكندي: (صـ: 284)، و«ترتيب المدارك وتقريب المسالك»: (281/3)، «تهذيب الكمال» (376/466/2)، «الوافي

بالوفيات»: (273/8)، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (300/138/1)، «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب»: (298/1)، «تذهيب تهذيب الكمال»: (377/333/1).

(122) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (326/1/برقم: 1229).

(123) يُنْظَر: «المصدر السابق»: (3825/300/2).

(124) يُنْظَر: «المصدر السابق»: (8681/153/4).

(125) يُنْظَر: «المصدر السابق»: (8893/212/4)، و«تهذيب التهذيب»: (635/356/10).

(126) يُنْظَر: « ميزان الاعتدال »: (9921/484/4).

(127) يُنْظَر: «المصدر السابق»: (8300/62/4).

(128) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 513/برقم: 6390).

(129) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (848/517/9).

(130) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 513/برقم: 6390).

(131) يُنْظَر: «موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله»: (3414/636/2).

(132) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (2470/644/1).

(133) يُنْظَر: «الثقات»: (13136/225/8).

(134) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (1594/388/2).

(135) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (389/2)، و«إكمال تهذيب الكمال»: (185/12).

(136) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (34/7)، و«سير أعلام النبلاء»: (114/14).

(137) يُنْظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (106/3).

(138) السابق نفسه: (558/3).

(139) يُنْظَر: «البدر المنير»: (473/9).

(140) يُنْظَر: «الإصابة في تمييز الصحابة»: (60/2).

(141) يُنْظَر: «جمع الجوامع»: (278/7).

(142) يُنْظَر: «الإصابة»: (245/2).

(143) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (122/562/5)، وينظر أيضًا: «الكشف الحثيث»: (صـ: 107/برقم: 270).

(144) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (455/14).

(145) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (4562/492/2)، و«لسان الميزان»: (4409/563/4).

(146) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (5191/325/11).

(147) السابق نفسه.

(148) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (5191/325/11).

(149) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (610/2).
(150) يُنْظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (625/5).
(151) يُنْظَر: «البداية والنهاية»: (163/11).
(152) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (567/4).
(153) السابق نفسه: (568/4).
(154) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (4562/492/2)، و«الكامل في ضعفاء الرجال»: (438/5).
(155) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (738/217/2).
(156) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (247/440/14).
(157) يُنْظَر: «ديوان الإسلام»: (274/1).
(158) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (4562/492/2)، وينظر في ترجمته أيضًا: «المختصر في أخبار البشر»، لابن كثير: (72/2)، و«شذرات الذهب»: (83/4)، و«التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»: (صـ: 312/برقم: 377)، و«الوافي بالوفيات»: (259/17)، و«تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ»، لابن عبد الهادي: (صـ: 141/برقم: 391)، و«إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني»: (صـ: 390/برقم: 604).
(159) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (1646/443/1)، و«لسان الميزان»، لابن حجر: (259/2).
(160) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (406/88/3).
(161) يُنْظَر: «الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي»: (109/855/3)، و«الجرح والتعديل»: (406/88/3).
(162) يُنْظَر: «الإرشاد»، للخليلي: (663/2 – 664).
(163) يُنْظَر: «الزهد»، لابن أبي الدنيا: (صـ: 38/برقم: 46)، و «ذم الدنيا»، لابن أبي الدنيا: (صـ: 31/برقم: 46).
(164) يُنْظَر: «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (2519/257/3)، وينظر ترجمته أيضًا في: «المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري»: (642/100/1)، و«مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب»: (6331/308/1)، و«الأماكن، ما اتفق لفظه وافترق مسماه»: (صـ: 482/برقم: 387).
(165) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (1567/424/1)، و«لسان الميزان»: (596/138/2)، وأيضًا: «المؤتلف والمختلف»، للدارقطني: (463/1)، و(917/2)، و«الإكمال»: (146/3)، و«الأنساب»، للسمعاني: (524/12).
(166) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (382/7).
(167) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (307/107/2).

(168) السابق نفسه.
(169) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (3096/13/7).
(170) السابق نفسه.
(171) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (270/1)، و(108/2).
(172) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (6579/27/6).
(173) يُنْظَر: «تاريخ ابن معين – رواية الدارمي»: (صـ: 77/برقم: 179).
(174) يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (صـ: 52/برقم: 27).
(175) يُنْظَر: «تاريخ ابن معين – رواية الدوري»: (4749/354/4).
(176) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (6579/27/6).
(177) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (231/130/1).
(178) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (3096/13/7).
(179) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»، للذهبي: (38/1/برقم: 116).
(180) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»، للذهبي: (38/1/برقم: 116).
(181) يُنْظَر: «الكاشف»: (148/214/1)، وأيضًا: «التاريخ الكبير»، للبخاري: (945/294/1)، و«تهذيب الكمال»: (186/108/2)، و«سير أعلام النبلاء»: (140/378/7).
(182) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (2271/599/1).
(183) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (599/1).
(184) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (7/3).
(185) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (147/3).
(186) السابق نفسه.
(187) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (333/6).
(188) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (234/5).
(189) يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (صـ: 131/برقم: 331).
(190) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (160/4).
(191) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (8/3).
(192) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (2271/599/1).
(193) السابق نفسه: (2253/595/1).
(194) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (99/231/5).
(195) يُنْظَر: «الكاشف»: (1221/349/1).
(196) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 178/برقم: 1500).

(197) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (5986/164/3).
(198) يُنْظَر: «تاريخ ابن معين – رواية الدارمي»: (صـ: 159/برقم: 563).
(199) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (2182/392/6).
(200) السابق نفسه.
(201) يُنْظَر: «الثقات»: (10095/286/7).
(202) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (400/7).
(203) يُنْظَر: «سؤالات ابن هانىء»: (2172)، نقلًا عن «الجامع لعلوم الإمام أحمد – الرجال»: (1924/294/18).
(204) يُنْظَر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»: (صـ: 315/برقم: 419).
(205) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (393/9).
(206) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (5986/164/3).
(207) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (222/157/4).
(208) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 407/برقم: 4821)، وينظر أيضًا في: «التاريخ الكبير»: (129/29/7)، و«تهذيب الكمال»: (4159/189/21)، و«الوافي بالوفيات»: (234/22)، و«مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار»: (1890/366/2).
(209) يُنْظَر: «الإرشاد»: (683/2).
(210) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (533/7).
(211) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (433/3).
(212) يُنْظَر: «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»: (صـ: 331/برقم: 402).
(213) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (4965/587/2).
(214) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (4965/587/2).
(215) يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»: (27/2).
(216) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (129/263/13).
(217) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (7837/620/3).
(218) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (314/7).
(219) يُنْظَر: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (858/232/8).
(220) يُنْظَر: «الإرشاد»: (285/1).
(221) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (7837/620/3).
(222) يُنْظَر: «الكاشف»: (5001/194/2).

(223) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 493/برقم: 6082)، وينظر ترجمته أيضًا في «تاريخ بغداد»: (1051/515/3)، و«التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»: (532/660/2) ،«تهذيب التهذيب»: (505/303/9)، و«العبر»: (177/1)، و«شذرات الذهب»: (265/2)، (5408/630/25)، و«تاريخ الإسلام»: (340/203/4)، و«الوافي بالوفيات»: (186/3)، و«طبقات الحفاظ»: (صـ: 89/برقم: 175).

([224]) ينظر: «القاموس المحيط»: (ص 71–72)، و«معجم مقاييس اللغة»: (117/6).

([225]) ينظر: «القاموس المحيط (ص 71–72)، و«معجم مقاييس اللغة»: (117/6)، و«تهذيب اللغة»: (74/3)، و«المحكم والمحيط الأعظم»: (212/2) .

([226]) ينظر: «القاموس المحيط»: (ص 71–72).

([227]) ينظر: «المحكم»: (212/2) .

([228]) ينظر: «تنزيه الشريعة»: (5/1)، و«فتح المغيث»: (234/1).

([229]) ينظر: «الوضع في الحديث»، د عمر فلاته: (ص107) ، «معرفة أنواع الحديث» لابن الصلاح: (ص200).

([230]) ينظر: «التقييد والإيضاح»: (539/1) ، «علوم الحديث» للحاكم: (ص89) ، «فتح المغيث» للسخاوي: (234/1)، «تنزيه الشريعة»: (5/1)، «تدريب الراوي»: (234/1).

([231]) ينظر: «ظفر الأماني» لعبد الحي اللكوني: (ص418 –419) .

([232]) ينظر: «منهج النقد في علوم الحديث» د نور الدين عتر : (ص301)

([233]) ينظر: «الحديث الباطل عند الإمام أبي حاتم الرازي»: دراسة تطبيقية .د أحمد عبد الله . د .ورياض حسين عبداللطيف؛ بحث منشور في مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية المجلد الثاني، العدد الثاني، شعبان 1436 هـ /حزيران 2015 م :(ص300) .

([234]) ينظر: «الأنوار الكاشفة»: (ص7) .

([235]) ينظر: «مقدمة الفوائد المجموعة» للشوكاني، المعلمي اليماني :(ص11). ط دار الكتب العلمية. بيروت.

([236]) ينظر: «لسان المحدثين لمحمد خلف سلامة»: (172/2). ط الموصل، 2007 .

([237]) ينظر: «الحديث الباطل عند الإمام أبي حاتم الرازي»: (ص311–312) .

([238]) أخرجه العقيلي في الضعفاء (15/1)، و«الخطيب في الكفاية»: (ص431) ، و هو صحيح .

([239]) ينظر: «توضيح الأفكار»: (55/2) بتصرف .

([240]) ينظر: «المجروحين»: (152/1–153)، «ميزان الاعتدال»: (479/3).

([241]) ينظر: «الكفاية»: (147/1) .

([242]) ينظر: «تدريب الراوي»: (477/1).

([243]) ينظر: «الكامل»: (234/1-235) .

([244]) ينظر: «ميزان الاعتدال»: (509/3).

([245]) ينظر: «تدريب الراوي»: (326/1) .

([246]) ينظر: «المجروحين»: (204/1) .

([247]) ينظر: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي :(163/2)، «تذكرة الموضوعات» للفتني :(ص180).

([248]) [الأنعام: 164].

([249]) ينظر: «الموضوعات لابن الجوزي»: (462/1-463).

([250]) ينظر: «المنار المنيف»: (ص99 -100).

([251]) ينظر: «الموضوعات لابن الجوزي»: (143/1).

([252]) ينظر: «الموضوعات لابن الجوزي»: (359/1).

([253]) ينظر: «الأسرار المرفوعة»: (444/1).

([254]) ينظر: «الأسرار المرفوعة»: (199/1).

([255]) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم (19/1/ 50)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الإيمان ما هو وخصاله (39/1/ 9) .

([256]) ينظر: «الموضوعات لابن الجوزي»: (147/1).

([257]) ينظر: «المنار المنيف»: (ص50).

([258]) ينظر: «الفوائد المجموعة»: (ص206).

([259]) ينظر: «الأسرار المرفوعة»: (ص433)، و«اللالئ المصنوعة»: (312/1).

([260]) ينظر: «توضيح الأفكار»: (75/2)، «شرح ألفية السيوطي»: للأثيوبي (292/1).

([261]) ينظر: «الجرح والتعديل»: (2/ 37).

([262]) ينظر: «الكفاية»: (ص 22).

([263]) ينظر: «علوم الحديث»: (ص 127) .

([264]) ينظر: «ميزان الاعتدال»: (4/1).

([265]) ينظر: «التبصرة والتذكرة»: (2/ 12) ، «منهج النقد» . د نور الدين عتر : (ص 108) .

([266]) ينظر: «التبصرة والتذكرة»: (11/2).

([267]) ينظر: «نزهة النظر»: (ص111).

([268]) ينظر: «التقريب»: (ص75 – 74) .

([269]) ينظر: «فتح المغيث»: (1/ 400) ، «مباحث في علم الجرح والتعديل قاسم»، علي سعد (ص 61) دار البشائر الإسلامية، بيروت– 1988 ، و «أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح»، د سعاد جعفر حمادي (ص54) – مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية – ربيع أول 1433 هـ ، فبراير 2012.

([270]) ينظر: «الجرح والتعديل»: (37/2)، «مقدمة ابن الصلاح»: (ص239)..

([271]) ينظر: «الجرح والتعديل»: (37/2).

([272]) ينظر: «الكفاية»: (ص38).

([273]) ينظر: «فتح المغيث»: (ص176).

([274]) ينظر: «ميزان الاعتدال»: (4/1).

([275]) ينظر: «فتح المغيث »: (ص176) .

([276]) ينظر: «مراتب الجرح والتعديل» د كمال الجمل: (ص65).

([277]) ينظر: «تقريب التهذيب»: (ص75).

([278]) ينظر: «شرح نزهة النظر»: (ص75).

([279]) ينظر: «تدريب الراوي»: (240/1).

([280]) ينظر: «شرح النخبة»: (ص154).

([281]) ينظر: «فتح المغيث للسخاوي»: (120/2).

([282]) ينظر: «شرح النخبة»: (ص154).

([283]) ينظر: «فتح المغيث للسخاوي»: (120/2)، «مراتب الجرح والتعديل، د . كمال الجمل»: (ص75).

([284]) ينظر: «فتح المغيث للسخاوي»: (168/2).

([285]) ينظر: «تنزيه الشريعة»: (34/1).

([286]) ينظر: «فتح المغيث للسخاوي»: (121/2).

([287]) ينظر: «المصدر السابق»: (122/2).

([288]) ينظر: «المصدر السابق»: (125/2).

([289]) ينظر: «المجروحين»: (2/69/ 619).

([290]) ينظر: «توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري»: (ص261) ط المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة: الأولى، – 1416 هـ – 1995 م.

([291]) ينظر: «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» لمحمد بن إسماعيل الكحلاني: (70/2) .

([292]) ينظر: «شرح التبصرة والتذكرة»: (307/1).

([293]) ينظر : «تدريب الراوي»: (251/1).

([294]) ينظر : «قواعد في علوم الحديث» : (ص282) .

([295]) ينظر: «تدريب الراوي» : (250/1) .

([296]) ينظر: «ميزان الاعتدال»: (2830/66/2).

([297]) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (580/312/3).

([298]) ينظر: «الجرح والتعديل»: (2660/585/3).

([299]) ينظر: «تاريخ بغداد» : (4538/486/9)، و«موسوعة أقوال الدارقطني» : (1292/263/1).

([300]) ينظر: «تاريخ بغداد» : (4538/486/9).

([301]) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (580/312/3).

([302]) ينظر : «الكاشف» : (1616/401/1).

(303) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (580/312/3).

(304) ينظر: «الثقات»: (13318/257/8).

(305) ينظر: «ميزان الاعتدال»: (2830/66/2).

(306) ينظر : «التقريب»: (صـ:214/برقم:1991).

(307) ينظر : «طبقا الحفاظ» : (ص234/ رقم 524).

(308) ينظر: «ميزان الاعتدال»: (2830/66/2).

(309) ينظر: «تهذيب التهذيب»: (580/312/3).

(310) ينظر : «التقريب»: (صـ:214/برقم:1991).

(311) ينظر: « الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث» : (ص119/ رقم292).

(312) ينظر :«سؤالات الحاكم للدارقطني» : (ص151/ رقم 219) وينظر: أبضا :«تاريخ بغداد»: (115/3/ 735)، و«ميزان الاعتدال:»: (532/3/ 7463)، و«لسان الميزان» :(109/7/ 6736)، و«إرشاد القاصي»: (ص540/ رقم 873).

(313) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (7306/498/3).

(314) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (548/2).

(315) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (548/2).

([316]) ينظر : «الإرشاد» : (800/2).

([317]) ينظر: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» : (215/13/ 2199).

(318) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (7306/498/3).

(319) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (175/267/14).

(320) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (7306/498/3)، وصاحب الترجمة الآتي، يقصد به الإمامُ الذهبي : محمد بن جرير بن رستم، أبي جعفر الطبري، حيث ترجم له قائلا: رافضي له تواليف، منها كتاب: «الرواة عن أهل البيت»، رماه بالرفض عبد العزيز الكتاني «ميزان الاعتدال»: (7307/499/3). وربما يكون سبب الإشكال هو إطلاق نسبة «الطبري» على «محمد بن رستم» هذا، وهو أحد علماء الرافضة، وكنيته أيضا أبو جعفر، فاجتمع مع الإمام الطبري المفسر المعرف في اسمه ونسبته وكنيته، فاختلط على الحافظ السليماني الأمر وهذا ما أشار إليه الإمام الذهبي ، وقد ترجم الشيخ آغا بزرك الطهراني لمحمد بن رستم في «طبقات أعلام الشيعة»:(ص250).

(321) الذي في «البحر المحيط» لأبي حيان: "وقال أبو جعفر الطوسي في تفسيره، وهو إمام من أئمة الإمامية" ينظر «البحر المحيط» : (143/1).

(322) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (100/5).

(323) [سبأ: 28].

(324) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (10739/587/4)، «لسان الميزان»: (1333/122/7)، «الكشف الحثيث»: (صـ: 289/برقم: 878).

(325) يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (42/133/1).

(326) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (203/944/6).

(327) يُنْظَر: «تاريخ نيسابور»: (صـ: 47/برقم: 878).

(328) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (203/944/6).

(329) يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»: (435/1 – 436)، وينظر: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»: (418/3).

(330) يُنْظَر: «الوافي بالوفيات»: (136/14).

(331) يُنْظَر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (245/1).

(332) يُنْظَر: «معجم المؤلفين»: (184/4).

(333) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (203/944/6).

([334]) ينظر: «سير أعلام النبلاء» : (524/15/ 301).

([335]) ينظر: «تاريخ الإسلام» : (875/7/ 377).

([336]) ينظر: «تاريخ بغداد» : (126/2/ 110).

([337]) ينظر: «تاريخ الإسلام» : (875/7/ 377).

([338]) ينظر: «سير أعلام النبلاء» : (524/15/ 301).

([339]) ينظر: «سير أعلام النبلاء» : (524/15/ 301).

([340]) ينظر: «تاريخ بغداد» : (126/2/ 110).

([341]) ينظر: «ميزان الاعتدال» : (9547/386/4)، «سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني» :(239/159)، و«تاريخ بغداد» : (7464/323/6).

(342) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (4941/582/2)، «لسان الميزان»: (1671/425/3).

(343) يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (78/1).

(344) يُنْظَر: «الكشف الحثيث»: (صـ: 164/ برقم: 430).

(345) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (5353/574/11).

(346) يُنْظَر: «المؤتلف والمختلف»: (1879/4).

(347) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (142/69/7).

(348) يُنْظَر: «تاريخ دمشق»: (3923/338/35).

([349]) مصادر ترجمته : «الجرح والتعديل» : (188/5)، «الكامل» : (407/5/ 1080)، «الثقات» لابن حبان : (244/5)،«تهذيب التهذيب» : (70/6/ 138)، «موسوعة أقوال الدارقطني» : (382/2/ 1997)، «التقريب» : (ص328/ رقم 3692).

(350) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (10339/542/4)، «لسان الميزان»: (5555/471/7)، «الكشف الحثيث»: (صـ: 139/برقم: 354).

(351) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 653/برقم: 8193).

(352) يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (69/1).

(353) ينظر: «تهذيب التهذيب» : (141/12/ 676).

(354) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (358/4)، و«الضعفاء الكبير»: (777/230/2).

(355) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (2169/494/4).

(356) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، للنسائي: (صـ: 60/ برقم: 319).

(357) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، للدارقطني: (302/159/2)، و«الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (1728/63/2).

(358) يُنْظَر: «سنن الترمذي»، ت شاكر: (96/3).

(359) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (517/382/1).

(360) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (190/5).

(361) يُنْظَر: «قبول الأخبار ومعرفة الرجال»: (950/365/2).

(362) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (10339/542/4).

(363) يُنْظَر: «الكاشف»: (6700/437/2)..

(364) يُنْظَر: «تنقيح التحقيق»، لابن عبد الهادي: (428/2)، وفي: (247/3).

(365) يُنْظَر: «لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح»: (693/183/10)، وينظر أيضًا: «تاريخ بغداد»: (4884/497/10)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (8253/309/10)، و«تاريخ الإسلام»: (510/1021/3)، و«ميزان الاعتدال»: (3984/335/2)، و«تهذيب التهذيب»: (675/141/12).

(366) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 653/برقم: 8193).

(367) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (5596/62/3)، «لسان الميزان»: (5184/423/5)، وقال الذهبي عن الحديث: رواه عنه زياد بن يحيى الحساني، رواه الدارقطني في «الافراد»، عن أبي روق، عنه.

(368) يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (84/1).

(369) ينظر : «المستدرك» :(234/2).

(370) ينظر: «العلل المتناهية» : (875/2).

(371) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (5596/62/3).

(372) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (6654/333/3)، «لسان الميزان»: (1276/417/4)، و«المغني في الضعفاء»: (4863/505/2).

(373) يُنْظَر: «توضيح المشتبه»: (421/6)، [وينظر ترجمته أيضًا في: «إكمال الإكمال»، لابن نقطة: (4510/372/4)، «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»: (1044/3)، «مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب»: (20542/472/2)].

([374]) مصادر ترجمته :«الجرح والتعديل : (4772/495/3)، «ثقات ابن حبان» : (249/8)، «تهذيب الكمال» : (2073/523/9)، «تهذيب التهذيب: (710/335/3)، «الكاشف»:(1712/403/1)، «التقريب»: (ص 264، رقم (2104)..

(375) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (10221/528/4).

(376) يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (33/132/1).

(377) يُنْظَر: «علل الحديث»، لابن أبي حاتم: (92/5)، «الجرح والتعديل»: (1759/378/9).

(378) يُنْظَر: «الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي»: (266/837/3).

(379) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (1759/378/9).

(380) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (1278/157/3).

(381) يُنْظَر: «سؤالات البرقاني للدارقطني»، ت القشقري: (صـ: 77/برقم: 599).

(382) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (10221/528/4)، «المهذب في اختصار السنن الكبير»: (4221/8).

(383) يُنْظَر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: (444/1).

(384) يُنْظَر: «الكاشف»: (6641/428/2)، «المغني في الضعفاء»: (7482/786/2).

(385) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 643/برقم: 8119).

(386) يُنْظَر: «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (صـ: 450).

(387) يُنْظَر: «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب»: (صـ: 263)، وينظر أيضًا: «تذهيب تهـذيب الكمـال»: (10/ 8170/272)، «تهـذيب التهـذيب»: (492/106/12)، «لسـان الميـزان»: (5502/465/7)، «الضـعفاء والمتروكـون»، لابـن الجـوزي: (3917/231/3)، «أسـد الغابـة»: (5953/135/6)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (7386/346/33).

([388]) ينظر: «ثقات ابن حبان»: (13254/246/8)، و«الكامل لابن عدي»: (119/4)، و«الجرح والتعديل 2368/524/3)، و«ضعفاء النسائي»: (ص40/رقم194)، «تهذيب الكمال»: (1927/227/9)، «الكاشف»:(398/1رقم1590)، «التقريب»: (صـ211رقم1958).

(389) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (8948/228/4)، «الكشف الحثيث»: (صـ: 264/برقم: 799).

(390) يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (396/121/1).

(391) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (8948/228/4).

(392) يُنْظَر: «الكشف الحثيث»: (صـ: 264/برقم: 799).

(393) يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (396/121/1).

(394) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (6384/268/3)، «لسان الميزان»: (1075/366/4)، «الكشف الحثيث»: (صـ: 202/برقم: 571).

(395) ينظر: «الجرح والتعديل»: (240/6)، و«تاريخ الإسلام»: (262/170/4) .

(396) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (1324/239/6)، و«ميزان الاعتدال»: (6384/268/3).

(397) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (1324/239/6)، و«المجروحين»: (623/75/2).

(398) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (380/6).

(399) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (240/6).

(400) السابق نفسه.

(401) يُنْظَر: «التاريخ الأوسط»: (2316/204/2)، و«التاريخ الكبير»: (2583/344/6).

(402) يُنْظَر: «أحوال الرجال»: (ص73/رقم 46).

(403) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكين»: (ص80/رقم451).

(404) يُنْظَر: علل الدارقطني»: (219/14)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني»: (صـ: 53/برقم: 371).

(405) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (1075/366/4).

(406) يُنْظَر: «ذكر الجهر بالبسملة مختصرًا»: (صـ: 37).

(407) ينظر: «الضعفاء الكبير» : (275/3/ 1282).

(408) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (1075/366/4).

(409) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (230/6).

(410) يُنْظَر: «المدخل إلى الصحيح»: (صـ: 157/ 102).

(411) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (2565/228/2).

(412) يُنْظَر: «المجروحين»: (623/75/2).

(413) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (268/3).

(414) يُنْظَر: «الضعفاء»، لأبي نعيم: (صـ: 165/118).

(415) يُنْظَر: «السنن الكبرى»، للبيهقي: (440/3).

(416) يُنْظَر: «الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه»، للبيهقي: (202/3).

(417) يُنْظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (103/3).

(418) يُنْظَر: «البدر المنير»: (9/ 599).

(419) يُنْظَر: «التلخيص الحبير»: (472/1)، .

(420) يُنْظَر: «تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي»، للسيوطي: (صـ: 40).

(421) ينظر: «تاريخ الإسلام»: (262/170/4).

(422) مصادر ترجمته: «ضعفاء العقيلي»: (240/191/1)، «الكامل»: (326/113/2)، «الكاشف»: (739/288/1)، «الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي»: (630/164/1)، «تاريخ الإسلام»: (59/6)، «ميزان الاعتدال»: (1425/379/1)، «تهذيب التهذيب»: (75/41/2)، «تقريب التهذيب»: (صـ: 137/برقم: 878)، «لسان الميزان»: (2500/188/7).

(423) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (6294/238/3)، «لسان الميزان»: (1011/347/4).

(424) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (374/785/6).

(425) يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (92/1).

(426) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (374/785/6).

(427) يُنْظَر: «تلخيص المتشابه في الرسم»: (696/2).

(428) يُنْظَر: «تاريخ أصبهان»: (466/1).

(429) يُنْظَر: «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها»: (333/235/3)، وينظر ترجمته أيضًا في: «مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب»: (19773/438/2).

(430) وهذا الكتاب رسالة تُشبه كتب السؤالات التي هي عبارة عن أجوبة عن أسئلة التلاميذ لشيوخهم في مسألة من مسائل العلم، يكتبها التلاميذ، وتنسب له الأسئلة. يُنْظَر: «أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة»: (صـ: 123).

(431) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (558/1)، و«لسان الميزان»: (1322/322/2).

(432) يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (54/1).

(433) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (90/56/5)، و«ميزان الاعتدال»: (558/1).

(434) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (256/1).

(435) يُنْظَر: «المدخل إلى الصحيح»: (صـ:130 – 131/برقم: 42).

(436) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (296/3).

(437) يُنْظَر: «أحوال الرجال»: (صـ: 345/ برقم: 379).

(438) يُنْظَر: «الضعفاء»، لأبي نعيم: (صـ: 75/برقم: 52).

(439) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (صـ: 328)، و«ذخيرة الحفاظ»: (823/2).

(440) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (975/3).

(441) يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (1614/179/1).

(442) «السابق نفسه»: (7751/809/2).

(443) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (90/56/5).

(444) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (558/1).

(445) يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (54/1).

(446) يُنْظَر: «شرح علل الترمذي»: (392/1).

(447) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (323/2).

(448) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 675/ برقم: 8389).

(449) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (748/174/3)، (810/187/3)، و«الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (932/221/1)، «ميزان الاعتدال»: (557/1)، و«تاريخ الإسلام»: (90/56/5) .

(450) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (6356/256/3)، «لسان الميزان»: (1060/362/4)، و«الكشف الحثيث»: (صـ: 201/برقم: 566).

(451) يُنْظَر: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (93/1).

(452) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (14562/483/8).

(453) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (256/3).

(454) يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (4647/483/2).

(455) مصادر ترجمته: «الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي»: (2865/38/3)، «سير أعلام النبلاء»: (250/458/14)، «تاريخ بغداد»: (385/404/1)، «ميزان الاعتدال»: (7110/448/3)، «تاريخ الإسلام»: (460/23)، «شذرات الذهب»: (268/2).

(456) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (4571/496/2)، «لسان الميزان» ت أبي غدة (4430/579/4).

(457) يُنْظَر: «الكشف الحثيث»: (صـ: 159/برقم: 411).

(458) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (317/737/7)، «سير أعلام النبلاء»: (425/15).

(459) يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»: (60/2).

(460) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (317/737/7)، «سير أعلام النبلاء»: (425/15).

(461) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (237/424/15).

(462) يُنْظَر: «الفوائد البهية في تراجم الحنفية»: (صـ: 106).

(463) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (5215/349/11)، «موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله»: (377/2).

(464) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (5215/349/11).

(465) يُنْظَر: «الإرشاد»: (971/3).

(466) يُنْظَر: «الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه»: (482/2).

(467) يُنْظَر: «القراءة خلف الإمام»، للبيهقي: (صـ: 178).

(468) يُنْظَر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (289/1).

(469) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (425/15)، [وينظر في ترجمته أيضًا: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»: (219/4)، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (289/1)، «تاج التراجم»، لابن قطلوبغا: (صـ: 175/برقم: 123)، «معجم المؤلفين»: (145/6)، «هدية العارفين»: (445/1)، و«كشف الظنون»: (صـ: 1485].

(470) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (8271/56/4)، و«لسان الميزان»: (1345/407/5)، و«الكشف الحثيث»، لسبط بن العجمي: (صـ: 251/برقم: 744).

(471) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (56/4)، وينظر: «مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب» (25999/243/3).

(472) ينظر : «تنزيه الشريعة» : (115/1).

(473) ينظر : «الكشف الحثيث»: (صـ: 251/برقم: 744).

([474]) ينظر: «لسان الميزان»: (1345/407/5).

([475]) ينظر : «الضعفاء لأبي نعيم» : (ص145/ رقم : 231) .

([476]) ينظر: «المجروحين»: (2/306/ 1013).

([477]) ينظر : «المدخل إلى الصحيح» : (ص209/ رقم : 193) .

([478]) ينظر :«لسان الميزان»: (6567/21/7).

(479) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (1671/447/1)، و«لسان الميزان»: (723/163/2).

(480) يُنْظَر: «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث»: (صـ: 88/برقم: 205).

(481) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (1671/447/1)، و«لسان الميزان»: (723/163/2).
«الكامل في ضعفاء الرجال»: (569/409/3).
(482) يُنْظَر: «الثقات»: (13085/218/8).
(483) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (164/2).
(484) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (569/409/3).
(485) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (913/3).
(486) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكين»: (ص91).
(487) يُنْظَر: «أحوال الرجال»: (صـ: 350/برقم: 381).
(488) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»: (186/1).
(489) يُنْظَر: «الأنساب»، للسمعاني: (69/3).
(490) يُنْظَر: «شعب الإيمان»: (356/6).
(491) يُنْظَر: «مجمع الزوائد»: (111/9)، (225/10).
(492) السابق نفسه: (37/1).
(493) يُنْظَر: «المطالب العالية»: (392/12).
(494) يُنْظَر: «جمع الجوامع»: (557/3)، و«كنز العمال»: (33/1).
(495) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (164/2).
(496) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (1862/494/1)، و«لسان الميزان»: (942/212/2)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (49/1) .
(497) يُنْظَر: «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث»: (صـ: 90/برقم: 214).
(498) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (1862/494/1)، و«المغني في الضعفاء»: (1411/160/1)، وينظر ترجمته في: «مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب» (7013/337/1).
([499]) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (17/3)، و«لسان الميزان»: (1/495/ 1863).
([500]) ينظر : «الموضوعات» لابن الجوزي :(53/3).
(501) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (6147/206/3)، «لسان الميزان»: (4192/318/7)، و«تهذيب التهذيب»: (464/7)، و«الكشف الحثيث»: (صـ: 197/برقم: 549).
(502) ينظر : «تهذيب التهذيب» : (463/7/ 771).
(503) يُنْظَر: «التاريخ الأوسط»: (2335/210/2).
(504) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (771/463/7).
(505) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (6147/206/3).

(506) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (50/6).

(507) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (629/117/6)، «الكامل في ضعفاء الرجال»: (1197/47/6).

(508) يُنْظَر: «سنن الدارقطني»: (405/2).

(509) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (647/88/2).

(510) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (464/7).

(511) يُنْظَر: «البداية والنهاية»: (275/2)، و«جامع المسانيد والسنن»: (97/3).

(512) يُنْظَر: «جامع المسانيد والسنن»: (195/4).

(513) يُنْظَر: «مجلس في حديث جابر»: (صـ: 40 – 41).

(514) يُنْظَر: «البدر المنير»، لابن الملقن: (427/1).

(515) نقله عنه الدولابي في: «الكنى والأسماء»: (1094/3).

(516) يُنْظَر: «الضعفاء الكبير»، للعقيلي: (1170/175/3).

(517) يُنْظَر: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (281/5)، وفي: (141/10).

(518) يُنْظَر: «المصدر السابق»: (192/7).

(519) يُنْظَر: «الأحكام الوسطى»: (139/2).

(520) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (6147/206/3).

(521) يُنْظَر: «تنقيح التحقيق»: للذهبي: (255/1).

(522) يُنْظَر: «المهذب في اختصار السنن الكبير»: (6/ 3214).

(523) يُنْظَر: «الكاشف»: (4074/63/2).

(524) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: 414/ برقم: 4922).